

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في صباح يوم الاثنين الواقع في ٢٢/جمادى الآخره/١٤١٤ هجريه الموافق ٦/١٢/١٩٩٣ ميلادية

العدد (٤) الجلد (٣١)

ـ جدول الاعمال ـ

٥ ـ السيد سالم الزوايدة.

٦ ـ السيد محمد الحنيطي.

٧ ـ الدكتور عبدالحافظ الشخانبه.

٨ ـ السيد نادر الظهيرات.

٩ ـ السيد حمزة منصور.

١٠ ـ الدكتور راتب السعود.

١١ ـ السيد احمد القضاة.

١٢ ـ السيد ابراهيم سمارة.

١٣ ـ السيد حاتم الغزاوي.

١٤ ـ الدكتور عارف البطاينة.

١٥ ـ السيدة توجان فيصل.

١٦ ـ السيد جميل الحشوش.

١٧ ـ السيد ضيف الله المومني.

١٨ ـ الدكتور بسام العموش.

١٩ ـ السيد سميح الفرح.

٢٠ ـ السيد انور الحديد.

٢١ ـ الدكتور محمد الحاج.

٤ ـ ما يجد من اعمال.

٥ ـ تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الثلاثاء الموافق ٧/ ١٢/ ١٩٩٣.

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٦/ ١٢/ ١٩٩٣ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة/يوم ثاني من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء : السيد عبدالعزيز جبر.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا احد.

وحضر من الحكومة

١ ـ **دولة الدكتور عبد السلام المجالي :** رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع

٢ ـ **معالي الدكتور معن ابو نوار :** نائب رئيس الوزراء

٣ـ **معالي الدكتور سعيد التل :** نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي

٤ـ **معالي السيد طاهر حكمت :** وزير العدل

٥ ـ **معالي الدكتور جواد العناني :** وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

٦ـ **معالي السيد وليد عصفور :** وزير الطاقة والثروة المعدنية

٧ـ **معالي الدكتور عبد الله عويدات :** وزير الشباب

٨ ـ **معالي الدكتور هشام الخطيب :** وزير المياه والري.

٩ ـ **معالي الدكتور زياد فريز :** وزير التخطيط

١٠ ـ **معالي السيد أحمد العقايلة :** وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

١١ ـ **معالي الدكتور عبد السلام العبادي :** وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

١٢ ـ **معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان :** وزير الزراعة

١٣ـ **معالي السيد سامي قموه :** وزير المالية

١٤ ـ **معالي السيد سلامة حماد :** وزير الداخلية

١٥ ـ **معالي الدكتور محمد الصقور :** وزير التنمية الاجتماعية

١٦ ـ **معالي السيد راضي ابراهيم :** وزير التموين

١٧ ـ **معالي السيد خالد الغزاوي :** وزير العمل

١٨ ـ **معالي السيد طلال سطعان الحسن :** وزير دولة للشؤون الخارجية

١٩ـ **معالي الدكتور طارق السحيمات :** وزير البريد والاتصالات

٢٠ ـ **معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس :** وزير الصحة

٢١ ـ **معالي الدكتور خالد الزعبي :** وزير دولة للشؤون القانونية

٢٢ ـ **معالي الدكتور خالد العمري :** وزير التربية والتعليم

٢٣ـ **معالي الدكتور محمد عفاش العدوان :** وزير السياحة والآثار

٢٤ . معالي السيد اديب الهلسة : وزير النقل

٢٥ . معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة

٢٦ . معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة

٢٧ . معالي الدكتورة ريما خلف : وزيرة الصناعة والتجارة

٢٨ . معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٩ . معالي الدكتور عبدالرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان

وحضر من الأمانة العامة السادة : ـ

١ ـ الدكتور حسين ابو عرابي

٢ ـ السيد علي الحسبان

٣ ـ السيد محمد الرديني

٤ ـ السيد غسان النجداوي

ـ افتتاح الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ونستأنف الجلسة بمناقشة الثقة، المتحدث الاول السيد عبدموسى النهار.

السيد عبد الباقي جمو : دولة الرئيس ارى ان يجلس المدخنون في جهة وغير المدخنين في جهة اخرى، فالتدخين ضرر والرسول عليه الصلاة والسلام يقول لا ضرر ولا ضرار، او امنعوا التدخين اثناء الاجتماعات.

دولة رئيس المجلس : سماحة الاستاذ والزملاء الكرام هذا امر بامكانكم ان تتصرفوا به فيما بينكم، نرجو ملاحظة ما تفضل به سماحة الشيخ عبدالباقي جمو حيث انني سمعت هذه الملاحظة من آخرين، فالامر ارجو ان تتدبرونه فيما بينكم وشكراً، المتحدث الذي سيلي السيد عبد موسى النهار هو الدكتور محمد عضوب الزبن.

السيد عبد موسى النهار :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، السادة الزملاء النواب الاخوة الافاضل : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في أول خطاب القيه من على هذا المنبر احيي شعبنا الكريم الذي اوصلنا بصوته الحر لتقولوا كلاماً حراً لا تأخذكم في الحق لومة لائم، كما أحيي شهداء الامة الذين يتساقطون على ارض فلسطين العزيزة.

ايها الاخوة : اليوم نبحث في امر هام وهو موضوع الثقة بحكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي التي تقدمت بخطاب العرش السامي على انه بيانها الوزاري، ففي رأيي انه لا يحق لها ذلك للاسباب التالية :

اولاً : انني أقدر عالياً خطاب العرش السامي كخطاب توجيهي يرسي قواعد عريضة للسياسات المختلفة للدولة فهو يخلو من التفصيل لصفته التوجيهية.

ثانياً : سبق وان بينت رأيي بدستورية البيان الوزاري وكنت من الذين طالبوا باعادة المسألة إلى المجلس العالي لتفسير الدستور وذلك لاعتقادي انه قد نشأت حالة جديدة لم

تنطبق عليها المادة ٣/٥٤ من الدستور لاسيما وجوب استمرار الحكومة بعد ان حلت المجلس السابق واجرت هي نفسها الانتخابات العامة، وانني اعتقد ايضاً ان ذلك لايتمشى مع روح الدستور والاعراف البرلمانية التي سارت عليها حياتنا الديمقراطية.

ثالثاً : انني اتساءل مع الذين يتساءلون وهم كثر، اما كان اجدى واصوب يا دولة الرئيس لو تجددت الحكومة وتوجهتهم إلى المجلس الكريم ببيان وزاري واضح المعالم لطلب الثقة على أساسه؟

رابعاً : انه من المعلوم ان الكثيرين من السادة النواب كانوا قد أبدوا الرغبة وحتى الطلب من دولة الرئيس تشكيل حكومة جديدة حسب الاجراءات المقترحة التالية :

١ ـ ان يواكب تشكيل الحكومة التشاور مع الكتل النيابية والسادة النواب عموماً وذلك، تجسيداً لمبدأ التعاون بين السلطتين، وان يرسخ هذا النهج الشورى في كل الامور ذات الشأن الهام.

٢ ـ التوجه إلى المجلس ببيان وزاري غير خطاب العرش السامي لطلب الثقة على اساسه. وكان المقصود من ذلك كله تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير هذا البلد وشعبه الطيب الواعي.

غير ان دولة رئيس الوزراء لم يقم بأية خطوة من هذه الخطوات المقترحة انفة الذكر ولم يعر انتباها لاراء واقتراحات السادة النواب، وقام بدلاً من ذلك بالتعديل الوزاري الاخير بدلاً من التشكيل الكامل واكتفى بخطاب العرش بياناً للحكومة بطلب الثقة على اساسه. وانني اعتبر ذلك ـ لاسيما في اول عمر المجلس الكريم بداية غير سليمة ومؤشراً سلبياً للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما انه اعطى انطباعاً عاماً بان الانفراد في الرأي سيسود اعمال الحكومة وعدم الاخذ بعين الاعتبار آراء وتوجيهات مجلس النواب في مختلف القضايا العامة والمصيرية وعدم قدرة المجلس على مواكبة الاحداث، كما ان ذلك سيؤثر سلباً على ثقة الشعب بالحياة الديمقراطية النيابية وستهتز الصورة المشرقة النموذج للديمقراطية في الاردن أمام الرأي العام العربي والعالمي.

وانني أود ان انبه بصوت عال إلى الضرر الكبير الذي سيقع على الديمقراطية وثقة الشعب بوجودها اذا ما تم تهميش دور المجلس النيابي.

ومادام ان مجلسكم الكريم قد اعتبر خطاب العرش السامي هو بياناً للحكومة، فانني اتوجه بالتوصيات العامة التالية :

١ ـ العمل على تنمية الحس الوطني والانتماء الصادق على تراب الاردن الطهور عملاً وقولاً متمثلاً بالمرتكزات التالية :

* خلق المناخ المناسب امام المواطن لممارسة حقه في قول الكلمة الهادفة الملتزمة مع احترام الرأي والرأي الاخر وذلك

بالحوار الهادف البناء وتعزيز النهج الديمقراطي في مختلف مناحي الحياة.

* العمل على تفعيل بنود الدستور ودستورية القوانين والانظمة بما فيها تعديل قانون الانتخابات بحيث يحقق عدالة التمثيل وتطوير وتبسيط الاجراءات التي تسهل على المواطن القيام بواجباته تجاه الديمقراطية والانتخابات العامة.

* العمل على تطوير الجهاز الاداري وذلك باتباع الاصول العلمية في التخطيط والتنفيذ والادارة حسب الكفاءة والمؤهلات وبناء دولة المؤسسات.

* **الانفاق** : السعي الجاد لتكثيف الرقابة على جميع ابواب الانفاق الحكومي والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية وتوجيه الانفاق باتجاه المشاريع الانتاجية للحد من الاعتماد على المصادر الخارجية خصوصاً المواد الاستراتيجية سواء منها المواد الغذائية والمواد الاولية الداخلة من الصناعة الوطنية.

* **الزراعة** : العمل على رسم سياسة زراعية ثابتة المعالم ومستوعبة لكافة الاساليب العلمية المتطورة، والتوسع في مشاريع التصنيع الزراعي، ومعالجة الناحية التسويقية بشكل افضل، ودعم تربية الثروة الحيوانية والاستغلال الامثل لمنتجاتها المتعددة بكافة الوسائل والطرق وذلك من اجل الوصول إلى تحقيق هدف الامن الغذائي. والعمل على تنظيم العاملين في هذا القطاع في اتحاد عام للمزارعين.

* **البطالة** : الحد من ظاهرة البطالة تأتي في رأيي عن طريق اتباع ما يلي :

١ ـ التوسع في المشاريع الانتاجية من زراعية وصناعية وكذلك المشاريع الخدمية.

٢ ـ اعادة النظر بمناهج التعليم وخططه بحيث تتلائم مع حاجات سوق العمل المحلي والعربي وذلك من خلال المناهج التعليمية لكافة مراحل التعليم.

٣ ـ وضع خطط وبرامج تدريب عملية ووطنية عامة واعتماد برنامج توجيهي اجتماعي لتوعية الايدي العاملة الاردنية للاقبال على كافة انواع العمل وذلك للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

* **الصحة** : بالرغم من وصول المستوى الصحي في الاردن إلى مكانة مرموقة على الصعيدين العام والخاص الا انه لا يزال هناك العديد من مناطق المملكة بحاجة إلى خدمات صحية متطورة اكثر وانشاء مراكز صحية ومستشفيات لتعميم الخدمات الصحية وتطبيقاً لعدالة توزيع الخدمات الصحية من اجل الوصول إلى (تأمين صحي شامل) لكافة المواطنين.

* **الثقافة والشباب** : ولما كان للشباب الدور الاساسي في بناء مستقبل الوطن فلا بد من رعاية قدراتهم وطاقاتهم الرعاية الصحية من خلال وسائل اعلام متميزة ودور ثقافة متخصصة ومراكز شبابية تنمي المواهب والقدرات لهذه الشريحة الاساسية من شرائح مجتمعنا الاردني مع تأكيدي على حتمية المحافظة على الهوية الوطنية والموروث الحضاري لهذه الامة.

* **القوات المسلحة** : قواتنا المسلحة واجهزتنا الامنية نفتخر ونعتز بها وهي درع الوطن وسياج الامة تستحق منا كل الدعم والمساندة.

* **المراة** : لا ديمقراطية كاملة دون مشاركة المرأة والتي هي الام والاخت والابنة والزوجة وهي نصف المجتمع يقع على كاهلها اهم مسؤولية وهي تربية الاجيال، وعليه فلا بد من العمل على تعزيز مكانتها في المجتمع لتأخذ دورها الحقيقي في البناء والاعمار والحياة العامة.

* **الثقافة** : التأكيد على الثقافة العربية الاسلامية في مواجهة محاولات النيل من تاريخنا وحضارتنا وتربيتنا الوطنية وذلك من خلال الوسائل التثقيفية المناسبة.

ب ـ على الصعيد القومي :

* بالنسبة لقضيتنا المركزية الاولى قضية فلسطين فانني أؤيد دعم الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وقراره الحر ضمن الاطار العام لكون فلسطين تخص كل العرب.

* ان يكون السلام المنشود قائماً على اساس العدالة الدولية التي تضمن للشعب الفلسطيني كامل حقوقه على ترابه الوطني ودولته العربية المستقلة.

ج ـ القدس : بمثابة القلب لقضيتنا المركزية الاولى وهي مصدر اعتزازنا وقبلتنا الاولى فلا يمكن ان نسمح كمسلمين ومسيحيين بالتفريط بذرة من ترابها الطهور.

د ـ المصالحة العربية : ان ما خلفته حرب الخليج من الاثار المدمرة على الامة العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والاموال العربية تجعلنا جميعاً نحث الخطى إلى ازالة آثار هذه الحرب المدمرة وذلك بالسعي الرسمي والشعبي إلى اعادة اللحمة العربية والمصالحة القومية من اجل ان تأخذ الامة العربية موقعها الصحيح بين الامم.

لا بد من العمل على فك الحصار الجائر عن الشعب العراقي الشقيق لا ستعادة مكانته بين اشقائه وابناء امته لما له من اهمية في تعزيز قوة الامة العربية وصمودها تجاه التحديات.

لابد من العمل على فك الحصار الجائر عن شعبنا العربي في ليبيا ومناصرته. ودعم ومؤازرة شعبنا في الصومال الشقيق ضد الفقر والاستعمار والتفرقة .

هـ ـ واما قضايا وشؤون دائرتي الانتخابية فانني سارجىء مناقشتها لحين تقديم الموازنة العامة. وقبل ان اختتم خطابي هذا اتمنى على دولة رئيس المجلس ان يوجه نداءً باسم هذا المجلس ويناشد الاخوة في اليمن ان يحافظوا على الوحدة وان لا تكون بادرة اخرى لضرب فكرة الوحدة العربية.

والله يرعى المسيرة الخيرة في ظل قائدها جلالة الملك المعظم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد عبد موسى النهار والكلمة الان للدكتور محمد الزبن، والمتحدث الذي يليه السيد طه الهاهبه.

الدكتور محمد الزبن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، ايها الزملاء الكرام :

اسمحوا لي اولاً ان ازجي التحية أعطرها إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم الذي هيأ للاردن هذا الجو الديمقراطي الذي يفخر به كل أردني، حيث أصبح اسم الاردن مرادفاً للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.

السيد الرئيس، ايها الزملاء المحترمون : سأنطلق في مناقشتي للحكومة التي اعتمدت خطاب العرش السامي بياناً وزارياً لها، من محاور خمسة هي :

١ ـ السياسة الخارجية .

٢ ـ اللامركزية والحكم المحلي.

٣ ـ البطالة والفقر.

٤ ـ الاستثمار في مجال الصناعة.

٥ ـ القطاع الزراعي.

١ ـ **في السياسة الخارجية :** اننا نؤيد جهود الحكومة بالعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة في إطار المصلحة العربية الواحدة والمستقبل الواعد لاستعادة الامة العربية مكانتها بين الامم والتي تليق بتاريخها ورسالتها العظمية.

وكذلك تعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية والصديقة على أساس الثقة والاحترام المتبادل في اطار المصالح المشتركة.

وهنا ايها الزملاء الافاضل، اود أن انوه بالتقدير لتوجه الحكومة للنهوض بمؤسساتنا الدبلوماسية لاداء دورها في تعزيز روابط الاردن مع دول العالم، بصورة تؤكد وجه الادن المشرق من خلال من يمثلون الوطن بفكاءة وجدارة وكرامة وان تكون سفاراتنا في الخارج ملاذاً وعوناً للطالب والمواطن الاردني المغترب.

٢ ـ **اللامركزية والحكم المحلي :** واما عن التوجه في تطبيق اللامركزية الادارية فانني أقدر هذا التوجه وارى ان ينسجم مع التوجه الديمقراطي الشامل في بناء المؤسسات الديمقراطية في بلدنا، وتجسيداً لمبدأ مشاركة المواطن في مسيرة التنمية، فيما يعنيه ويحتاجه وتحديداً لواجباته وحقوقه واتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في تحمل المسؤولية في ادارة شؤونهم المحلية.

وأرى انه ضماناً لنجاح هذا التوجه فإنه لابد من العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازاً فاعلاً وقادراً تتولاه خيرة الكفاءات من ابناء الوطن ولا بد من تفويضهم الصلاحيات الكافية لتمكينهم من انجاح هذه التجربة.

٣ ـ **البطالة والفقر :** ان توجه الحكومة في الحد من مشكلة البطالة من خلال الجهود المشتركة بين كافة المؤسسات والاجهزة المعنية لهو توجه يحتاج إلى مشاركتنا جميعاً وخاصة تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات في مختلف الحقول وتدعيم صناديق التمويل للتشغيل الذاتي كصندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة لتسهم جميعاً وبشكل ايجابي فاعل في الحد من مشكلة البطالة وتنويع مصادر الدخل للاسر الفقيرة، وتحقيق التنمية الريفية الشاملة والتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال تأسيس المزيد من الجمعيات التعاونية والخيرية وتطوير أهداف الجمعيات التطوعية الحالية والقائمة، والقيام بالدراسات اللازمة لتقييم عطاء مؤسساتنا القائمة في هذا المجال من منطلق أهداف التنمية وعلى اساس يدعم مؤسسات العون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ليصل عطاؤها المواطنين كافة وحيثما وجدوا، في الريف والبادية والمدينة من خلال برامج مدروسة للتنمية للحد من الهجرة إلى المدينة وتقديم الخدمات الاساسية للريف والبادية لتكون هذه الخدمات عامل استقرار ونماء لهم في ريفهم وباديتهم.

ان الحاجة إيها الزملاء الافاضل ماسة للعمل على الخلاص من جيوب الفقر وتوفير العيش الكريم لكل المواطنين، وأرى ان تنظيم سوق العمل الاردني وضبط العمالة الوافدة بشكل لا يؤثر سلبياً على اقتصادنا الوطني، امور لا بد من متابعتها بجدية من كافة الجهات المسؤولة في هذه المجالات. ولا يمكننا ان ننسى ان توفير الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والدخل المناسب هي عوامل استقرار للعمال الاردنيين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٤ ـ **الاستثمار الصناعي :** وعلى الصعيد الاستثماري الصناعي فان تقدم الصناعة الاردنية في مجالات عديدة لم يعد موضوع نقاش او تساؤل ولكنني ارجو ان تقوم الحكومة بدراسة شاملة لهذا القطاع لتعرف المجلس النيابي على سلبيات وايجابيات هذا القطاع من معرفة واقع حال الشركات، المالي والاداري، وحتى لايطغى النجاح في صناعة ما على التعثر في صناعة اخرى، حفاظاً على مستقبل جهودنا جميعاً في هذا المجال الحيوي الهام، وان تكون خدمات المدن الصناعية والحرفية ومراكز التدريب المهني شاملة لكل انحاء الاردن وحيثما كان ذلك ممكناً.

وعلى هذا الصعيد ايها الزملاء النواب فان الحكومة تقول انه وفي سبيل توفير مناخ استثماري مستقر، فقد تم تسجيل اكثر من ٨٤٣ مشروعا صناعيا تؤمن احد عشر الف ومئتي فرصة عمل. وتم تسجيل ٤٠١٧ شركة، فهل لنا ايها الزملاء الافاضل ان نتساءل من وزارة الصناعة والتجارة عن مواقع هذه المصانع واماكن عمل هذه الشركات وهل روعي فيها التوزيع الجغرافي حيثما امكن ذلك لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين الاردنيين الباحثين عن عمل، وهل تم اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركات قبل ترخيصها او هي مجرد أرقام تضاف إلى سجل الشركات؟ وهنا استأذن زملائي بانني سأقول لدولة رئيس الوزراء وما أقوله الان قلته في جلسات سابقة في مثل هذه المناسبة. كثيراً ما نعتب على اهل ريفنا لهجرهم قراهم والذهاب إلى المدن، ولكنني ارى ان نلوم وزارة الصناعة والتجارة لعدم توزيع رقعتها الصناعية لتشمل الريف لمعرفتي بان مواطن الريف اذا وجد كسب العيش والخدمات الضرورية فانه من اكثر شعوب امتنا تمسكاً بارضه وحبه لوطنه والتفافه حول قيادته.

وكم اتمنى من هذه الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار ما قلت.

٥ - **الصعيد الزراعي** : وعلى الصعيد الزراعي فانني آمل ان تترجم الطموحات التي تضمنها البيان في هذا المجال واقعاً يلمسه المزارع الاردني حيثما كان وان تصل الخدمات وتوفر الاحتياجات التمويلية والتسويقية الى هذا المواطن بشكل يحقق له دخلاً ازيد ومستوى حياتياً افضل. ونعلم جميعاً ان القطاع الزراعي يعاني العديد من المشكلات التي تكاد تكون في نظر مزارعنا مشاكل مستعصية لطول بقائها ومن أهمها المديونية الزراعية والتسويق الزراعي وتطوير وسائل الانتاج وتوفير المدخلات الزراعية بشكل ميسر وبسعر مناسب.

وبغير ان تكون هذه المطالب حقائق واقعة فان حديثنا عن التنمية الزراعية والريفية يبقى حديثاً نظرياً لا يصل إلى وجدان مواطننا.

اننا نعرف جميعاً ان مصادر التمويل الزراعي مع ما تواجهه من بعض الصعوبات قد قدمت الكثير، واسهمت ايجابياً في التنمية الزراعية.

السيد الرئيس، ايها الزملاء الكرام: عندما أناقش بيان الحكومة - اية حكومة - فانني اغض الطرف عن أشخاصها لكي يكون حجم الحكم دقيقاً بعيداً عن المؤثرات الشخصية. وهنا أود ان اؤكد اننا لسنا فريقين متضاربين بل شريكين يعملان سوياً لخير الوطن والمواطن قاسمنا المشترك الدستور والميثاق الوطني.. ولابد لنا ان نؤمن جميعاً بان الامن والاستقرار في الاردن بقيادته الهاشمية هما الضمان الواقعي لاستمرار مسيرة البناء والنماء.. وان المستقبل هو الامل ومشاركة المواطن في بناء وجوده هو حق وواجب، وبناءً على ذلك فقد اكد البيان على ان التعاون

وتوطيد العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث بمفهوم مؤسسي هو مطلب شعبي لتحقيق المصالح الوطنية العليا وعلى رأسها بلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لامنه وطمأنينته.

وبعد ايها الزملاء الافاضل : فهذه هي النقاط الرئيسية في مناقشتي، وسأترك ملاحظاتي حول المواضيع الاخرى، لمناقشتها مع الحكومة - اذا ما قدر لها الفوز بثقة هذا المجلس - اثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة.

اللهم هيىء لنا من أمرنا رشداً... واحفظ اردننا الغالي في ظل قيادة الحسين العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور محمد الزبن، الكلمة الان للسيد طه الهباهبه، والمتحدث الذي يليه السيد خالد عبدالنبي.

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام: يوم الثلاثاء الماضي تشرفنا بلقاء جلالة الملك المعظم، ونقلنا اليه تأييدنا وتقديرنا للخطاب القومي الشامل الذي افتتح به مجلسنا الثاني عشر، وها نحن اليوم، نجلس لمناقشته باعتباره بياناً وزارياً لحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الامر الذي يتطلب منا توضيح بعض القضايا الواردة فيه والاستفسار عن دور الحكومة في تفسير تلك القضايا والتي سوف أشير إلى ابرزها :

لقد ورد في صفحة ١٥ حديثاً عن الادارة وتنظيمها وتفعيلها لمواكبة العصر والنهضة التي يشهدها الاردن، وطوال السنوات السابقة ونحن نسمع عن التطوير الاداري، ومع ذلك فان الادارة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فهناك دوائر ومؤسسات ما تزال تهيمن على سياساتها المحسوبية والمصالح الذاتية والمزاجية في النقل والتعيين مما جعلها مرتبطة بشخص المسؤول واقاربه دون رقابة او رادع واصبحت بذلك مؤسسات فاشلة وخاسرة مادياً وادارياً، واصبحت عبئاً على خزينة الدولة وعلى الوطن والمواطنين.

سيدي الرئيس : واذا نظرنا في صفحة ١٨ فهناك حديث عن حركة فكرية وثقافية والمؤلف الاردني وتأمين مستقبله ومستقبل اولاده بضمان اجتماعي او صحي او سكن يأويه هو واسرته؟ ان الاديب الاردني يعيش في ضائقة مالية خانقة فهل هناك نية لدى الحكومة لتحسين اوضاع هذه الفئة الواعية المبدعة من مواطنينا.

اما الحديث عن الفن والفنانين فانني اتساءل اين وصل مشروع تأسيس نقابة الفنانيين الذي يزال في الادراج منذ عدة سنوات؟ والكل يعلم ان الفنان الاردني يعيش محاصراً لاسباب كثيرة اهمها عدم تقديره من الجهات التي انشئت من اجله ولرعايته.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء: اما حول الاعلام الاردني وحول الاستراتيجية الاعلامية في صفحة ١٩ فلست ادري اين هذه

الاستراتيجية التي تحدثت عنها الحكومة؟ فانا اسمع واقرأ الكثير ولكنني اقول كما يقول المثل «اسمع صوتاً ولا ارى طحناً»، وعلينا ان نقوم بتحسين البرامج الارضية قبل ان نتطلع إلى الفضاء.

وهنا اشير الى ان الصحفي الذي اعتقد بان مجلس النواب سوف يعطي الثقة للحكومة حتى لو قدمت فاتورة استراحة الكرك هو ذات الكاتب الذي طالب بالبحث عن خليفة لجلالة الملك اثناء ازمته الصحية، واستغرب من اقحام مقاله وتصويره وتوزيعه من قبل بعض الزملاء.. فهذا الكلام يجب ان لايعنينا من قريب او بعيد ولسنا مستعدين للوقوع تحت ضغوطات وراء ظاهرها خدمة الوطن وباطنها مشكوك فيه.

سيدي الرئيس : في صفحة ٢٩ حديث عن الزراعة وصناديق التنمية، فاين الحلول التي تحمي الثروة الحيوانية، ومشاريع الرعي؟ وماذا عن مشاكل اللحوم التي نستوردها باسعار ترهق جيب المواطن والتي لم تعد في متناول او مذاق الطبقات الكادحة الفقيرة؟ واين الثروة السمكية التي تعج بها كل الشواطىء العربية المجاورة الا شواطئنا في مدنية العقبة ناهيكم عن اضطهاد الصيادين وملاحقتهم وتعريض حياتهم وحياة ابنائهم للخطر.

ونحن ندعي باننا بلد زراعي ولكن اين هي الخطط الزراعية؟ واين هي القوانين التي تحمي المزارع وتحافظ على ارضه.

سيدي الرئيس : ان الوضع البيئي في الاردن قد لحقه تدمير كبير، ولست ادري لماذا تعثرت القوانين التي وضعت عام ١٩٨٢م وكذلك الدراسة المعدّلة؟ واذا لم نبادر إلى دعم المؤسسة العامة للبيئة التي وردت في البيان صفحة ٣٢ فاننا سنواجه مشاكل بيئية خطيرة علينا تداركها قبل فوات الاوان.

اما موضوع المياه صفحة ٣٣ فلا يتوقف عند تمديد الشبكات المائية وانما المهم ان نحافظ على مصادر المياه، وعدم الاستنزاف الجائر والسريع لاحواض المياه، وهي مشكلة تعاني منها الشوبك بشكل خاص، فقد اثبتت الدراسات ان هناك انحساراً كبيراً في حوض الشوبك المائي الممتد من منطقة الفجيج الى منطقة جبال الهيشة وقد بلغ الانحسار مع نهاية موسم الشتاء الماضي حوالي ٧٥ متراً، وهذا يعني انه خلال السنوات الخمس القادمة سوف يتملح هذا الحوض وذلك بسبب الضخ الهائل لري مزارع التفاح شرق الشوبك، ولا نعتقد ان التفاح الذي لايراه اطفال الشوبك اهم من اجيال الشوبك القادمة، وهذا كلام تؤيده الدراسات المتوفرة في مركز الرصد في وزارة المياه والري.

سيدي الرئيس : ان الحكومة مطالبة بترجمة الافكار التي وردت في خطاب العرش وبالتالي في بيانها الوزاري وهي مطالبة بتطبيقها تطبيقاً حازماً يتلاءم ومصالح الشعب، فنحن جميعاً جئنا لخدمة قواعدنا الشعبية التي تنتظر منا حماية مصالحها في ظل منظومة اردنية شاملة،

واخيراً ستظل هذه الحكومة امام نظرنا وسمعنا، ونمد لها يد العون والمساعدة طالما انها تعمل بالحق والعدل، اما اذا حادت عن ذلك لا قدر الله فلنا معها حساب وحديث اخر، وعلينا كنواب ان نبتعد عن مقاييس الحب والكره الشخصي في تعاملنا بالقضايا العامة التي تهم الوطن وتدافع عن حقوق المواطن وكرامته وحريته وعلينا ان نكون جهازاً نيابياً لمراقبة اداء الوزراء بشكل عملي مدروس ومدعم بالوثائق والحقائق.

نحن نؤمن بالمعارضة الجادة المبررة القائمة على الحق والعدل لا المعارضة التي تلبس عباءة المصالح الشخصية، والتي تعتمد على المزاجية والمزايدة واستعراض العضلات لان هذا الوطن بحاجة إلى كل السواعد والافكار ضمن اطار الحوار الهادىء واحترام الرأي الاخر في ظل قيادة هاشمية رائدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد طه الهباهبه والكلمة الان للسيد خالد عبدالنبي، والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايدة.

السيد خالد العجارمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

سيدي الرئيس، الاخوة النواب الكرام :

١ ـ اننا في هذا البلد نحن ننطلق من مفاهيم ومرتكزات اساسية ثابتة لا تتغير في دورة برلمانية او في حكومة مصيرها اكمال دور معين اما ان تنجزه بفعالية او ان تتركه لمن يخلفها سلباً او ايجاباً.

٢ ـ بعض فقرات الميثاق الوطني الاردني تنص على :

أ ـ الايمان بالله واحترام القيم الروحية والتمسك بالمثل العليا والتسليم بحق كل انسان في الحياة الحرة الكريمة هي منطلقات اساسية في بناء الدولة وتطور المجتمع نحو الافضل.

ب ـ الاردنيون رجالاً ونساء امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ملتزمون بمصلحة الوطن العليا.

٣ ـ الاسلام شريعة الله وهو دين الدولة العادل والذي ان تمسكنا به لن نضل ابداً وقد كانت رسالة سيد البشر هي اتمام مكارم الاخلاق والعدالة الاجتماعية وصون لكرامة الانسان.

دولة الرئيس، الاخوة النواب :

٤ ـ الاردن ومنذ تأسيسه كان ولايزال ملاذاً للعرب الاحرار وعوناً لمن لا يجد الحرية في بلده يجد استقرار يؤمن له حرية التعبير والعيش الكريم وهذا نهج خطه الهاشميون منذ البداية واستمرار بتأسيس الامارة حتى سلمت الراية الكريمة إلى جلالة الملك الحسين المعظم. الشعب الاردني طلاب وحدة وطلاب تكامل فكري واقتصادي لهدف اسمى هو وحدة العرب ورص

صفوفهم في وجه التيارات المتصارعة في هذا العالم الذي لايحترم إلا القوى.

٥ ـ القضية الفلسطينية عشناها بالضمير الاردني الصافي والشعور الاخوي الصادق ووقفنا إلى جانب الحق الفلسطيني بكل ما أتانا الله من قوة حكومة وشعباً، تحملنا المزايدات والتشكيك بالنوايا صبرنا طويلاً وتعرضنا للاساءات حتى جاء يوم الفرج وجاء معه الفلسطينيون لحل مشكلتهم متنادين شيباً وشباباً سياسيين ومحاربين متعاونين واصبح اهلها ورجالاتها هم الطرف الاول واصبحنا طرفاً له مسؤولياته نؤمن بوحدة الشعبين وتفتش عن الحل الذي يوصلنا إلى الهدف بأقل الضرر.

نادى اهل فلسطين بالسلام بعد جهاد مرير افقدهم خيرة الشباب شهداء في سبيل التحرير وتعرض الفلسطينيون في فلسطين المحتلة لكل انواع الاضطهاد والعذاب والتشرد والسجون وصبروا ورضخت اليهود للسلام بعد ان هزمتهم غزة وسكانها ومناضلين الضفة الغربية واشبال الحجارة وبعدها نقول ما دام الشعب الفلسطيني يريد السلام فنحن معه على ان يكون سلاماً عادلاً ترتضيه عرب فلسطين والذين يحفظ للاجيال كرامتها ويعيد الحقوق لاهلها.

دولة الرئيس، ايها الاخوة

٦ ـ التشكيلة الحكومية من الاخوة الوزراء ابناء هذا البلد الطيب مع تحفظنا على ادائهم المستقبلي فانني ارى ان تعطى لهم الفرصة وان قصروا لا سمح الله فسوف لن يكونوا بعيدين عن المحاسبة والمساءلة وسيستمر الحوار معهم لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

اما الرئيس فدولته والذي كان له شرف الخدمة العسكرية عندما لم يكن اي طبيب اردني في ذلك الوقت بالقوات المسلحة فانا اعرفه رجلاً حصيف الرأي مفكراً ومخططاً حسن السيرة وقد ترك بصمات مضيئة في هذا البلد الطيب فنظم الخدمات الطبية الملكية واشرف على مشروع معالجة العائلات والذي لولاه لما صار وقوّم المدينة الطبية. وهو الذي تحمل مسؤولية المفاوضات العربية الاسرائيلية ووصل بقدرته التفاوضية مالم يصل اليه انسان اخر.

٧ ـ الشباب يا دولة الرئيس امل الامة وقادة المستقبل بحاجة إلى الرعاية الاكثر والاشراف الاوفر وتأمين بعض مطالبهم وايجاد بعض المراكز والنوادي التي تجمعهم حتى يتعرف الشباب على بعضهم ويتقاربوا وحتى تصبح وحدة الحال اقوى وامتن واخذ الطريق الصحيح الصويب في مسار الحياة الصعبة وباتجاه الحياة الافضل لنخلق منهم جيلاً متعاوناً موجهاً لخدمة الوطن بكل همة عالية.

٨ ـ يتطلع الاردنيون الى ايجاد معاهد فنية بدلاً من كليات المجتمع الكثيرة والمنتشرة في كل انحاء المملكة. فنحن بحاجة إلى مهنيين

ومهن خاصة والتي يندر وجودها وبحاجة إلى دراسة وافية وتخطيط سليم لحاجات البلد من نواقص المهن وامكنتها وتعبئتها بمهارات قديرة لعلنا نتخلص من العمالة الوافدة وحتى نحمي الدخل الوطني ونحافظ على العملة الصعبة التي تخرج من هذا البلد الى بلدان العمالة الوافدة ونحافظ على المستوردات المدعومة فقط لهذا الشعب الكريم.

٩ ـ هموم المزارعون كثيرة واهمها سيطرة الدولة على النمط الزراعي والتسويق ومعالجة الديون التي تراكمت منذ زمن طويل واصبح جميع المزارعين اينما كانوا يرزخون تحت طائلة الديون والفوائد المتراكمة.

المطلب الرئيسي اعفاء المزارعين من الفوائد واعتبار الديون قروض طويلة الاجل وبجدولة بسيطة تساعد المزارع على العيش الكريم مع امكانية وفاء كامل بالتسديد. اعفاء صغار المزارعين والتي لايزيد ديونهم عن عشرة الاف دينا من كافة ديونهم لعلهم يجدون ما يمكنهم من اعادة ترتيب اوضاعهم الزراعية والمالية والمعيشية.

دولة الرئيس، ايها السادة النواب :

١٠ ـ البطالة هي حديث المجالس وحديث الشباب والاهل والعشيرة وارباب العمل والصناع، فالشباب الجامعي وحملة شهادات كليات المجتمع ينتظرون دورهم منذ سنوات عبئاً ثقيلاً على عوائلهم وحملاً يقع على كاهل الحكومة، . فالجامعات كثيرة وكليات المجتمع اكثر والخريجون يزويدون سنة بعد سنة والمشاريع والمصانع لا تقبل مؤهلاتهم قليلة والاعتماد على الوظائف الحكومية يتزايد ومهما زاد التشكيل بالدوائر الحكومية فلن تكون الدولة لها القدرة على استيعاب كل الخريجين سنوياً ولن يستوعبهم سوى المشاريع الاهلية او مؤسسات تعاونية تساهم الدولة برأس مالها او قسم منه ضمن قيود عادلة ومنصفة.

١١ ـ القوات المسلحة الباسلة متقاعدين وعاملين لهم منا كل التقدير والاحترام وكل الدعم والمساعدة برفع رواتبهم للمساعدة في تأمين متطلبات المعيشة الغالية لهم ولعائلاتهم.

١٢ ـ الانتخابات النيابية التي وصلنا منها إلى هذا الصرح العظيم يحتاج إلى اعادة دراسة وتقييم لقانون الانتخابات وتجزئة المناطق الانتخابية بحيث تصبح دائرة لكل نائب ملفتاً النظر بان الانتخابات هذه كانت مثالاً للنزاهة واكثرها تنظيماً وادارة وسيطرة.

١٣ ـ لي بعض المطالب الادارية الاخرى :

أ ـ توسيع قاعدة التأمين الصحي بحيث يشمل الجميع.

ب ـ ايجاد سياسة صناعية مفتوحة.

ج ـ عدم رفع الدعم الحكومي عن المواد

التموينية وخصوصاً السكر والرز والطحين.

د ـ تخفيض سعر السولار والكاز والبنزين قدر الامكان.

هـ ـ تخفيض الجمارك عن السيارات وزيادة عمر السيارة القابلة للجمرك إلى عشرة سنوات وخصوصاً السيارات ذات الاحجام الصغيرة.

و ـ تقوية صناديق المعونة الوطنية وزيادة رأسمالها.

ز ـ تعزيز الحركة الرياضية.

ح ـ اعادة المعالجات الطبية للفقراء على نفقة الحكومة .

ط ـ خطة مائية مسيطر عليها لتأمين مياه الشرب لكل الناس باسلوب عادل.

١٧ ـ نتطلع إلى مصالحة عربية نظيفة تعيد للامة العربية قدرتها وكرامتها.

١٨ ـ البيان الوزاري للحكومة الرشيدة شامل لكل ما تحتاجه البلد ويفي بكل المتطلبات وليس له اي ثغرة وسيكون عنواناً للعمل الصالح المثمر. وبالحكومة الرشيدة كل الثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد خالد عبدالنبي، الكلمة الان للسيد سالم الزوايدة والمتحدث الذي يليه السيد محمد الخنيطي.

السيد سالم الزوايدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في مستهل كلمتي هذه ان أتقدم إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم بوافر الشكر وعظيم التقدير، على ما تفضل به جلالته من محافظة على الديمقراطية، وتصميمه الاكيد على اجراء الانتخابات في موعدها المقرر وعلى انجاحها بجو من النزاهة والحياد فله من ابناء الجنوب انصار الثورة العربية الكبرى كل الاحترام وكل التقدير والعرفان راجين الله ان يمتعه بموفور الصحة والعافية ليبقى فخراً وعزاً لكل اردني وعربي شريف.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:
ان الامال المعلقة على هذا المجلس كبيرة من قبل شعبنا الاردني الكريم الوفي الذي اودع الينا الامانة وهو ينتظر منا ان نكون خير ممثلين له، وعليه ارجو ان يكون رائدنا في القول والعمل مخافة الله جلت قدرته ثم خدمة وطننا وشعبنا والمصلحة العامة وقول الحق مهما غلا الثمن، وان مصلحة الوطن تحتم علينا مجلساً وحكومة ان نتعاون لخدمة الاردن والاردنيين الشرفاء من كل المنابت والاصول وإؤكد الحرص على انجاح هذا الانجاز الرائع من الديمقراطية والذي يعتبر فخراً لشعبنا ونموذجاً يحتذى.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : اننا نعيش في مرحلة سياسية ذات ابعاد خطيرة تتطلب منا جميعاً موقفاً حازماً نابع من وحدتنا الوطنية وتصميماً اكيداً على تحقيق السلام العادل المشرف واننا نؤيد بل وندعم قرار الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير مصيره ليكون حراً وكريماً على ارضه ووطنه واننا نقدر جهود جلالة الملك وحرصه الاكيد وتصميمه لتحقيق السلام الشامل والعادل في هذه المنطقة التي شهدت من النكبات والهجرات ما شهدت.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام:
ان جيشنا العربي درع الوطن وقرة عين القائد حامي النهضة الحديثة للاردن يتطلب منا كل الاحترام والتقدير ونتطلع إلى ايلاء الحكومة الدعم المتواصل لهذا الجيش الذي اصبح وبفضل قيادة جلالة الحسين من خيرة جيوش العالم خبرة وكفاءة وتدريبا. واصبح محط فخار واعتزاز ابناء هذا الوطن كذلك يحظى بتقدير العالم وشهد له القاصي والداني لما يتحلى به من صفات الجندية الشريفة حيث اصبح نشامى الوطن ابطال القوات المسلحة والامن العام يمثلون الاردن في قوات حفظ السلام وهم سفراؤنا الذين اعطوا صورة مشرفة للجندي الاردني اينما وجدوا وحيثما كانوا.

واطالب الحكومة باعادة النظر بنظام التقاعد العسكري وكذلك غلاء معيشة العائلة بحيث يشمل جميع افراد العائلة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : ونحن في صدد مناقشة بيان الحكومة لا بد لي من طرح مطالب ابناء البادية الجنوبية هي :

١ ـ **التعليم** : ان اشد ما يعانيه ابناء بدو الجنوب هو عدم قدرتهم المادية على الحاق ابنائهم في الجامعات الاردنية مما يمهد السبيل إلى زجهم في صفوف البطالة، لان انعدام وجود جامعة في محافظة معان هو سبب رئيسي لتدني المستوى التعليمي في المنطقة. لان الابناء واولياء امورهم يعلمون مسبقاً ارتفاع كلفة التعليم الجامعي مما يسبب عندهم الاحباط، والاهمال عند الطلبة في المرحلة الثانوية ومن هنا اطالب الحكومة بانشاء جامعة حكومية في محافظة معان لتخدم ابناء المحافظة وابناء بدو الجنوب ولينالوا نصيبهم من العلم اسوة بابناء المحافظات الاخرى. كما اطالب الحكومة بتوسيع الابنية المدرسية وتوفير الكادر الوظيفي المدرب ذو الخبرة والكفاءة، ولا ان تكون هذه المدارس مجالاً لتحصيل الخبرات ومحطات تجارب للمعلمين الجدد والذي ينعكس سلباً على تحصيل الطلبة العلمي.

٢ ـ **الصحة** : اطالب الحكومة بتفعيل دور المراكز الصحية ورفدها بالتخصصات اللازمة واطالب بتزويد هذه المراكز بسيارات الاسعاف حيث ان هنالك مراكز صحية بعيدة عن المستشفيات كما في مراكز قرى وادي عربة.

٣ ـ **الكهرباء** : في عصر التطور والتقدم الذي اصبحت فيه الكهرباء امراً ومطلباً ضرورياً

فانني اعلم المسؤولين عن هذه الخدمة الوطنية بان هناك قرى لاتزال تضيء سراجاً من الكاز لتشق عتمة الظلمة ولتلتمس النور. وعليه فانني اطالب الحكومة بالعمل على إيصال التيار الكهربائي إلى قرى وادي عربة وهي (المعمورة، القريقرة، بئر مذكور، الريشة ورحمه) بالاضافة إلى قرية رم السياحية علماً انها من اقدم قرى المحافظة وكذلك قرية الفيصلية والصالحية والشاكرية.

٤ ـ **الاتصالات** : في عصرنا الحالي اصبحت وسائل الاتصالات من الضرورات الملحة واصبح تقدم هذه الوسائل يعم اغلب مناطق المملكة الا ان منطقة البادية الجنوبية بشكل عام لم تحظ بهذه الخدمة بالشكل المرضي حيث ان الخدمة الهاتفية اليدوية هي المعممة في تلك المنطقة والتي لاتفي بالغرض المطلوب في ظل التزايد السكاني وحاجات المواطنين المتزايدة على الخدمة الهاتفية، علماً بان منطقة وادي عربة معزولة عن العالم الخارجي والداخلي من حيث الاتصالات واطالب بتحويل المقاسم النصف آلية الموجودة حالياً إلى مقاسم آلية مباشرة اسوة ببقية مناطق المملكة ونحن لا نطالب باكثر مما ينعم به الاخرين في مملكتنا العزيزة.

٥ ـ **الشباب** : ان الشباب هم عماد الامة وهم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم قطبي الرحى في عملية التقدم والبناء وهم الحلقة الارسخ والاقوى في بنيان المجتمع، من هذا المنبر اطالب الحكومة الى توجيه السياسة الشبابية في مناطق البادية الجنوبية واعطائها الاهمية البالغة حيث لاتحظى هذه المناطق الا بمركزين للشباب في كل من القويرة والجفر. وفي الوقت الذي اصبحت النية تتجه لانشاء مراكز شبابية نموذجية فانني اطالب الحكومة ببناء مركز شباب القويرة بدل البناء الحالي الذي لايفي بالغرض الذي اعد من اجله واستئجار مبنى لمركز شباب الجفر وانشاء مراكز في كل من الحسا والحسينية وقرى النعيمات والديسة. حيث ان هذه المراكز هي المتنفس الوحيد للشباب لاستغلال اوقات فراغهم استغلالاً نافعاً ومفيداً وتطوير قدراتهم وتنمية الروح الوطنية لدى شباب المنطقة.

٦ ـ **السياحة والاثار** : اطالب الحكومة الاهتمام بالاماكن الاثرية الاسلامية المتواجدة في البادية الجنوبية مثل الحميمة ورم وطالب بتفعيل دور المكاتب السياحية في منطقة رم والديسة.

٧ ـ **البطالة** : ان من اكبر الهموم التي تعاني منها البادية الجنوبية تفشي البطالة وبشكل متزايد بين ابنائها ولم تساعد المشاريع الزراعية التي انشئت في المنطقة والشركات المتواجدة ايضاً ضمن المنطقة على حل هذه المشكلة، وعليه فانني اطالب الحكومة باعطاء ابناء البادية الجنوبية اولوية العمل في هذه المشاريع والشركات.

٨ ـ **الاراضي** : ان ما يقلق ابناء الجنوب هو عدم تطويب اراضيهم حسب المقاسم العشائرية ولم نجد مبرراً لعدم تطويب هذه الاراضي علماً بانه تم تطويب المقاسم العشائرية في المناطق الاخرى، وانني اطالب الحكومة بتشكيل فرق للمساحة لتقوم بالاعمال اللازمة في هذه المناطق ليتمكن اصحابها من استغلالها.

٩ ـ **المياه** : اطالب الحكومة بالاسراع في توصيل المياه للقرى التي لغاية الان لم تصلها المياه ومنها (الصالحية، الشاكرية) وكذلك بناء خزان مياه اسمنتي لقرية الريشة لعدم صلاحية الخزان الحالي حيث ان المياه تصل الى المواطنين ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري. وكذلك فتح الابار الارتوازية المتواجدة في اراضي الحماد الشرقية (شرق الجفر) للتخفيف على المواطنين ومربي المواشي في تلك المناطق.

١٠ ـ **المراة** : أطالب الحكومة الاهتمام بالمرأة في البادية الجنوبية وذلك بالاخذ بيدها من خلال فتح المراكز التدريبية وتعليمها المهن اليدوية التي تساعد على النهوض باسرتها وكذلك الاهتمام بخريجات الجامعات والمعاهد وذلك باعطاء الاولوية لهن بالتعيين في مناطقهن.

اما من حيث الثقة فاني اعلقها على استجابة الحكومة لمطالبي لابناء بدو الجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً للسيد سالم الزوايدة، الكلمة الان للسيد محمد الحنيطي والمتحدث الذي يليه الدكتور عبدالحافظ الشخانبه.

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام:

حمد لله ان من علينا بالامن والامان والحرية والديمقراطية التي ارتضاها قائدنا لنا وارتضيناها لانفسنا، وادعو الله ان يمنحنا من امرنا رشداً فنسير وسط المخاطر التي تحيط بنا بحكمة وبصيرة نافذة ورؤية واضحة، فنبني البلد الانموذج والوطن المنيع والمواطن الموفور الكرامة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الظروف التي يمر بها بلدنا الحبيب خطيرة ودقيقة تقتضي منا النظر والتبصر واخذ الامور بروح الحكمة والتعقل، فنحن أمام مسؤوليات كبار جسام، نرجو من الله العلي القدير ان يعيننا فيها على المواقف الصادقة الامينة التي تحفظ بلدنا وقوتنا ووحدتنا.

ان الامانة والامال الكبيرة التي حملنا اياها شعبنا الطيب تتطلب منا الصدق والاخلاص لرسم ملامح مستقبل هذا الشعب ليصل إلى الكمال المنشود.

دولة الرئيس، حضرات النواب : ارجو ان اضع بين يدي مجلسكم الكريم بعضاً من الهموم والقضايا التي يعاني منها سكان الدائرة الرابعة التي اتشرف بتمثيلها، والتي يسرني ان اعرفها بانها الدائرة الواقعة جنوب وشرق عمان:

١ ـ **الفقر والبطالة** : يعاني سكان هذه المنطقة من هاتين المشكلتين بصورة واضحة حيث وصل الفقر إلى حد يترتب عليه سلبيات كثيرة، وقد يؤدي إلى كارثة اجتماعية، وعلى الحكومة ان تسارع الى وضع برامج وطنية قادرة على تخفيف هذه المشكلة مع ضرورة توسيع برامج المعونة الوطنية. اما البطالة فيجب على الحكومة ان تضع البرامج الكفيلة لمعالجتها تدريجياً، وان تسعى إلى اقامة المشاريع الانتاجية التي توفر فرص عمل لشبابنا العاطلين عن العمل.

٢ ـ **الخدمات الصحية** :

أ ـ تخلو هذه المنطقة من وجود مستشفى حكومي لمعالجة المواطنين رغم ان الحكومات السابقة درست هذا الموضوع وكان هناك توجه لانشاء مستشفى في المنطقة الشرقية لتخفيف العبء على مستشفى البشير، الا انه وللاسف الشديد فان هذه المحاولات لم تخرج إلى حيز التنفيذ علماً بان الارض يمكن توفيرها من اراضي الدولة المنتشرة في المنطقة.

ب ـ تخلو المنطقة من شبكات الصرف الصحي على الرغم من الكثافة السكانية وقيام المواطنين بدفع رسوم المجاري دون ان يستفيدوا من هذه الخدمة، ولذا فانني اطالب الحكومة بالاسراع في انشاء شبكات المجاري لهذه المنطقة حفاظاً على الصحة العامة وسلامة البيئة.

٣ ـ **الخدمات التعليمية** : على الرغم من ان وزارة التربية والتعليم تسعى إلى اقامة ابنية مدرسية للانتهاء من نظام الفترتين إلا ان هذه المنطقة لاتزال تفتقر إلى الكثير من المدارس ويعاني طلابها من نظام الفترتين، لذا اطالب الحكومة العمل على حل هذه المشكلة باسرع وقت ممكن.

٤ ـ **طريق الحزام الدائري** : لقد تم انشاء هذا الطريق الدولي الهام منذ السبعينات، ورغم الكثافة المرورية عليه وحيويته واهميته فان الحكومات السابقة لم تعمل على توسعة الجزء المتبقي منه والواقع ما بين مثلث البيبسي ومثلث جمرك عمان، اناشد الحكومة اعطاء هذا الطريق الهام الاولوية، واعتباره مشروعاً وطنياً.

٥ ـ **الواجهات العشائرية** : اطالب الحكومة بسرعة العمل على حل مشكلة واجهة عشائر البلقاء الشرقية، علماً بان جميع الواجهات العشائرية او اغلبها في المملكة قد تم حلها.

وارجو ان انتهز هذه المناسبة لانوه بالجهد المشكور الذي بذله معالي امين عمان الكبرى وجهاز الامانة لانجاز مشروع متنزه الحسين الوطني في منطقة وادي القطار بالدائرة الرابعة وبمساحة ١٢٠٠ دونم خلال فترة زمنية قياسية.

دولة الرئيس، حضرات النواب الزملاء المحترمين: لقد اخترت ان اوجز في كلمتي هذه دون ان ادخل في المناقشة التقليدية لبيان الحكومة الوزاري ذلك لان خطاب العرش السامي الذي تفضل جلالة الملك القائد بالقائه في افتتاح دورة مجلسنا الثاني عشر قد اعتمدته الحكومة بياناً وزارياً لها.

ولقد قصرت كلماتي على الامور الاساسية التي تعاني منها دائرتي الانتخابية علماً بانها قد تكون نموذجاً للمشاكل التي تعاني منها دوائر انتخابية اخرى. ونحن ان كنا ننقل هموم وقضايا دوائرنا إلى الحكومة في نطاق عملنا كمجلس نيابي، فانني اؤكد انني لا اغفل عن امكانات الدولة وقدراتها ولا اطلب المستحيل لكنني اضع حاجات عادلة واساسية للنظر فيها بعين التقدير والاعتبار، متمنياً للمجلس الكريم التوفيق في المهام الكبيرة التي تنتظره على الطريق.

حفظ الله الاردن وحفظ لنا حسيننا العظيم

والسلام عليكم ورحمة والله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد محمد الحنيطي، الكلمة الان للدكتور عبدالحافظ الشخانبه، والمتكلم الذي يليه السيد نادر الظهيرات.

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس، اعضاء المجلس الكريم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، وماتوفيقي إلا بالله وما اعتمادي الا عليه، واشكره تعالى ان يسر لنا جميعاً ولهذا الشعب الطيب الكريم ملكاً صالحاً. . ملك القلوب واستولى على المشاعر واستوطن العواطف بخلقه الرضي وسلوكه الابوي، فهو محجتنا عند الاختلاف وحجتنا على كل خلاف.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء : اسمحوا لي ان اهنئكم جميعاً بثقة شعبنا الغالية. . سائلاً العلي القدير ان اكون واياكم جديرين بهذه الثقة. . واهلاً لحمل الامانة وقادرين على خدمة الوطن واعلاء شأنه فالآمال المعقودة على هذا المجلس كبيرة. . والمخاطر المحدقة بهذا الوطن كثيرة والتصدي لها يتطلب ان نكون بحجم المسؤولية ويتطلب ايضاً سلطة تنفيذية متميزة بالكفاءة والنظافة.

فهل سنثبت اننا فعلاً اهل للمسؤولية؟؟ ام اننا لا سمح الله سنخذل من انتخبنا؟؟ هذا يعود لممارستنا هنا تحت هذه القبة. . فعلينا ان نضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات، وان لا نخاف في الحق لومة لائم.

فلنكن امينين للديمقراطية التي افرزتنا ولنعمل معاً على ترسيخها وتعميقها وجعلها نهج حياة. . . لتمارس في كل مكان في البيت في الشارع في المدرسة والمتجر والمختبر في المكتب وبين الوزير ومرؤوسيه. . . فالديمقراطية ليست شعار. بل ممارسة. . لنتعلم سوية ان نتعامل مع بعضنا بشكل ديمقراطي وان نتعامل مع الاخرين كذلك

لتصبح هذه سمة المجتمع الاردني فالديمقراطية السياسية والتي قطعت شوطاً كبيراً بتوافر مناخ الحريات العامة وحرية الرأي والرأي الاخر وحرية التعبير والصحافة والتمثيل النيابي، والتعددية السياسية والاحزاب وسيادة القانون، كل هذا ضروري لكنها لن تكتمل، الا بقانون انتخاب عصري، يسير بنا للامام على طريق بناء دولة عصرية منيعة اساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً على طريق بناء دولة المؤسسات وبناء المجتمع المدني، كخطوة لا بد منها للحاق بركب الحضارة والتقدم، فالديمقراطية ليست شعاراً يرفع ويرتكب تحته اسوأ انواع الاستبداد فليس كل من رفع شعار الديمقراطية ديمقراطي، وهنا يتضح حجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا نحن ممثلي الشعب من اجل حماية الديمقراطية ورعايتها وخاصة من مدعيي الديمقراطية فيجب ان يكون للديمقراطية مخالب واسنان للدفاع عن نفسها وخاصة من القوى التي يمكن ان تنمو في احشائها وتنتهز الفرصة لتنقض عليها وعلى الديمقراطيين وتبقى ديمقراطيتنا ايها السادة عرجاء اذا اقتصرت على الديمقراطية السياسية ويجب تحقيق الديمقراطية الاجتماعية فلا معنى للديمقراطية وللحرية بالجوع، ولا معنى لها بالعوز والمرض فالفقر ايها الزملاء اشد عبودية من اي عبودية كانت وهنا يتضح ان الالتزام بحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء لا يتجزأ من الديمقراطية ويجب ان تكون كافة هذه الحقوق مصانة وملزمة بما فيه الحق في العمل.

وبالمناسبة سيدي الرئيس، حضرات النواب: إن الحديث عن الفقر مؤلم بقدر ألم الفقر، فهذا الوطن ايها السادة للجميع، ومكتسباته للجميع، الا يقال ان الاردنيين متساوون في الحقوق والواجبات؟ ام فقط في الواجبات؟ لايكفي ايها الاخوة ان نقول ان متوسط دخل الفرد في الاردن والحمد لله اصبح كذا، في الاردن امام بصر ونظر الجميع تنمو مأساة كبرى وتتسع رقعتها يوماً بعد يوم.. هذه المأساة اسمها الفقر حيث ظهرت في مناطق مختلفة من الاردن تجمعات بشرية كبيرة كلها فقيرة واصبحوا يسموها بجيوب الفقر.. والسبب في ذلك ان هذه المناطق ولغياب من يمكن ان يرعاها وان يطالب بحقوقها عبر عشرات السنوات الماضية التي صرفت خلالها الاف الملايين على التنمية لم ينلها شيئاً يذكر.

ـ وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان الظهر ـ ثم اكمل الدكتور عبدالحافظ الشخانبة كلمته :

الدكتور عبدالحافظ الشخانبه: إن الفقر هو بمثابة قنبلة يمكن ان تنفجر في اي لحظة... وحينها ستذهب على الاخضر واليابس وستقوض كل المكاسب التي حققت ... ومن لايصدق ليسأل التاريخ... فان فيه العبرة والعظة لمن يريد ان يتعظ ويعتبر.

دولة الرئيس، اعضاء المجلس الكرام: اعترف بانه لايوجد لي اي موقف جاهز

ومسبق من الحكومة الموقرة واعترف انني لم اتخذ موقفاً جاهزاً ومسبقاً من الحكومة حتى يكون تصويبي محكوماً بذلك الموقف الجاهز والمسبق، سواء كان سلبياً منها او ايجابياً، حجباً للثقة او منحها لها.

لان مثل هذا الموقف غاية لا تدركها اي حكومة، مهما قدمت ومهما وعدت. ومهما عرضت من حلول، ومهما وفرت وتوفر لها من اسباب النجاح والفلاح، حتى لو كانت تلك الحلول الترياق الشافي لكل ما نعاني من مشاكل.

ذلك ان اقناع الرافض بالمطلق، مسألة تقع وراء قدرات اي انسان او مؤسسة ومحاولة ارضاء من لا يريد ان يرضى هي اشبه بمن يحاول ان يحرث البحر.

وهذه عدمية لا اؤمن بها، ولا ادعو لها، ولا اتعامل بها، ولا اتعامل مع من يؤمن ويتعامل بها.

لا نرفض لمجرد الرفض، ولانعارض لمجرد المعارضة، لا نرفض ولانعارض لتسجيل المواقف الشخصية، استيفاء لحسابات وثارات شخصية، واستغلالاً لهذا المنبر تحت هذه القبة وللمهمة المقدسة والجليلة التي شرفنا شعبنا بحملها، على حساب الشعب والوطن والمواطن، وعلى حساب تعطيل وارباك آلية الدولة في تصريف شؤون الناس ومرافق حياتهم.

إلا انني أعترف وبمنتهى الصراحة اقول انه لايجوز ولا يحق لاي نائب يحترم نفسه ويحترم الناس الذين وثقوا به واستوثقوه واستودعوه اماناتهم ان يمنح الثقة لاي حكومة لسواد عيونها او بياضها، هكذا فقط لمجرد كونها حكومة.

وفي نفس الاتجاه وبمنتهى الصراحة اقول ايضاً ، انني لا انظر لهذه الحكومة الموقرة، ولأي حكومة ـ كخصم ولكنني اؤمن باننا نكتمل بها وهي تكتمل بنا... في اطار من التعاون المثمر البناء الذي يسمي المشاكل ويسمى الحلول. وعلى اساس الطرح الموضوعي والمحدد للقضايا القائمة والملحة، وتحليلها وتحليل اسبابها، وفي الوقت نفسه بيان تصوراتها وطرح حلولها، وتفريد خطواتها واجراءاتها، وصولاً إلى طرح سياسات واضحة، مفصلة نستطيع مناقشتها ومحاورتها، وبالتالي التصويت على اعتمادها او رفضها فيما يعود على البلاد والعباد بالخير والعز والفلاح.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين: الحكومات لا تتشكل ولا تتبدل ولاتتعدل لمجرد التشكيل والتعديل والتبديل، ولا تتشكل ولا تتعدل على اساس الشللية والمحسوبية وانما تتشكل وتتبدل وتتعدل استجابة لضرورات الواقع ومقتضيات المصلحة العامة، ولما تمليه تقوى الله في تصريف شؤون الناس بكل كفاءة وقدرة وفاعلية وفي حقوق المواطنين في ادارة نظيفة تخدمهم وتخفف عنهم وطأة ظروف الحياة الحديثة ومتطلباتها المتزايدة كماً ونوعاً، وبهذا وحده تستقر الدول وتدوم.

سيدي الرئيس، حضرات النواب: انني لا اعرف على ماذا سأمنح الثقة لهذه الحكومة او لماذا سأحجبها، فعندما تبصر في برنامجها الاقتصادي لا تجد إلا كلاماً عاماً لا يظهر اي ملامح خاصة او توجه لهذه الحكومة اللهم إلا التركيز على مزايا وضرورة الالتزام ببرنامج التكييف الاقتصادي. وهنا لا بد من الاشارة إلى ان اذا كان هذا شر لا بد منه فلا بأس للعمل فيه شريطة عدم المس بالمستوى المعيشي للناس، وشريطة عدم المس بالمكاسب التي حققها شعبنا على كافة الاصعدة.

من تعليم مجاني إلى تأمين صحي، إلى دعم المواد الاساسية، ان بيان الحكومة غير مرضي اطلاقاً في مجال الزراعة حيث لايظهر اي اهتمام يذكر بهذا القطاع الحيوي والاساسي فالأردن بلد زراعي وسيبقى هكذا فلا بد من ايلاء الزراعة جل اهتمام، ولا بد من وضع سياسة زراعية واضحة المعالم تستهدف زيادة الزراعة كماً ونوعاً وتستهدف تحسين وضع العاملين في هذا القطاع، وسأناقش ذلك بتفصيل اكثر حين مناقشة الموازنة.

سيدي الرئيس، حضرات النواب: اما بالنسبة للقضية المفصلية والاساسية المطروحة علينا بقوة، قضية السلام مع اسرائيل. فلا بد من التأكيد باستمرار على ثوابتنا القومية والوطنية التي نتمسك بها كشرط اساسي لاي اتفاقية سلام.

فالانسحاب من كامل الاراضي العربية المحتلة شرط لا يجوز المساومة عليه، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير بما فيه حقه في اقامة دولته المستقلة على تراب وطنه، وكذلك حل قضية النازحين وعودتهم وكذلك اللاجئين. والتزام المجتمع الدولي بتقديم مساعدات كبيرة للاردن كتعويض له عن كل ما لحق به جراء هذه القضية، زيادة على شطب كامل الديون.

وهنا لابد من التأكيد اننا يجب ان نكون اخر من يوقع وآخر من يطبع، وبالمناسبة اي حديث عن مستقبل العلاقات الفلسطينية الاردنية قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو تبديد للوقت وكلام لا معنى له.

وهنا لا بد من التذكير ان ما لحق بالعراق من دمار وما يعاني منه الآن من حصار مؤلم كان مقدمة ضرورية لدخول العرب في مفاوضات مع اسرائيل وبظروف غير متكافئة بعد الخلاص من القوة العسكرية العربية ممثلة بالقدرة العراقية.

ففك الحصار عن العراق وموافقته على اي اتفاقيات ستبرم يجب ان يكون شرط اساسي من شروطنا .

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء, اما توجه الحكومة نحو اللامركزية في الادارة والتنمية فانني اطالب بالتمهل قبل الاقدام على مثل ذلك. ولا بد من دراسة متأنية وجادة بهذا الموضوع واعتقد ان الاجهزة التي ستتولى القيام بذلك في كل محافظة ليست مهيأة بعد، لمثل هكذا مسؤولية، ثم ان الاردن بلد صغيرة لايحتاج لكل ذلك.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء : ان من اهم الواجبات الملقاة على عاتق هذا المجلس الكريم بناء علاقات راسخة سليمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتصحيح ما طرأ على هذه العلاقات من خلل وشوائب من خلال ترسيخ قيم ومعاني التعاون المتبادل بينهما على اسس النزاهة والاحترام وتحري مصالح الشعب والوطن حتى لاتطغى سلطة على اخرى فيحدث الخلل وتتعثر المسيرة وتصاب مصالح الناس بالاذى والضرر واول ما يخطر على البال في هذا المقام معرفة الاسباب التي جعلت الحكومة تلجأ إلى حل مجلس النواب السابق، التي تشكلت وهو غير منعقد وباجازة. ولم تتعامل معه او تحتك به حتى تنشأ اسباب الحل نتيجة التفاعل والاحتكاك.

ثانياً : ان الديمقراطية لا تعني استفراد الحكومة وتفردها في مجالات الحكم وتعمل وتتصرف كما لو كانت وحدها ويجب ان تحكم التعيينات والتنقلات والاحالات في المواقع العليا، الحاجة لرفع كفاءة العمل وتطويره ورفده بالقدرات المؤهلة والمدربة.

ثالثاً: اريد ان انبه إلى ضرورة ما نشهده من تبدل سياسة كل وزارة بتبدل الوزير ويلغي كل ما فعله سلفه سواء ماتعلق بسياسة الوزارة او ما تعلق بكبار الموظفين حتى شاع ما يشبه حالة الرعب بينهم، كلما احس هؤلاء بقرب تشكيل للحكومة او تعديل لها، مما ينعكس بالاذى والضرر على اداء الجهاز الوظيفي كله.

سيدي الرئيس، حضرات الزملاء : اريد ان اسمع من الحكومة الموقرة توجهاتها وسياساتها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وهي اسمى مما ننشده وما نسعى اليه في حدود ما هو ممكن ومستطاع، لا شيء مستحيل فاذا ما توفرت النية الصادقة وتوفرت الارادة والعزيمة فان كل شيء يهون، وما كان مستحيلاً يصبح ممكناً ويبقى فقط حسن التصرف بامانة وحكمة فيما بين ايدينا من امكانيات وتوجيهها نحو تحقيق هذا الهدف العظيم بتعاون الجميع وتكاتفهم.

سيدي الرئيس، ان الثقة امانة والامانة تحتاج لضمانة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور عبدالحافظ الشخانبه، الكلمة الان للسيد نادر الظهيرات والمتحدث الذي يليه السيد حمزة منصور.

السيد نادر الظهيرات :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزملاء النواب : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نجتمع اليوم لمناقشة بيان الحكومة بعد انتخابات طلب جلالة الملك حفظه الله ورعاه ان تكون نزيهة فاختار شعبنا الكريم استجابة لجلالته الخيرة من ابنائه ليحملوا الامانة التي فوضهم بها تشريعاً ورقابة على الجهاز الحكومي، وبهذه المناسبة نطلب من الله جلت قدرته ان يحفظ قائد الوطن ويأخذ بيده لتكميل مسيرة الخير والعطاء لهذا الوطن.

دولـة الرئيس، الزمـلاء النـواب : ان خطـاب العـرش هـو بيـان وزاري يشرف اية حكـومـة ان تجعـل منه برنامجها ويشرف اي مجلس امـة ان يحاسب اية حكومة على اساسه ومن هنا فـان منحي للثقـة او حجبها سيكون ضـمن الاطر التـالية وقبل ان احدد هذه الاطر اسمحوا لي سيدي الرئيس ان ابدي الملاحظات التالية :

١ ـ هناك عـتب لي ولبعض الزمـلاء المستقلين على دولة الرئيس والـذي نكـن لـه كل المحبـة والتقـدير عـدم استشـارته لهم او الاجتماع بهم خـاصة وان عددهم يزيد عن كثير من الكتل البرلمانية الاخرى.

٢ ـ اسجل عـتبنا على الصحافة الكريمة والتي نعـتـز بها وعطاء العـاملين فيها عما تم نشره في صحـافـتنا من عبارات لا تليق باعضاء هذا المجلس الكريم.

٣ ـ حجب الثقة ومنحها .

ارجـو ان استأذن زمـلائي النواب بالحديث عـن وجـه مـن وجـوه المعـارضـة والتـأييـد في المجـلـس السابق وهي لاتعني باي حـال من الاحـوال جميع اعضاء المجلس السابق او الحالي وتعـامل الادارة الحكوميـة ومـؤسـسـات الدولة معـهـا فـالمعارض من هذه الشريحة كان يحظى من الجهاز الحكومي بكل المحبة والتقدير ويزار ويستشـار، لا يرد له طلب ولا يغلق بوجـهه بـاب طلبـاته ميسرة وحقـوقـه مصـانة يودع ويستقبل من جميع المعنين بكل الاحترام والتبـجيل له ما يطلب وعليه ان يأمر فيطاع كما يقـولـون حـصـل عـلى كل مـايريد الوزارة والسيـارة والبـيارة وغيرها كثير.

امـا النائب المطاوع فكان يستشار في حالتين عـنـد طلب الثـقـة في الحكومـة، وعند رئاسـة مجلس الـنواب ، واذا مـا قـام بزيارة لوزير أو امين او مسؤول يتعلق بطلب من المطالب كان الجـواب دائماً انـتـم نواب الامـة ممثلوا الشـعب يجب ان تتـعـاونوا معنا لتطبيق العدالة والقانون ولم تمـض عـلى مخـالـفـتـه هذا الوزير او الامين ساعات فقط ترضية لفلان أو علان!

امـا الاطـر الـتـي اراها اسـاسـاً لمنح الثـقـة للحكومة فهي :

١ ـ شـخـصـيـة رئيس الحكومـة والذي اعترف سلفـاً بانه رجل مـواقف، وخلفيته الوظيفية تثبت نظافته واستقامته.

٢ ـ الطاقم الوزاري.

٣ـ بيان الحكومة.

٤ ـ ممارسـة الحكومـة الحـالية وعطاؤها في الفترة التي سبقت الانتخابات.

٥ ـ جـواب رئـيـس الحـكـومـة عـلى تسـاؤلات الزمـلاء النواب والذي اعـتبره تكملة لبـيـان الحكومة

سـيدي الرئيس : ان التعاون بين السلطتين التشريعـيـة والتنفـيـذية واجب تحـتـمه الظروف الحـالـيـة ضـمـن إطـر مـصلحـة الوطن، وان التعامل مع المرحلة الحالية بمزيد من الشجاعة والحس بالمسؤوليـة والوعي حماية للوطن وابنائه من اي خطر او تآمـر، وتعـزيزاً لمكانته ونهضته

وصـونـاً لـكـرامتـه وامنه وازدهاره ، واننا الان على اعـتـاب مـرحلة جـديدة وتحـديات كـبيرة وجسـيـمـة تفرض علينا مسؤولية التصدي لها بـحـكمـة وبصيرة وتوسـيع دائرة الوعي والامل بـعـيـداً عـن كل اسـبـاب الفـرقـة والضـعف والهوان.

دولـة الـرئيس، الزمـلاء النواب : ان منح الثـقـة للحكومـة يعـتمد على برامجها وسياساتها في مـعـالجـة القـضـايا المسـتعصية والملحة التي يعـاني منهـا المواطنون من خلال برامج وخطط طمـوحـة تضـعـهـا ادارات كـفـؤة ذات قدرات عـالية وتنفذها كوادر فنية امينة وقادرة.

دولـة الـرئيس، الـزمـلاء الـنـواب : انـني اشـارك الحـكومـة مـا جـاء في بيـانها دعـمـهـا للقـوات المسلحة الاردنية سياج الوطن الساهرة على حـدوده المحـافظة على استـقـراره وقـوات الامن العـام والمخـابرات العـامة والدفاع المدني السـاهرة على امن المواطن وسـلامـته، فلها منا كـل الـدعـم وعـلى الحـكومـة ان توفـر لها كل وسـائل الـدعـم لـتـبـقـى دائماً عنوان فـخـارنا ومـبـعـث اعـتـزازنا رافـعـة راية الشرف والمجـد داخل الوطن وخـارجه.

دولـة الـرئيس، الـزمـلاء النواب : لم ارفي بيـان الحـكومـة مـا يـعـالج قـضـايا المزارعين المسـتـعـصـيـة وواقـعـهم يزداد سـوءاً سنة بعد اخـرى وكـثـيراً مـا طالبت ان تولي الحكومـات اهتمامـاً اكـبر بهذا القطاع والذي يعـتبر رافـداً رئيـسـيـاً للاقـتـصـاد الوطني، وملاذاً لعشرات الالاف مـن المـواطـنين إلا اننا لم نسـمع سـوى الوعود.

فـهل يجوز ان تبـقى مـشكلة المديونيـة دون حل، انني لا اطالب الحكومـة باعـفاء المزارعين مـن هـذه الـديون، ولكن اطالب باعـفـاء هذا القطاع من الفوائد التي اصبحت بحجم الدين نفسـه نتيـجـة للخسائر المتابعة والتي لحقت بالمزارعين لظروف خـارجـة عن ارادتهم.

وهل يجوز ان تبـقى مستلزمات الانتاج دون رقـابة من حيث النوعية والجودة والسعر.

وهـل يـبـقى الانتـاج الزراعي يتلف ويرمى دون تـسـويق؟ وهل تبـقى مـراكـز التـسـويق والـتـوزيـع والتي كلفت الدولة الملايين مـغلقـة دون استـعـمال وزيـارة إلى مـبنى التـسـويق في مـدنيـة الشـونة الشماليـة ليرى المواطن ان مركزاً كـلـف الـدولة مـا يقـارب نصـف مليـون دينار تتـعـرض محتـوياته للصدأ وبناؤه للخراب بعد اغـلاق عـمـره عـشر سـنـوات لماذا لاتخـطـط الحكومـة لانشاء مصانع تمتص جزءاً من فائض الانتـاج لـلـخـضـار والفـواكـه كـمـصـنع رب البندورة في الاغـوار؟ ولماذا لا تشـجع الحكومـة المصـدرين على فـتح اسـواق في اوروبا خـاصة وان مـنـتـجـاتنا الزراعـيـة منافـسـة للكثير من الانتـاج الـزراعـي لـلدول المتـقـدمـة ويحتـاج المصـدورون الى الدعم من خـلال تخفيض اجور النقل في شركـة الطيران، اذ ان اجـور الشـحن مـرتفـعـة جداً قياساً مع الشركات العالمية، كما انـه يـتـوجـب ان تـكـون هـنـاك ابواب لدعم التصدير والمصدرين.

ان حل مشكلة المزارعين ليست معقدة بل ان حلها ممكن ان كانت النية متوفرة لذلك.

الادارة العامة: بات ضرورياً ان تقوم الحكومة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وان تختار الموظف الامين القوي وخاصة في مواقع الادارة العامة وان تراعي العدالة في توزيع المناصب العليا والقيادية لجميع مناطق المملكة خاصة وان اية منطقة من مناطق المملكة لا تخلو من المؤهلات والمواصفات لملء هذه المراكز، كما وانه بات ضرورياً النظر في العديد من شاغلي المناصب الذي اصبح اداؤهم يسيء الى النظام بقدر ما يسبب الضرر للمواطن، ولايجوز ان يبقى هؤلاء بعيدين عن رقابة اجهزة الدولة المختلفة.

التعيينات : سبق وان طالبت مراراً وفي مناسبات عديدة، واعود وأؤكد اليوم بان العدالة تقتضي بان يكون باب العمل مفتوحاً للجميع ضمن اسس ومعايير عادلة وواضحة لايجوز اختراقها او تجاوزها، كما وان العدالة تقتضي بان تاخذ كل منطقة نصيبها من التعيينات سواء كانت على مستوى الوظائف العادية او المراكز القيادية العليا، وانوه هنا إلى ان الاسس المطبقة في ديوان الخدمة المدنية ليس هي الافضل بل يجب تعديلها باسس اكثر وضوحاً وواقعية لتحقيق عدالة اكثر بين الخريجين، كما وانني انبه هنا بضرورة الحذر من استغلال بعض الوزراء أو الامناء او المدراء مراكزهم في التعيينات وخاصة وظائف العقود والتي تم الغاؤها في الموازنات السابقة حيث كانت ترصد للمحاسيب والاقارب.

وفي مجال التعيينات اطالب بانصاف فئة من الموظفين المجهولين والذين ساهموا مساهمة فاعلة في القضاء على مرض الملاريا في الاردن هؤلاء الموظفين يتقاضون راتب ثمانية شهور فقط واربعة الشهور الاخرى يوقفون عن العمل ليعودوا في العام المقبل مرة اخرى وهذا اجراء درجت عليه وزارة الصحة منذ مدة طويلة، لست ادري في اي شريعة او تحت اي قانون او نظام يحرم موظف من راتب اربعة شهور اطالب الحكومة انصاف هؤلاء الموظفين اسوة بغيرهم مع تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم. ومن المؤسف ان جزءاً منهم ومن كان له واسطة صنف وللانصاف ما تم ليس في عهد الوزير الحالي.

الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية : سيدي الرئيس: لقد كتبت قاصداً في وضع الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية في باب واحد لانهما يعالجان شريحتين اجتماعيتين متشابهتين، فصندوق الضمان الاجتماعي يغطي الاف العاملين والذين وصلوا سن الشيخوخة او المرض او العجز براتب تقاعدي للغالبية الكبرى منهم بواقع خمسين ديناراً وصندوق المعونة الوطنية والذي تم انشاؤه لمعالجة شريحة اجتماعية تشغل حيزاً كبيراً في مجتمعنا وتعاني من الفقر والبؤس يخصص للعائلة من ثلاثين إلى اربعين ديناراً او اقل من ذلك، معنى ذلك ان متقاعدي صندوق الضمان الاجتماعي لايختلفون عن اخوانهم المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، وعلى هذا الاساس لماذا لا

يدمج الصندوقان في صندوق واحد ما دامت الشريحة واحدة والمخصصات متقاربة.

ان مثل هذا الواقع المرير (سيدي الرئيس) لمتقاعدي صندوق الضمان الاجتماعي يحتم النظر في زيادة رواتبهم تمكيناً لهذا القطاع الذي خدم الوطن من العيش الكريم اسوة بزملائهم باقي موظفي الدولة.

وزارة المياه والري: سيدي الرئيس، الزملاء النواب : لقد تم تأسيس سلطة وادي الاردن بقانون مؤقت بهدف تطوير الوادي في جميع مجالات الحياة، كما تم احداث وزارة المياه والري سنة ١٩٨٨ وربط السلطتين بها، علماً بان الربط لم يحدث اية تطورات ملموسة وتحسن على ادارة المياه وبقي دور الوزارة هامشياً والتي يجب ان تكون الجهة المرجعية لقطاع المياه شأنها شأن الوزارات المتخصصة، كما ان المتتبع لسلطة وادي الاردن يلاحظ انخفاض كفاءة ادارة وتشغيل مشاريع الري مما يترتب عليه زيادة في الكلفة وهدر في المياه نحن بأمس الحاجة اليها وذلك للاسباب التالية :

١ ـ عدم توفير المخصصات اللازمة لشراء الاليات والسيارات والمعدات وقطع الغيار وبما يتناسب مع طبيعة العمل.

٢ ـ الغاء حوافز الموظفين والذين تتوجب طبيعة عملهم اكثر من ست ساعات وبما يتناسب مع دورات توزيع المياه وتقسيمها على المزارعين.

٣ ـ التقسيمات الادارية الاخيرة والتي فتت السلطة إلى مديريات واقسام عديدة انيطت مسؤولياتها باصحاب الخبرة والكفاءة فتحولت واجباتهم إلى الاشراف والرقابة بدلاً من العمل الفني الجاد.

٤ ـ غياب ادارة السلطة عن الميدان وتمركزها في عمان مخالفة للقانون مما يجعلها بعيدة عن مشاكل المواطنين ومعاملاتهم.

٥ ـ تغيير مواقع الفنيين والاداريين على اسس لا تعتمد الخبرة والكفاءة.

٦ ـ ان التعيينات والبعثات في قطاع المياه وفي حالات كثيرة خرجت عن نظام الخدمة المدنية من حيث التخرج والكفاءة والراتب كما ان التعيينات اقتصرت على منطقة دون الاخرى.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب : ارجو ان اذكر ببعض الملاحظات عن سياسة التشجير وتوزيع الاراضي والابنية السكنية التي لابد من ذكرها لتجنب السلبيات فيها لينعكس خيراً على منطقة الوادي :

١ ـ **التشجير** : اعطيت امتيازات لبعض المزارعين وصلت إلى فرض الامر الواقع سمح لهم بزراعة الاشجار وعدم وضع سياسة معينة على خطة تعتمد العدالة في توزيع الانماط الزراعية في زراعة الاشجار على الوحدات الزراعية في وادي الاردني وحسب المناطق وتبين ان مساحات الموز والحمضيات قد زادت كثيراً في بعض المناطق باستعمال اسلوب المخالفات في الوقت الذي يتمنى فيه بعض المزارعين

بزراعة دونم واحد من الاشجار.

٢ ـ **توزيع الاراضي** : لم تتبع السلطة القوانين المتعلقة بتخصيص الوحدات الزراعية للمتضررين مما ادى إلى حصول بعض المواطنين اللذين لا علاقة لهم بالزراعة على وحدات زراعية اكثر بكثير من حقوقهم، وما ينطبق على الوحدات الزراعية ينطبق على الوحدات السكنية.

٣ ـ هناك العديد من الوحدات السكنية الشعبية والتي كلف بناؤها خزينة الدولة اموالاً طائلة تلفت بالرغم من تقدم العديد من المواطنين لشرائها ولم ينظر في هذه الطلبات حتى الان علمًا بان اصحاب هذه الطلبات راجعوا ادارة السلطة مراراً ولم يتلقوا أية اجابة.

٤ ـ هناك العديد من مراكز التسويق والتوزيع والتي أقامتها سلطة وادي الاردن والتي كلفت الدولة الملايين وكان الغرض منها خدمة المزارعين في وادي الاردن وتم تسليمها للشركة مغلقة وغير مستعملة، مسؤولية من هذا الخراب المتعمد في المال العام؟!!.

٥ ـ ان الازدواجية في وزارة المياه ـ ادارة السلطتين كبيرة وفي مجالات متعددة تؤدي إلى زيادة الكلفة ومضيعة للوقت.

٦ ـ ان تركيز الوظائف باحداث اقسام ودوائر كثيرة في سلطة وادي الاردن وسلطة المياه مما حول المتخصصين إلى وظائف ادارية داخل المكاتب وما يترتب عليها من سكرتيرية سكرتيراً ومراسلين وسيارات ومكاتب لا لزوم لها.

وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومة الموقرة، بتزويد المجلس الكريم بمعلومات كاملة عن سد الكرامة، واراء المعارضين والمؤيدين الفنية لانشاء هذا السد، وبيان عن الغاية من انشاء سدين تحويليين في وادي اليابس وكريمة واراء المهندسين المعارضين والمؤيدين لانشاء هذين السدين، علمًا بان طلباتي المتكررة كانت انشاء سدود تخزينية في هذه المناطق، وعلى مجاري الاودية الاخرى في وادي الاردن وليس سدود تحويلية غايتها محدودة ولا جدوى من انشائها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : لقد اقر مجلس النواب السابق فلس الريف لايصال الكهرباء إلى جميع المواقع المحرومة من هذه الخدمة ومع الاسف الشديد وبالرغم من طرح العديد من العطاءات وخاصة لمناطق الاغوار وبالرغم من الوعود المتكررة الا ان العمل لم يجر حتى الان وفي المواقع التي طرحت لها هذه العطاءات.

العروبة والاسلام : سيدي الرئيس، الزملاء النواب : ان الامة العربية امة واحدة وروحها الاسلام ومن حقها ان تعيش وان تمارس نشاطها الحضاري في كيان سياسي موحد ومستقل يجمع شملها ويوجه مسيرتها فهدف الوحدة هو اعظم الاهداف والعمل من اجل الوحدة انبل الاعمال واجلها.

وهنا نسجل للقائد الذي كان وما يزال داعية تضامن عربي واسلامي جهده الدؤوب في جمع كلمة العرب والدفاع عن الاسلام والمسلمين وهنا يتوجب على المجلس الكريم ان يشكل لجانا منه لفتح خطوط مع الدول العربية والاسلامية الشقيقة من خلال مجالسها البرلمانية والشورية لشرح منهج الاردن ومواقف قيادته وشعبه في الدفاع عن القضايا العربية والاسلام ضمن الاطر التي اقرها الدستور والثوابت التي وضعتها القيادة لتكون دعمًا في جمع كلمة الامة امام الاخطار التي تحيط بها.

كما يتوجب على الحكومة فتح قنوات الاتصال مع الدول العربية والشقيقية من خلال وفود مؤهلة لهذا الغرض لتبديد السحب التي غطت المنطقة من جراء حرب الخليج حيث كان ومايزال للاجنبي الدور الكبير في توسيع شقة الخلاف مما تسبب في تردي الواقع العربي انعكس بؤساً وجوعاً وموتاً على الكثير من الشعوب العربية وخاصة شعب العراق الشقيق الذي نطالب الحكومة بان تعمل جاهدة مع الدول العربية الشقيقية والصديقة لرفع الحصار الظالم عن هذا الشعب الصابر والذي لم يبخل يوماً على اشقائه العرب.

السلام : انني مع السلام العادل الذي يعيد الارض والحق لاصحابه كاملاً غير منقوص بما فيها القدس الشريف، وانني لست مع انفراد دولة عربية في السلام باعتبار ان الامن العربي امن واحد، ولان الانفراد في عملية السلام تمزيق للصف العربي الواحد ويعطي العدو مكانة اقوى في فرض شروطه، كما انه يجب عدم التفريط في حقوقنا في الحياة ولست مع التطبيع قبل عودة الارض والحقوق كاملة غير منقوصة لجميع شعوب المنطقة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الذي يتوجب من الجميع دعمه والوقوف إلى جانبه.

سيدي الرئيس، اما فيما يتعلق بطلبات منطقتي الانتخابية (الكورة والاغوار) فانني سأعرضها في خطبة الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بالثقة فان منحها او حجبها سيكون بعد الاستماع إلى رد السيد رئيس الوزراء وخاصة فيما يتعلق بقضايا الزراعة وسلطة وادي الاردن والادارة العامة.

وفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن تحت قيادتنا الهاشمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد نادر الظهيرات الكلمة الان للسيد حمزة منصور، والمتحدث الذي يليه الدكتور راتب السعود.

السيد حمزة منصور :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله القائل «ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» وصلى الله على نبينا القائل «رحم الله امرءاً قال خيراً فغنم او سكت فسلم».

استهل كلمتي بتحية عطرة أتقدم بها إلى شعبنا الطيب الاصيل بجميع فئاته وفي كل مواقعه هذا الشعب الذي ما دعي الا اجاب وما سئل الا أعطى واجزل العطاء وما استفتي في اي موقع من مواقعه استفتاء حرا نزيها الا كان منحازاً لعقيدته متمسكا لحضارته وفياً لسلفه الصالح وكانت اخر استفتاءاته انتخابات نقابة المهندسين فكان بحق كما وصفه النبي الكريم ﷺ «تفتحون الشام من بعدي من رفح إلى الفرات اهلها مرابطون الى يوم القيامة».

وتحية طيبة مباركة اتقدم بها إلى شعبنا الفلسطيني المجاهد دفاعاً عن المقدسات وذودا عن الحرمات تحية الى شهدائه الابرار واسراه الاحرار ومجاهدية الاخيار ومبعديه الأطهار وهم يمزقون اتفاقيات الاستسلام وملاحق الاذعان من خلال عملياتهم الاستشهادية ومواقفهم البطولية وصمودهم الرائع وارادتهم الحرة المتمثلة في انتخابات القطاعات الطلابية والنقابية في بير زيت وغزة وجنين واخرها رام الله .

تحية إلى المقاومة اللبنانية الباسلة والشعب اللبناني المصابر في وجه الالة الاسرائيلية الاجرامية في زمن الهوان العربي والتخاذل الدولي.

تحية الى كل الاعضاء الحية في عالمنا العربي وامتنا الاسلامية الذين ظلوا على العهد لم يغيروا ولم يبدلوا ولم يتزلزلوا.

دولة الرئيس، اصحاب السماحة والمعالي والسعادة النواب: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فان جلسة الثقة من المناسبات القليلة التي يمارس من خلالها النواب دورهم في تقويم الحكومة برنامجا واداء وهي مناسبة وطنية تتجلى من خلالها مسؤولية النائب وموضوعيته بعيداً عن التأثيرات الشخصية والفئوية والمصلحة كما تتجلى في سعة صدر الحكومة وقدرتها على الفصل بين التقويم الموضوعي الذي هو حق وواجب وبين التعاون الذي ينبغي ان يظل يحكم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بغض النظر عن الموقف من مسألة الثقة. وابدأ بمناقشة بيان الحكومة اقول بيان الحكومة وأمل ان يظل الحديث محصوراً في بيان الحكومة وليس في خطاب العرش السامي الذي رد عليه قبل ايام:

أولاً : الانتخابات النيابية : اشار بيان الحكومة إلى انها هيأت بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة وارى من حقي ان اتوجه إلى الحكومة التي ادارت العملية وادارات العملية باقتدار بالاسئلة التالية :

١ ـ هل من القدرة والكفاءة ان يعيش المواطنون فترة من القلق والترقب وهم يتساءلون هل ستجري الانتخابات في موعدها ام انها ستؤجل الى اجل غير مسمى؟

٢ ـ هل من القدرة والكفاءة ان يكون استخراج البطاقة الانتخابية معضلة تحتاج إلى التنقل بين عدد من مراكز صرف البطاقات؟

٣ ـ هل من القدرة والكفاءة ان يصبح استخراج البطاقة امراً عسيراً لكثرة الاخطاء في كتابة المعلومات.

٤ ـ هل من القدرة والنزاهة ان يصرف لكثير من المواطنين عدد من البطاقات في عدد من مراكز الاقتراع.

٥ ـ هل من القدرة والنزاهة ان تصرف البطاقات بالجملة لصالح بعض المرشحين.

٦ ـ وهل من الديمقراطية والحرية والعدالة ان يتم انتزاع المعلمين من بيوتهم ومدارسهم والالقاء بهم بعيداً بحجة المشاركة في الدعاية الانتخابية.

٧ ـ هل من الديمقراطية والحرية ان يحرم المرشحون من ممارسة حق دستوري قانوني بإقامة المهرجانات الانتخابية؟

٨ ـ هل من الديمقراطية والحرية ان تمارس الضغوط على المواطنين لحرف ارادتهم وتوجيههم الى انتخاب بعض المرشحين دون غيرهم وتهديد بعضهم باجراءات انتقامية بحق ابنائهم من طلبة الجامعات او العاملين في بعض الوظائف الحكومية؟

٩ ـ هل من الديمقراطية والحرية ان تحاصر المقار الحزبية ويمنع مسؤولوها والمنتسبون اليها والصحفيون من دخولها للحيلولة دون عقد مؤتمر صحفي يشارك فيه المعلمون المبعدون؟

١٠ ـ هل من الديمقراطية ان تقطع خطوط الهاتف عن مقار المرشحين يوم الانتخاب لاعاقة الحركة؟

١١ ـ هل من الديمقراطية ان يمنع المرشحون او بعض المرشحين بعبارة ادق من دخول قاعة الفرز الرئيسية لبسط رقابتهم على عملية استخراج النتائج؟

كل هذا بل اكثر من هذا ايها السادة قد حصل وتأتي حكومتنا اليوم لتقول لنا انها هيأت بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة وفاتها ان شعبنا من اذكى شعوب الدنيا واكثرها وعياً وادراكاً واقدرها على تسمية الامور باسمائها ولئن ضبط عواطفه وانفعالاته فليس مر ذلك الجهل والعجز ولكنه صبر الكريم وحلم الحليم.

وتشيد حكومتنا بتعديل قانون الانتخاب الذي حصر ارادة الناخب بصوت واحد استناداً الى الدستور والميثاق الوطني والحوار المسؤول بين ابناء الوطن العزيز!

ومرة اخرى تستخف حكومتنا بعقول المواطنين وذاكرتهم، فقد تجاهلت الحكومة موقف اكثر من ثلثي اعضاء مجلس النواب يوم التقوا في قاعة الصور في مجلس الامة محذرين من تعديل قانون الانتخاب واكدوا رغبتهم في عقد دورة استثنائية فيما اذا فكرت الحكومة باصدار قانون مؤقت فعوقب هذا المجلس

المطالب بحق دستوري بالحل قبل انتهاء مدته الدستورية بتنسيب من حكومتنا الديمقراطية جداً!! كما كان موقف الاعيان في حضرة صاحب الجلالة وكما شاهدهم المواطنون على شاشة التلفاز واضحاً ازاء هذه القضية وكانت مواقف الاحزاب جلية في هذه المسألة حتى فكر الكثير منها بمقاطعة العملية الانتخابية ولكن تقديرها لدقة المرحلة وخطورتها حملها على المشاركة في هذه العملية الانتخابية على كره منها. لقد كان واضحاً تماماً ان هذا القانون غير ديمقراطي بل مصادم لروح الدستور الذي جعل اصدار القوانين المؤقتة في ظروف لا تحتمل التأجيل.

حضرات الاخوة، دولة الرئيس : لقد كانت ايها الاخوة اثار تطبيق هذا القانون مدمرة على نسيج وحدتنا الوطنية فلقد كرس كل اشكال التعصب الطائفي والاقليمي والعرقي والعائلي واحدث جراحاً تحتاج إلى سياسة راشدة لمعالجتها وتعهدها بالرعاية.

ان ما بناه الواعظ المخلص والمعلم الباني والمصلح الاجتماعي جاء ليهدمه هذا القانون وهو قانون تفرد به بلدنا دون بلاد الدنيا لنسجل في ذلك سبقاً وريادة وتفرداً!!.

ويتحدث بيان الحكومة عن مبادىء سامية مستندة إلى الدستور كالحرية المسؤولة والتعددية السياسية الحزبية وحقوق الانسان ويعجب القارىء مما يقرأ فالمبادىء سامية والممارسات خلاف ذلك، فهل من الحرية في شيء اعتقال المواطنين لفكرة اقتنعوا بها او عاطفة في صدورهم ويستمر الاعتقال شهوراً دون ان يحالوا إلى القضاء؟

هل من الحرية وحقوق الانسان ان يضيق على المواطنين اثناء سفرهم خارج البلاد واثناء عودتهم فتحجز جوازات سفرهم ويطول ترددهم على دوائر التحقيق؟

هل من الحرية ان يضيق على المتنسبين لبعض الاحزاب ويصبح انتماؤهم الحزبي عائقاً يحرمهم الوظائف والترقيات؟

هل من الحرية وحقوق الانسان ان يحرم المواطن الاردني من العودة إلى ارض الوطن؟ وهل كتب على بعض المواطنين ان لايعودوا إلى اهلهم وذويهم إلا في التوابيت؟

ثانياً : يشير البيان الوزاري أيها السادة والاخت الفاضلة، اشارة عابرة ولكنها صريحة إلى وحدتنا الوطنية القلعة الاخيرة التي نعتصم بها بعد الله عز وجل ولست ادري اي كيان يبقى لنا حين تتهدد وحدتنا الوطنية لا قدر الله.

ان الحديث عن الاردن حديث عن بلد محدود المساحة قليل السكان وعن شعب عربي مسلم وعن حضارة عربية اسلامية تشكل جزءاً من بلاد الشام هذا الشعب يواجه مصيراً واحداً لا يتعامل معنا وفقا لشهادات ميلاد الاجداد. ولكن هذه الوحدة الوطنية المقدمة الاولى إلى اي وحدة اكبر يسيء الى نقائها وصفائها وتماسكها ممارسات مؤسفة تشكل اسافين بين لبناتها حتى احتاج الامر مزيد من التأكيد على ضرورة تعزيزها والحرص عليها.

ان الوحدة الوطنية لاتعززها قصيدة « ولا خطبة ولا بيان ولكنها تتعزز حين تستند إلى الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ليس من خلال النصوص الدستورية التي كفلت ذلك، او القوانين المرعية التي ضمنت ذلك ولا من خلال الميثاق الوطني الذي اكد على ذلك ولكن من خلال برنامج الحكومة وممارساتها.

المواطنون الذين يشكلون خيوط نسيج وحدتنا الوطنية يريدون مساواة حقيقية وفرصاً متكافئة وهم يتقدمون بطلبات القبول في الجامعات الرسمية وحين يتقدمون بطلبات توظيف الى ديوان الخدمة المدنية وحين يدخلون في منافسات ان حصلت منافسات لدى تشكيلات السلك الدبلوماسي.

ان هناك وظائف محصورة واخرى محظورة واخرى محجوزة ومثل هذا لا يخدم التطلع إلى تعزيز وحدتنا الوطنية حتى على صعيد الخدمات فان مواطننا الحليم الصابر ضاق ذرعا وهو يرى التفريق واضحا بين منطقة ومنطقة وبين مدينة ومدينة بل بين اجزاء المدينة الواحدة حتى راحت بعض احياء عمان تبحث عن شهادة اعتراف انها من احياء عمان ليصيبها ظل من الوابل الذي تنعم به بقية الاحياء.

كيف استطيع ان اقنع خريج الثمانينات بالمساواة وهو يرى خريج التسعينات يتقدم عليه في التعيين كيف استطيع ان اقنع الشيخ الذي يشمر ثيابه ليتحاشى اقذار الشوارع في حيه بهذه المساواة وهو يرى احياء اخرى تزينها الاشجار والازهار والحدائق ونوافير المياه بل كيف استطيع ان اقنع سائق التكسي الذي تصارع مركبته الحفر العميقة والشوارع المتآكلة انه من سكان عمان.

بل كيف استطيع ان اقنع المواطن الذي لايجد ماء وضوئه او شربه وهو يرى المياه تنساب بيسر إلى برك السباحة حتى القانون احياناً لا يخدم الوحدة الوطنية بل يعمل على تفكيك اوصالها، فهل يخدم قانون الانتخاب دائمه ومؤقته وحدتنا الوطنية وهل يخدم توزيع مقاعد مجلس النواب توزيعاً عرقياً او طائفياً او جهوياً هذه الوحدة وهل يعزز هذا التوزيع المتخلف الذي لا يأخذ بعين الاعتبار العامل الاهم ـ العامل السكاني ـ هذه الوحدة.

آن للحكومة ان تبدأ بداية جادة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية او لتكف عن التحدث عنها حتى لاتصبح هذه الكلمة ثقيلة على الأذن.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : التسوية السياسية : لقد احتل الحديث عما سمي بقضية السلام مساحة واسعة من البيان الوزاري حيث اكد البيان على حل عادل ودائم ومشرف مستند إلى الشرعية الدولية، وكنت اتمنى ان يقال «مستند الى الشرعية الدينية» لان الشرعية الدولية هي شرعية الاقوياء القادرين على فرض قراراتهم على المنظمات الدولية حتى اصبحت الامم المتحدة واجهزتها ولجانها ملحقة بوزارة الخارجية الامريكية.

ان الحل العادل الدائم الشامل الذي ترضى عنه الاجيال القادمة هو الحل الذي لايسمح بالتنازل عن شبر من ارض فلسطين الطهور، انه الحل الذي اعتمده عمر بن الخطاب وصلاح الدين وقضى في سبيله الاباء والاجداد شهداء في سبيل الله ودفاعاً عن مقدسات الامة وأوطانها.

ان ما تم التوصل اليه من اتفاقيات على الصعيدين الاردني والفلسطيني وما يمكن ان يتوصل اليه في مراحل قادمة على جبهات اخرى يمثل هزيمة تهون امامها هزائم عامي ٤٨، ٦٧ لانها في هذه المرة لا تمثل هزيمة عسكرية ولكنها تمثل هزيمة لارادة الامة وتفريطاً بمقدساتها واوطانها وسيادتها ومستقبل اجيالها.

إن التوقيع على جدول اعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية يوم ١٩٩٣/٩/١٤م، يفتح الابواب على مصاريعها لمرحلة من السلام يحقق فيها العدو اليهودي حلمه التاريخي ببسط هيمنته على المنطقة برمتها سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

ان من يقرأ كتاب الله عز وجل بامعان وبصيرة ومن يعي حقائق التاريخ يدرك تماماً ان اليهود هم اليهود كما وصفهم رب العزة تبارك وتعالى «لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا...» كما يدرك انهم وراء كل فساد وإفساد.

ان بيان الحكومة يتحدث عن انبلاج فجر السلام الذي حرمت منه شعوب المنطقة باسرها حتى الان وهنا اسأل الحكومة المزهوة بانجازاتها على هذا الصعيد هل انبلج فجر السلام في مصر الحبيبة بعد توقيع اتفاقيات السلام؟ وهل در السلام على شعب مصر لبنا وعسلاً؟

ان اتفاقيات السلام الموقعة بين العدو اليهودي وحكومة مصر زادته فقراً ومديونية وفجرت حربا اهلية تنذر بشر مستطير وصدرت له الجواسيس وجيوش الخراب والايدز ممن يعيثون في الارض فساداً، كما اسهمت في تدمير صناعات القطن وهربت اليه بذور الافيون ليشكل كل ذلك عوامل هدم للمجتمع المصري لتسهل الهيمنة اليهودية عليه تماماً.

«وأقول لحكومتنا الموقرة السعيد من وعظ بغيره».

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : لقد أكد بيان الحكومة على العمل لتحقيق اكبر قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة وتعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة ولا ادري هل سيسمح للحكومة ان تستخدم هذه المصطلحات في ظل الهيمنة اليهودية ام ان مصطلحات جديدة ستحل مكانها مثل اقليم الشرق الاوسط، وسيحال بين ناشئتنا وترداد «بلاد العرب اوطاني» او «اخي جاوز الظالمون المدى».

لقد أشار بيان الحكومة الى انها شرعت في تطبيق اللامركزية ادارياً ومالياً ونقل سلطة اتخاذ القرار إلى حيث يكون المواطن. وهي

فكرة تستحق التقدير والاحترام ولكن هذه الصلاحيات ينبغي ان يمارسها مسؤول كفء امين يتم اختياره في ضوء معايير سليمة وإلا كانت هذه الصلاحيات سيفاً مصلتاً على رقاب الناس. ان معيار القوي الامين اصبح معياراً منسياً في هذه الايام فاذا ما عين مسؤول في موقع متقدم راح الناس يتساءلون عن روابط الدم او المصاهرة او المصلحة الشخصية التي اوصلته الى موقع المسؤولية، ان ظاهرة القفز عن الاخرين ظاهرة ملحوظة هذه الايام بحيث اصبح الحديث عن الاصلاح الاداري يبعث على التندر.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : لقد اكد بيان الحكومة على ايمانها الدائم بحرية التفكير والتعبير والمشاركة. وما اجمله شعاراً لو كان له وجود على ارض الواقع ان الحكومة التي منعت حملة الاقلام من الموظفين في المؤسسات الحكومية من حرية التعبير ليس من حقها ان تدعي هذا الادعاء. وان الحكومة التي تسجل ما يقول خطباء الجمعة وتطلق يد اجهزتها لتضيف إلى الخطبة ما تشاء من نسج الخيال يستكثر عليها ان تقول ان ايمانها دائم بحرية التفكير والتعبيرا الا اذا اعتبرت حرية التعبير محصورة في بعض ممن يمارسون ادوارا في التشهير بشرفاء الامة من خلال بيانات تنضح بالسوء دون ان تمارس الحكومة اي دور ايجابي في حماية اعراض المواطنين رغم الالحاح المستمر عليها لتفعل شيئاً ايجابياً في هذا الاتجاه ويكفي ان زميلكم الدكتور عبدالله العكايلة وزع ضده ثلاثون منشوراً، كان اخرها يوم الاقتراع ان حرية التعبير لا يجوز ان يقيدها إلا قيم الامة وتشريعاتها العادلة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء: اشار بيان الحكومة الى انها ستواصل السير في خطة التطوير التربوي والارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة، ولايخفي ايها السادة ان بعض المصطلحات اصبحت تثير مخاوف وهواجس ومنها مصطلح التطوير، انكم تعلمون ان عشرة كتب الفت في جمهورية مصر العربية في انتقاد المناهج والكتب المدرسية بعد مرحلة تطبيع العلاقات مع العدو اليهودي تحت مظلة التطوير التربوي، وقد اشارت بعض الصحف اليومية إلى ان اشارات جاءت من الخارج تحمل تدخلاً في مناهجنا وكتبنا المدرسية. ومن هنا فاننا نحذر من اي محاولة تستهدف تشويه مناهجنا وكتبنا المدرسية التي ينبغي ان تظل مستندة إلى عقيدة الامة وقيمها السامية.

وهنا أو ان احذر الذين يستغلون مظلة الحرية فيطالبون بتطوير للمناهج التربوية والكتب المدرسية بصورة تتصادم مع الدستور الذي نص صراحة على ان دين الدولة الاسلام واللغة العربية لغتها الرسمية.

كما نؤكد على ان اي تطوير للعملية التربوية لا ينال المعلم دوراً اساسياً فيه يبقى حراثه في البحر ان معلمنا يحتاج إلى التأكيد المستمر على دوره في اعداد الناشئة ولا يتأتى ذلك الا بتوفير الحوافز المعنوية والمادية التي تكفل له العيش الكريم، ان اعتداءات كثيرة وقعت على معلمنا في عهد هذه الحكومة. لقد

اعتدت عليه يوم ابعد عن مدرسته وبيته بحجج واهية واعتدي عليه يوم اصر اصحاب القرار على ان يتقدم بإلتماس للعودة الى مركز عمله يتضمن تعهدا بالالتزام باخلاقيات المهنة. واعتدى عليه يوم جمدت قيادات تربوية في مراكز الوزارة بعد ان انتصر لها القضاء.

لقد آن الاوان ان يخرج قانون نقابة المعلمين الى النور بعد ان اقر مجلس النواب الحادي عشر مشروع قانون نقابة المعلمين والا فان معلمنا لن يغفر لمن يضعون العراقيل في طريق اقرار قانون نقابتهم والتعامل مع مهنة التربية والتعليم باعتبارها مهنة بل في مقدمة المهن جميعاً.

اشار البيان الوزاري الى ان الوزارة بدأت بمراجعة شاملة للانظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعات واتمنى على هذه الدراسة ان تحدد اساسا عادلة للقبول في الجامعات وان تضع حداً للتجاوزات، ان ابناء الوطن سواء في نظر الشريعة سواء في نظر الدستور ولكنهم ليسوا سواء امام الجامعات او اصحاب القرار في القبول في الجامعات. ان كل حديث عن الوحدة الوطنية والاصلاح الجامعي لا معنى له اذا لم تتحق العدالة ويقتصر القبول على الاسس التنافسية. ان الاصلاح الجامعي يستدعي ان نثق بطلابنا ونحترم ارادتهم في اصدار تشريع يكفل لهم حقهم في اتحاد عام لهم يمارسون من خلاله دورهم الطلابي الفاعل.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : يتحدث البيان عن جهود الحكومة للحد من مشكلة البطالة والفقر وهي جهود لم يلتمس المواطنون لها وجوداً على ارض الواقع ان مساحة الفقر تتمدد فقد اصبحت الاغلبية الساحقة من المواطنين تحيا دون خط الفقر فلم يعد الموظف مدنياً كان او عسكرياً يجد عيش الكفاف وحكومتنا تتحدث عن جهودها في هذا المضمار.

ومن المؤسف ان الحكومة حين عجزت وسائلها عن مواجهة مشكلة الفقراء راحت تتدخل في شؤون العمل التطوعي الذي يقوم به الخيرون ويسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلة تدخلاً يعيق العمل ويحبط العاملين.

حتى صندوقا المعونة الوطنية والتنمية والتشغيل مازالت اجراءاتها معقدة تحول دون الانتفاع من خدمتها. ان الحكومة مدعوة لتبسيط الاجراءات وتحقيق العدالة في الخدمات التي هي حق لكل مواطن في ضوء دراسة شاملة عادلة تصنف مستويات الفقر وتضمن الوصول إلى اكثر الفئات حاجة.

وعلى صعيد التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الدخل فقد اشار البيان إلى ان الحكومة تقوم باعادة النظر فيها واخشى ما اخشاه ان تحاول الحكومة تمرير قانون ضريبة المبيعات هذا القانون الذي سيثقل كاهل المواطن باعباء جديدة لا قبل له بها وتفتح باب قضايا ومشاكل تربك القطاع التجاري وتسيء اليه.

كما يتحدث البيان عن مراجعة الحكومة عدداً من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاجنبية وأود او اؤكد على اهمية تفعيل الاتفاقات التجارية مع الاقطار العربية والاسلامية واحذر من الاتفاقات مع الدول الاجنبية واخشى ان يكون مقصوداً بها الكيان السرطاني اليهودي الذي سيهدد التعامل معه اقتصادنا الوطني.

لقد افرد البيان حيزاً كبيراً للعمل والعمال وآمل ان لانشبع العمال وعوداً وان نسمع التزاما من الحكومة بتأمين صحي للعامل وتحديد حد ادنى للاجور وللضمان الاجتماعي لايقل في اي منها عن مائة دينار.

لقد اصبحت فاتورة الدواء والعلاج لايطيقها كثير من المواطنين لعجز مستشفيات القطاع العام والمراكز الصحية عن استيعاب الحالات المرضية مما يضطر المريض الى ان يبقى تحت رحمة المرض او تحت ثقل ديون قد تزج به الى السجن او تحمله على بيع كوخه الذي يؤويه امام الاسعار العالية في المستشفيات المناسبة.

لقد اكد بيان الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية الاساسية باسعار مقبولة مع العمل على ايصال الدعم لمستحقيه. ولقد تسربت بعض الاخبار الى ان نية الحكومة تتجه إلى رفع الدعم عن المواد الاساسية استجابة لوصفة البنك الدولي وانني لاحذر من هذا التوجه فما عاد المواطن يحتمل اي زيادة في الاسعار ومن هنا فاني اطالب بتعهد واضح بان لا يمس موضوع الدعم ابداً.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : حاولت ان اجد في خطاب الحكومة اي توجه للسعي لتطبيق الشريعة الاسلامية انطلاقاً من ان شعبنا شعب مسلم وان دستورنا يؤكد على ان دين الدولة الاسلام وان حكومات سابقة كانت قد التزمت بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ولكنني لم اجد اي اشارة لدى الحكومة في هذا الاتجاه وان اذكر الحكومة بان ما يعانيه شعبنا هو نتاج طبيعي لغياب العمل باحكام الشريعة الاسلامية وصدق رب العزة القائل « ومن اعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا».

وختاماً فان الحكومة الجديرة بالثقة هي الحكومة التي :

- تسعى لتطبيق شرع الله.
- تتسمك بثوابت هذه الامة.
- تحقق العدالة والمساواة بين سائر المواطنين.
- تصون كرامة الشعب وتحافظ على حقوقه.
- تعمق الوحدة الوطنية ممارسة لا شعارا.
- تعزز الحياة الشورية الديمقراطية.
- وتتعامل مع القضية الفلسطينية ومع قضية الصراع مع العدو اليهودي في ضوء الكتاب والسنة.
- وتعمل جادة لمعالجة القضايا الاساسية للمواطنين.

وإلى ان تولد هذه الحكومة فانني (احجب الثقة)

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً للشيخ حمزة منصور ما خليت شيء لزميلك ابو عاصم يا ابوعاصم. الكلمة الان للدكتور راتب السعود.

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه اجمعين.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فهذا هو المجلس النيابي الثاني الذي يشهده الداني شعبنا العربي، في الاردن، ويرقبه القاصي، شعبنا العربي وشعوب العالم اجمع، خارج الاردن، بعد ان قرر هذا البلد الصامد، بقيادة جلالة الملك المعظم حفظه الله، ان يستأنف حياته السياسية لتكون قائمة على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية.

ولانني والحمدلله اردني حر، ولائي لله، وانتمائي للاردن، واخلاصي لقيادة الاردن، ولانني عضو في هذا المجلس الكريم، اغار عليه، وتهمني سمعته، واحرص لأن يبقى طاهراً عفيفاً شريفاً منزهاً، فاني لا اقبل لهذا المجلس الكريم، ولا لاي عضو فيه، ان ينزلق كما انزلق غيره، وان يتهافت بعض افراده للاسف الشديد على مصالح ومنافع شخصية، كامتلاك خطوط الباصات والعقارات وتأمين البعثات العلمية للاقربين، وتجميع الامتيازات الفئوية وممارسة الردح الخطابي والتنظير اللا واقعي، كي يبقى المجلس مُهاباً، يمارس صلاحياته التشريعية والرقابية التي اختاره الشعب لها، بقوة وامانة وجرأة وحزم وصراحة.

وليعذرني زملائي الاعزاء، اذ لا يجوز لي ابداً ان امارس عليهم دور المربي او المرشد او الموجه، ولكنني كواحد من هذا المجلس، اتطلع لان يكون مجلسنا الكريم، اداء وممارسات، كما كان المجلس الحادي عشر في دورتيه الاولى والثانية، حين كان همه ان يبعد النار عن الاردن والشعب الاردني، ولا ارغب لهذا المجلس ان يكون كذلك المجلس في دورتيه الثالثة والرابعة، حين كان هم البعض فيه ان يقرب النار إلى قرصه.

اننا معشر النواب، لمدعوون ان نراقب انفسنا قبل ان نراقب الحكومة، وان نوجه انفسنا قبل ان نوجه الحكومة، ففاقد الشيء لا ولن يعطيه ابداً وصدق رب العزة اذ يقول : «يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لاتفعلون، كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: اننا ونحن نناقش البيان الوزاري لحكومة السيد عبدالسلام المجالي، والذي هو في الاصل خطاب العرش السامي، يجب ان نتفق على حقيقة ولا نختلف عليها، وهي فك الارتباط بين محبتنا وولائنا لجلالة الملك المعظم وتأييدنا لما جاء في خطاب العرش السامي من جهة، ونقدنا البناء الموضوعي للحكومة

ولبيانها الوزاري من جهة اخرى، فلنبق جلالة الملك خارج اللعبة، لعبة الثقة بالحكومة، ولعبة مناقشة بيانها الوزاري.

ومن هذا المنطلق، ارجو ان يتسع صدر الحكومة لملاحظات اربع عليها وعلى بيانها الوزاري:

اولاً : ان رئيس الحكومة وفريقه الوزاري الذي اختارهم موضع احترامي وتقديري، كأشخاص والمنطق يقول بان المؤهلات العلمية والخبرات العملية للوزير تساعده في اداء عمله بصورة علمية سليمة، ولا اظن ان السيد رئيس الوزراء، الذي خبرناه ادارياً متميزاً وقائداً ناجحاً، وكنا نأتي بنمطه الاداري لطلبة الادارة في جامعة مؤتة مثالاً لاحدى المدارس والنظريات الادارية الحديثة، اقول لا اظنه قد وفق في اختيار المواقع لبعض وزرائه الذين احترم اعتماداً على معياري التخصص والخبرة.

وسيبقى التخبيط بدلاً من التخطيط يغلب على اداء بعض وزاراتنا ومؤسساتنا اما المقولة التي مججناها جميعاً بان الوزارة منصب سياسي فهي مقولة هراء. اذ ان واقع الحال يقول بان من يقبع في رأس الهرم لاي وزارة او مؤسسة يديرها وفق ما يشاء. فتراه يعين وينقل ويرفع ويحيل على التقاعد ويشرع ويستحدث وظائف لم نسمع في قاموس الادارة عن اسمائها، ولادل على ما اقول الا ما كان يحدث في وزارة التربية والتعليم وللحظ قبل عهد الوزير الحالي.

واغتنمها فرصة لتذكير السيد رئيس الوزراء بان الشعب ينظر اليه بامل ان يعيد النظر في بعض مديري الدوائر المستقلة، فمؤسساتنا بحاجة إلى قادة مبدعين لا الى اداريين بيروقراطيين، وسأضع امامكم يا دولة رئيس الوزراء، ان شاء الله ما لدي من معلومات، وما يستجد منها عن سوء الادارة والتجاوز والدكتاتورية والمحاباة والفساد الذي لحق للاسف او قد يلحق ببعض المسؤولين، بغية التصويب لا التشهير والتجريح.

ثانياً : لقد كنا نتمنى على الحكومة ان تؤثر الشعب على نفسها. اما ان تقوم بزيادة رواتب رئيس واعضاء الفريق الوزاري ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب فقط، فهو امر يدعو للدهشة لاكثر من سبب:

١ ـ اذ كيف لكم ان تخصوا انفسكم بمثل هذه الزيادات وتنسون باقي موظفي الدولة وفي مقدمتهم منتسبي القوات المسلحة والاجهزة الرديفة الاخرى.

٢ ـ وكيف لكم ان تتخذوا مثل هذا القرار في وقت نتحدث فيه عن ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

فمن الاولى يا ترى: ان نوفر دخلاً لمن لا دخل له ام نوفر دخلاً اضافياً لمن كان له دخل؟

انني على ثقة بان السيد رئيس الوزراء والحكومة سيعملون على زيادة رواتب موظفي الدولة اسوة بمجلس الوزراء لا بزيادة اسعار

بعض السلع، كما انني على ثقة بان رئيس الوزراء والحكومة سيعمدون إلى زيادة مخصصات وزارة التنمية الاجتماعية والصناديق التابعة لها وسيدعمون الصناديق والهيئات المشابهة في اهدافها لاهداف وزارة التنمية الاجتماعية كي نحارب شبح البطالة ووحشية الفقر.

ثالثاً: تحدث البيان الوزاري باستحياء شديد عن علاقات الاردن بالدول العربية وسعيه لتحقيق التضامن العربي الكامل. لقد كان الاردن رمزاً للوحدة العربية وداعياً لتعزيز التعاون بين شعوبها. وهو اليوم مدعو من خلال حكومته لان يستأنف دوره الطليعي في توحيد الصف العربي ونبذ الخلافات العربية ومعالجة الجراح التي خلفتها حرب الخليج.

اننا بحاجة إلى بناء علاقات متميزة مع كل الدول العربية، ولكننا بحاجة إلى علاقات اكثر تميزاً مع دول آسيا العربية. واذا كان الاردن مدعواً لان يخطو الخطوة الاولى باتجاه المصالحة الاردنية ـ الخليجية لانه وريث الثورة العربية الكبرى التي جاءت لتجسد مبادىء الوحدة ومعاني التضامن ومفاهيم التعاون، الا انه ـ اي الاردن ـ مدعو لان يحجم عن تقديم اي تنازل عن عزته وكرامته وكبريائه.

على ان مصالحة كهذه وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، وان كنا نتمناها ونسعى اليها، يجب ان لاتكون ابداً على حساب استمرار الحصار الظالم على الشعب العراقي الأبي.

رابعاً: ولان الانسان اغلى ما نملك كما يقول راعي المسيرة ولان الاردني هو ثروة الاردن الحقيقية، كان لابد من الاهتمام بتربيته وتعليمه. ولقد احسنت الحكومة صنعاً حين تعهدت بالمضي قدماً في خطة التطوير التربوي. واذا ما التزمت الحكومة بالاصلاحات التربوية التي تضمنها البيان الوزاري فان مخرجات النظام التربوي الاردني لن تقل في مستواها عن مخرجات الانظمة التربوية في اليابان وكوريا الجنوبية.

انني اتمنى على الحكومة ان لاتغفل العنصر البشري القائم على تنفيذ خطة التطوير التربوي واعني المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين.

اذ لابد من تبني نظام الحوافز التشجيعية لكل اداء متميز ولا بد من تفعيل دور مدير المدرسة كمشرف تربوي مقيم ولا يكون ذلك الا بتوفير مساعد مدير لكل مدرسة والتدريب الفاعل على هذا الدور الهام والمتابعة المستمرة من قبل مديريات التربية.

ولابد من مضاعفة اعداد المشرفين التربويين فلست اتخيل كيف لمشرف ان يتابع اكثر من (٢٠٠) معلماً كما هو الحال في الكرك والزرقاء. وسأضع بين يدي الحكومة دراساتي العلمية انا وزملائي في الجامعات الاردنية حول هذا المجال فلعل وزارة التربية والتعليم تأخذ بها وتنهي حالة الطلاق البائن بينونة كبرى بينها وبين نتائج الابحاث في الجامعات الاردنية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: انني ادرك كامل الادراك بأن الوقت المناسب لطرح احتياجات الدائرة الانتخابية التي منها قدمت إلى هنا هو جلسة مناقشة الموازنة. الا انني وحرصاً على عدم سماع العبارة التقليدية من رئيس الحكومة في مثل ذلك الوقت وهي «ان الموازنة قد اعدت ولا مجال لكثير من التغيير والتعديل، وسنولي هذه الطلبات العناية اللازمة في الموازنات القادمة». أقول: من اجل هذا فسأعمد إلى طرح اربع قضايا رئيسه تهم محافظة الطفيلة، والامل يحدوني ويحدو ابناء محافظة الطفيلة بان تجد هذه القضايا عند السيد رئيس الوزراء الاهتمام الكافي:

١ ـ تحويل كلية الطفيلة للمهن الهندسية إلى كلية للعلوم والاداب ترتبط بجامعة مؤتة، لا نطالب بجامعة وانما فقط بكلية من جامعة ولايخفى عليكم ان مشروعاً كهذا لن يوفر لابناء المحافظة فرصة التعليم بنفقات اقل فحسب، وانما سيولد في المحافظة حركة عمرانية وتجارية وثقافية مما يحسن الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتدني هناك.

وبمناسبة ذكر اسم جامعة مؤتة، والحديث هنا عن الجناح المدني، الذي يزيد عدد الطلبة فيه عن ستة آلاف طالب وطالبة، فأنا لا ولن اطالب بدعمها وانما اطالب بانصافها، فيكفيها ما عانته ومازالت تعانيه من شح الموارد وقلة المباني ونقص الاجهزة والمعدات والآليات.

٢ ـ انشاء طريق الجرف الطفيلة وطوله (٣٥) كم سهلية باربعة مسارب والاهتمام بالطرق الزراعية بالمحافظة، وبمناسبة الحديث عن الزراعة، فهل يعقل يا دولة رئيس الوزراء وكم اتمنى ان يكون موجوداً لكي يسمع ـ ان تبقى الطفيلة ـ وهي محافظة زراعية بالدرجة الاولى ـ اقل المحافظات حظاً من مخصصات الطرق الزراعية حتى مقارنة مع عمان العاصمة وهل يعقل ان تبقى الطفيلة خالية من اي سد اسمنتي او ترابي، وهل يعقل ان تبقى واجهة الطفيلة الغورية تتقاسمها المحافظتين الاخريين في اقليم الجنوب؛ الكرك ومعان.

اني على ثقة، وهكذا يأمل ابناء محافظة الطفيلة بان عدل رئيس الحكومة سيعيد للطفيلة وجهها الزراعي وللطفايلة حقوقهم.

٣ ـ ان ظاهر الهجرة من الطفيلة إلى عمان والزرقاء والعقبة لا تمثل ظاهرة فريدة على مستوى اقليم الجنوب فحسب وانما تتعداه إلى الاردن باكلمه. وكي نوقف هذه الظاهرة المرضية وكي نبدأ مشروع الهجرة المعاكسة إلى الطفيلة، فاننا نامل من دولة رئيس الوزراء والحكومة الاستجابة للدعوة التي اطلقها صاحب السمو الملكي الامير الحسن حفظه الله خلال الاجتماع الذي ترأسه سموه بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٤ في منجم فوسفات الحسا ونادى بضرورة اقامة مدن جديدة للعاملين في اقليم الجنوب او المهاجرين منه. واعتقد ان من بين الحضور

زميلين عزيزين الدكتور عبدالله النسور والاستاذ عبدالكريم الكباريتي.

ان اقامة مشروعات اسكانية جديدة بنظام جديد وتصميم يتلاءم مع الظروف الاجتماعية للناس هناك من شأنه الا يعزز الهجرة المعاكسة للطفيلة فحسب، بل ويجعل الطفيلة مكان جذب واستقرار فيها لمن يفكر بالفرار منها، واخص هنا بلدة عيمة التي هاجر ومازال يهاجر منها اكثر من ٩٠٪ من سكانها ليشكلوا ما يعرف اليوم بحي الطفايلة بعمان وبتعداد يزيد عن اثني عشر الف نسمة.

٤ ـ تشير الدراسات العلمية ان الطفيلة من اكثر المحافظات حظا من جيوب الفقر ومعدلات البطالة. ومن اجل هذا فاننا نطالب ان يكون عام ١٩٩٤ عاماً وطنياً للتنمية الاجتماعية في الطفيلة. فالناس هناك ـ ولست بمبالغ ايها المستمعون ابداً ـ ينتحرون ببطىء. ولكن عزتهم وكرامتهم وكبرياءهم التي زرعها في نفوسهم الحسين حفظه الله تأبى عليهم ان يصرخوا كما يصرخ غيرهم ويتذمروا ويولولوا. وفي هذا المجال فاني اوجه التحية إلى صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي ممثلاً بصاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة على الجهود الخيرة التي تبذل في مجال تأهيل الاسر الفقيرة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: لا اعتقد ان الاردن قد واجه عبر تاريخه تحديات داخلية وخارجية اصعب مما يواجه اليوم او ما ينتظره في الشهور القليلة القادمة انني آمل بالحكومة العزيزة ان تكون على مستوى هذه التحديات فثقتي بشخص رئيسها عالية جداً.

اما اذا ما حازت الحكومة على الثقة، فليكن معلوماً لديها ان ساعة العمل قد ابتدأت واننا ضمن صلاحياتنا ـ سنكون لهم عوناً في كل ما من شأنه خير الاردن ومنفعة الاردنيين.

ولن نتوانى عن فضح اي سلوك او ممارسات خاطئة او لا مسؤولة لاي وزير، كائن من كان، جرب الوزارة لمرات عديدة ام يجربها لاول مرة. فنحن في قارب واحد والنجاة تهمنا جميعاً.

والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير وان يحفظ قائد الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام، شكراً للدكتور راتب السعود، المتحدث الاخير الدكتور هاني حجازين .

الدكتور هاني حجازين :

سيدي دولة الرئيس، حضرات الزملاء الافاضل : بنيت دولتنا الاردن على قواعد متينة من التعاون والتكامل وحماية الوحدة الوطنية واللحمة الداخلية والامن والاستقرار، فاينعت ثمار الديمقراطية والتعددية السياسية بكل اتجاهاتها مدعمة بجهود جلالة الملك الهاشمي والتي افرزت

الانتخابات النيابية الثانية عشر في جو تسوده العدالة والحرية والنزاهة، فكانت حرية بالترشيح والانتخاب حسب ما منحه القانون، فاصبح مجلسنا الحالي ممثلاً لكافة الاطياف الحزبية والسياسية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : نحن اعضاء المجلس النيابي وصلنا إلى هذا المنبر بثقة الشعب لنقل همومه وتطلعاته إلى الحكومة بعيداً عن المصالح الشخصية والتعصب الاعمى وذلك للتعاون مع السلطة التنفيذية للعمل كفريق واحد للمحافظة على مكتسبات هذا الوطن والذود عن حقوق المواطن وصونها من أيدي العابثين مرسخين قواعد الديمقراطية بمفهومها الحضاري. فمصلحة الوطن امانة في اعناقنا جميعاً فلنضعها نصب اعيننا مهما تعددت الاتجاهات السياسية والفكرية.

دولة الرئيس، الاخوة الاعضاء : ان خطاب العرش السامي هو بيان الحكومة دستورياً لا خلاف عليه، والمتمعن في هذا البيان يراه شاملاً متكاملاً في فقراته معبراً عن طموحات الشعب وآماله.

١ ـ ان ظهور قوى وضمور قوى اخرى على الساحة الدولية تتطلب منا وحدة الصف العربي بشكل افضل التي طالما دعا لها قائد البلاد وسيدها.

٢ ـ السلام مطلب الشعوب، فالسلام المبني على العدل والمتضمن الحقوق المشروعة لكافة شعوب المنطقة وتوفير الامن والاستقرار لها مع بقاء القدس عربية.

٣ ـ نطالب بتطوير قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية، فهم الدرع الواقي لهذا البلد وامنه في السلم والحرب لتواصل مهامها المقدسة خير قيام.

٤ ـ لنعمل على تطوير بلدنا اقتصادياً من خلال انشاء الصناعات المتوسطة والثقيلة وتشجيع الصادرات.

٥ ـ تشجيع الزراعة ودعم المزارعين باستغلال الاراضي من خلال انشاء السدود وتوفير المستلزمات الزراعية باسعار منخفضة والقروض الميسرة وتسهيل عملية التسويق داخلياً وخارجياً للحصول قدر المستطاع على انتاجية افضل والتركيز على انتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها والتركيز على الثروة الحيوانية وعدم تصديرها للخارج.

٦ ـ نفخر في بلدنا الاردن بالتطور المستمر في المجالين الصحي والتعليمي الذي يشهد له العالم ونطلب المزيد من هذا التطور ودعمه لمواكبة التطورات العصرية.

٧ ـ شبابنا الجامعي يطرقون ابواب العمل طلباً للعيش الكريم حبذا لو خصصت الشركات الكبرى في الجنوب نسبة مئوية من ارباحها لتشغيل هؤلاء الشباب كضريبة اجتماعية نطلب من حكومتنا الموقرة تطبيق ما جاء في بيانها الوزاري نصاً وروحاً ولنعمل معاً بجد واخلاص وتفان. ولا مانع ان وجد معارضاً بيننا ان كان ذلك

لمصلحة الوطن الذي هو فوق الجميع، وانني لارى ان رئيس واعضاء الحكومة الموقرة من اهل العزائم القادرين على حمل الامانة والله ولي التوفيق وشكراً.

دولة رئيس المجلس : بارك الله فيك يا دكتور هاني، شكراً لك، ايها الاخوان ايها الاخوة، سوف ارفع الجلسة لكي نستأنفها في الساعة الثالثة تماماً، شكراً.

(وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء)

ـ استئناف الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف الجلسة، المتكلم الاول الدكتور احمد القضاة فليتفضل.

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعنا باهتمام بالغ الى الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر، والذي هو البيان الوزاري لحكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي، لقد جاء الخطاب الملكي وافياً لكل الانجازات السابقة في اردننا الصامد، وللطموحات المستقبلية التي نتمنى على الحكومة ان تنجزها. لقد خطا الاردن خطوات ثابتة في مسيرته الديمقراطية، ولكي تتعزز هذه المسيرة، وتثبت جذورها في مجتمعنا، فلا بد ان يواكبها تطور في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وتحديث التشريعات التي تكفل نمو الاردن وتطوره، حتى يستطيع الصمود في وجه الضغوط الدولية، ويكون النموذج الذي يحتذى في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وليصبح مصدر اشعاع لمجتمعاتنا العربية ولدول العالم الثالث.

دولة الرئيس، حضرات النواب : اعود إلى البيان الوزاري واؤكد على الامور التالية :

ـ على الصعيد الداخلي :

١ ـ ضرورة الاهتمام بالبطالة التي بلغت حداً ينذر بالخطر، فهناك آلاف الشباب العاطلين في مدننا وقرانا، فكل الحكومات السابقة كانت تشير إلى هذا الامر، ولكن افواج الشباب العاطلين تدفع بهم المؤسسات التعليمية موجة بعد اخرى، ولم نستطع للان الحد منها والتقليل من خطرها، فهذه الطاقات الشابة المعطلة خسارة اكيدة للوطن واهدار لثرواته. كما ان البطالة تؤدي إلى الفقر، مما ينعكس سلباً على المجتمع بعامة، وربما يؤدي ذلك إلى اضطراب وفوضى اجتماعية. فخطر البطالة يتفاقم، والوعود غير كافية، بل يجب ايجاد السبل والحلول للحد منها، وبالسرعة الممكنة.

٢ ـ اطلب من الحكومة العمل على استقطاب رؤوس الاموال، من اجل اقامة المشاريع الصناعية الانتاجية، مع التركيز على الصناعات الخفيفة، وتشجيع الصناعة السياحية واقامة المشاريع التي تخدمها، فهذا المطلب له علاقة بالمطلب الاول.

٣ ـ اشار البيان الوزاري إلى القطاع الزراعي، ولكن الذي اؤكد عليه، ضرورة رعاية المزارعين، وايجاد الاسواق لتصريف منتوجاتهم، مع الاخذ بعين الاعتبار توزيع قسم من اراضي الدولة على قطاع الشباب، واعطائهم القروض الكافية لاستغلال تلك الاراضي، مما يخفف من البطالة، ويزيد من الدخل القومي.

٤ ـ اؤكد على الرعاية الصحية، وايصالها لكل المواطنين، وتعميم التأمين الصحي، وخصوصاً على ذوي الدخل المحدود من المواطنين.

٥ ـ العمل وبشتى الوسائل من اجل ايجاد مصادر للطاقة، وتكثيف التنقيب عن النفط. ومعالجة الصخر الزيتي، وذلك للتخفيف من فاتورة استيراد الطاقة التي تثقل كاهل الموازنة.

٦ ـ الاهتمام بالبيئة، ومحاربة سبل التلوث مهما كانت، وايجاد الحلول لها، مع مراقبة المبيدات والمواد الكيماوية الناتجة عن مخرجات المصانع التي تلوث سدودنا ومصادرنا المائية، والتي تنعكس سلباً على زراعتنا وصحة مواطنينا.

٧ ـ اما عن موظفي الدولة والعاملين فيها، فكل الدلائل تشير إلى ان جزءاً كبيراً منهم يعيش مع خط الفقر او دونه بقليل، لذا أطالب بالتخفيف عن هذا القطاع الكبير من المواطنين واعبائهم المعيشية والحياتية، وذلك بزيادة رواتبهم بنسبة التضخم وغلاء الاسعار شهرا بشهر او سنة بسنة. فعلينا المحافظة على الطبقة الوسطى، لانها الاساس الاول والركيزة القوية لكل امة.

٨ ـ أطالب بمراجعة شاملة لبرامج التطوير التربوي، والاهتمام بالعلوم التطبيقية والفنية والمهنية، لخلق الكوادر المدربة القادرة على مواكبة المرحلة القادمة، والقرن الحادي والعشرين، . مع دعم الجامعات الحكومية وزيادة عددها، والاهتمام بعضو هيئة التدريس خوفاً من تسرب الكفاءات العلمية التي نحن بأمس الحاجة اليها، واعادة النظر بالقوانين والانظمة الجامعية، وتفعيل دور مجالس الجامعات، لكي تبقى بؤرة اشعاع علمي وثقافي لبلدنا، ونموذجاً في الممارسة الديمقراطية.

٩ ـ اؤكد وأصر على دعم القوات المسلحة الاردنية، وقوات الامن العام والمخابرات العامة، فهي جميعها درع الوطن الذي يحميه، وينشر الامن والطمأنينة والاستقرار في نفوس المواطنين، كي يبقى الاردن دوماً واحة الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

١٠ ـ أثني على ما جاء في البيان الوزاري حول تطوير الجهاز الاداري، والداعي إلى الابتعاد عن البيروقراطية والمحسوبية والفردية. فلا يجوز ان يكون في بلد الحرية والديمقراطية ذلك النفر المتسلط المتحكم في مؤسساته بلا رقيب، كما وأطالب بان لايبقى اي مدير او رئيس مؤسسة في مركزه لسنوات طويلة، لاننا بهذا نخلق

مراكز قوى رهيبة ديكتاتورية ظالمة.

١١ ـ أما المرأة فهي نصف المجتمع، وقد خطا الاردن خطوات رائدة في اعطائها بعض حقوقها كالترشيح والانتخاب وتولي المراكز المتقدمة في الدولة ومع ذلك فاني اطالب النهوض باوضاع المرأة الاردنية، وتمكينها من ممارسة حقوقها، كمواطنة وعاملة، وربة بيت، وايجاد التشريعات التي تكفل حقوقها المشروعة ضمن تقاليدنا وقيمنا المتوارثة.

١٢ ـ اطالب الحكومة بضرورة اعادة النظر بقانون الضمان الاجتماعي، مع التأكيد على تعميم الضمان الاجتماعي ليشمل المواطنين جميعاً. فالقانون الحالي لايضمن الحياة الكريمة للمتقاعدين بجميع فئاتهم، لذا نود قانوناً يحمي شيخوخة المواطن والمقعد والمريض من الفقر والعوز والحاجة.

١٣ ـ اما بالنسبة للاعلام، فاني اؤكد على ضرورة الاهتمام بالاعلام المرئي والمسموع والمقروء، والابتعاد عن بث البرامج التي تؤثر سلباً على اطفالنا وشبابنا، والتي تتنافى مع عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا، وتراثنا العربي الاسلامي، مع التأكيد على البرامج التي تعمق الانتماء للوطن والامة، وتعزز الولاء للقيادة الهاشمية الحكيمة، وتغرس في المواطنين الاخاء والمودة والقيم النبيلة، وتؤكد على الوحدة الوطنية. مع الاخذ بعين الاعتبار اعداد واستقطاب الكفاءات والكوادر المدربة، كي نكون قادرين على مواكبة اعلام المرحلة القادمة، الذي سيدخل كل بيت من بيوتنا. فلا نستطيع تحصين انفسنا الا بالمواجهة الاعلامية المدروسة القادرة على المنافسة. اما الاعلام المقروء، فاني اؤكد على حرية الكلمة الملتزمة، واحترام الرأي والرأي الاخر، فالصحافة هي السلطة الرابعة، التي تستطيع ان تبني وتدمر في ان واحد، لذا فاني اشدد على حرية الكلمة بموضوعية ودون اسفاف.

دولة الرئيس، حضرات النواب: ان المرحلة القادمة من اخطر المراحل التي يمر بها الاردن، بل والمنطقة العربية جميعها. لذا فاني اطالب على الصعيد الخارجي بما يلي :

١ ـ لقد سار الاردن مع العملية السلمية منذ مؤتمر مدريد، ووفر المظلة الشرعية لوفد منظمة التحرير الفلسطينية، ثم حدث ما حدث من تطورات عن تلك العملية. اننا مع السلام العادل الدائم المشرف الذي ترضى به الاجيال القادمة، شريطة ان يكون على جميع المسارات العربية ذات العلاقة. واطالب الحكومة من بيت الامة بان لا توقع اتفاقاً للسلام الا اذا حققت المسارات الاخرى تقدماً واتفاقاً، وادعو الحكومة بان تطلع الشعب وممثليه على كل ما يحدث على المسار الاردني اولاً باول، وان نتعامل مع هذه العملية بعلمية ومرجعية سياسية واقتصادية وثقافية قوية، بحيث نحافظ على حقوق الاردن في ارضه ومياهه واقتصاده وهويته وكيانه.

٢ ـ اطالب الحكومة وادعوها الى ان تعمل وبكل السبل والوسائل الممكنة من اجل التقارب العربي، فالاردن وريث الثورة العربية الكبرى ومن دعاة الوحدة والتضامن، وعمان كانت ومازالت عاصمة الوفاق والاتفاق، وهي المهيئة لانطلاق المشروع النهضوي العربي القومي بخطاب وفهم جديدين.

٣ ـ ادعو الحكومة الى الانفتاح على الوطن العربي والعالم الاسلامي، والعالم، وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع الدول الاسلامية في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وايصال رسالة الاردن القومية والانسانية بكل جرأة ووضوح.

٤ ـ ان ارتباط الاردن بالقدس ارتباط تاريخي ومبدئي، لذا فنحن مع دعوة الحسين، بان تكون القدس رمزاً للسلام الابدي في العالم بين المؤمنين من اتباع الديانات السماوية الثلاث.

٥ ـ نحن مع التنسيق مع الجانب الفلسطيني في عملية السلام، وضرورة المحافظة على حقوقنا الاردنية، وعدم التفريط بها باي شكل من الاشكال.

دولة الرئيس، حضرات النواب : اكتفي بهذا الخطاب الذي تضمن ملاحظاتي على البيان الوزاري، من الناحيتين الداخلية والخارجية، اما الامور المتعلقة بدائرتي الانتخابية وهي دائرة عجلون، فسوف اطرحها عند مناقشة مشروع الموازنة.

انني مقتنع تماماً بان حكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ستكون قادرة على انجاز ما نرجوه منها، وانها ستقود عملية السلام والعلاقات الخارجية بقوة وجرأة، دون تفريط بحق من حقوقنا. اما على الصعيد الداخلي فاننا سنراقب ادائها وخصوصاً في معالجة البطالة وجيوب الفقر، واعداد الشباب للقرن الحادي والعشرين، والاصلاح الاداري ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فالمحسوبية قتلت بلدنا، وجمدت كفاءات شبابنا، وشردتهم من وطنهم، اما الاقتصاد فهو الركيزة الاولى لكل تقدم، فآمل سن التشريعات التي تؤدي الى ازدهار اقتصادنا وتقدمه. ارجو ان نتعاون جميعاً للسير في هذا البلد إلى الافضل والاحسن، وبما يضمن ازدهاره وتقدمه ليصبح الدولة النموذج بقيادته وقوانينه وانظمته التي تعزز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام، شكراً للدكتور احمد القضاة، الكلمة الان للسيد ابراهيم سمارة والمتحدث الذي يليه السيد حاتم الغزاوي.

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء النواب الكرام:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

يقول الله تعالى «اما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض» صدق الله العظيم.

إنه ليشرفني ويسعدني ان أخاطب الخيرة والصفوة من ابناء هذا الوطن العزيز، والله أدعو ان يبارك جمعنا، ويسدد على طريق الخير والحق خطانا، لنواصل مسيرة الديمقراطية البرلمانية والشورى تحت قبة هذا المجلس، مستذكراً ومذكراً بالتحديات التي تواجه وطننا سواء منها ما يتعلق بمواقف الاردن القومية والدولية، او مستلزمات التنمية الشاملة من شح الموارد المالية ومحدوديتها، الامر الذي يتطلب منا جميعاً ان نعيها بعمق وإيمان راسخ، وان نعمل على رص الصفوف ونبذ كل عناصر التفرقة، مستعصمين بالمبادىء الاساسية للاسلام من توحيد للخالق، وانكار للذات، وسواسية عبادالله، وعدم التمييز بينهم الا بتقوى القلوب ونقاء الضمائر وصلاح الاعمال وصدقها، مستهدين بقول الرسول ﷺ «ليس الايمان بالتمني انما الايمان ما في القلب وصدقه العمل».

دولة الرئيس، الزملاء الكرام : حقاً لقد سطر الاردن ملحمة وطنية رائعة بوحدة ابنائه وتكاتفهم وانتمائهم الاصيل لوطنهم، وتمسكهم بالثوابت التي التقي عليها الشعب فكراً وسياسة، ليستأنف مسيرة العمل والبناء، واداء الرسالة لخير الاردن وامتيه العربية والاسلامية، مستلهماً من الثورة العربية الكبرى غاياتها واهدافها ورسالتها العربية الاسلامية الخالدة. فكان الاردن قيادة هاشمية مظفرة وشعباً ابياً مؤمناً، الوريث الصادق لها ولمثلها، والخلف الامين للسلف الصالح من روادها وطلائعها.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام : انتهز هذه المناسبة لاشيد بكل التقدير والاعتزاز بما قطعه الاردن على طريق ترسيخ النهج الديمقراطي واقامة دولة القانون، التي ينعم المواطنون في ظلها بالحرية والمساواة والعدل والامن. وقد كان إصرار الحكومة على اجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر على الرغم مما يسود المنطقة من احداث متسارعة، دليلاً واضحاً على عزم القيادة الحكيمة لهذا البلد في تعزيز وترسيخ اركان النهج الديمقراطي والذي لا رجعة عنه في كل الظروف والاحوال.

وبالنسبة لمسيرة السلام، فإننا نعي ونقدر الظروف الدولية التي دفعتها إلى الامام، كما اننا نقدر ما أولاه الاردن بكل طاقاته وامكاناته من دعم للقضية الفلسطينية. وما وفره لاخواننا في الوفد الفلسطيني المفاوض من مظلة التمثيل لاستعادة ارضه وحقوقه الشرعية على ترابه الفلسطيني.. هذا، وان مرحلة السلام القادمة ستفرض علينا أعباء وتحديات كبيرة تستوجب منا ان نكون مهيئين للتفاعل معها للافادة من ايجابياتها، وللتخفيف قدر الامكان من اثارها السلبية. وذلك من خلال تعديل وسن التشريعات والقوانين التي تنسجم ومتطلبات هذه المرحلة.

إما القوات المسلحة درع الوطن في الحرب وفي السلم، وفخرنا واعتزازنا على الدوام، فندعو الحكومة الرشيدة إلى دعمها ورعايتها تدريباً وتسليحاً وتطويراً، والاهتمام بأفرادها ومنتسبيها عاملين ومتقاعدين، وتحسين أوضاعهم ورواتبهم، ودعم صندوق الاسكان العسكري لاستقرار أسرهم في مساكن يرتضونها، ونرضاها لهم.

وكذلك الاجهزة الامنية العزيزة، والعيون الساهرة للعيون القريرة، فندعو الحكومة إلى تعهدها بالاهتمام الذي يكفل لها حسن اداء واجباتها ومهامها بتطور مستمر يراعي حق العصر عليها. ويمكنها من ان تظل قوية بالحق والمعرفة النامية لحماية امن الوطن واستقراره.

وبالنسبة للامركزية الادارية، ودورها المتمثل في تفعيل دور المحافظين والاجهزة التنفيذية والمجالس التنفيذية والاستشارية، تخفيفاً لاعباء المواطنين بإيصال كافة الخدمات لهم في اماكن سكنهم، فانني أثمن توجه الحكومة إلى اللامركزية الادارية هذه، ولكنني أسأل : إلى أي مدى ستعمل الحكومة على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في مرحلة التطوير الاداري، علماً بان هناك كفاءات وطنية مجربة ومميزة في ابداعها وصدق انتمائها تعيش الان في الظل، أو بعيدة عن فرص التعبير عن ذاتها المبدعة في خدمة الوطن.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : إن تأكيد حق المواطن، والصحافة، ووسائل الاعلام في حرية الرأي والتعبير واجب وطني، اذا أردنا لمسيرتنا الديمقراطية الشورية ان تترسخ وتتعمق وتزدهر سلوكات مسؤولة. كما ان تطوير العملية التربوية بتوظيف مدخلاتها الكفيلة بالتنشئة المتكاملة المتوازنة للانسان الاردني واجب وطني ، يبدأ في المعلم والعمل على رفع مستواه علمياً، ومهنياً، ومادياً، واجتماعياً، ومعنوياً، ترجمة للمبدأ التربوي القائل: أعطني المعلم الذي أريد، وخذ الجيل الذي تريد. كما انه ليس من نافلة القول ان أدعو الحكومة إلى زيادة العناية بالحركة الرياضية والكشفية والانشطة الشبابية بهدف حشد طاقاتهم واستغلالها وتوجيهها، واعداد الشباب لمستقبلهم وتحمل مسؤولياتهم تجاه وطنهم وامتهم، فدعم الاندية والاتحادات الرياضية بما يمكنها من اداء رسالتها في خدمة الشباب عماد الوطن ورصيده الخالد، واجب وطني.

اما في المجال الصحي، فادعو الحكومة إلى الاسراع في تنفيذ وانجاز مستشفى الملك عبدالله في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وزيادة عدد الكوادر لطبية المؤهلة في المستشفيات الحكومية وتزويدها بكل المستلزمات الوقائية والعلاجية، خاصة في الارياف والبوادي...

وبالنسبة للمجال الزراعي، فنؤكد على الحكومة بضرورة الاهتمام بهذا القطاع حفاظاً على أمننا الغذائي، وذلك بدعم المزارعين وتفعيل دور المؤسسات المعنية كمؤسسة الاقراض الزراعي، والمنظمة التعاونية، ومؤسسة التسويق الزراعي.. وكذلك بالنسبة للصناعة الوطنية فندعو إلى دعمها ورعايتها وتيسير السبل لرؤوس الاموال المحلية،

وتعزيز استثمارها في المجال الصناعي وتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الاوضاع المعيشية للغالبية من أفراد الشعب تستدعي اهتمامكم والعمل على الحد من ارتفاع الاسعار كي لا يتفاقم الامر وتزداد حدة مشكلة الفقر، وخاصة بين قطاع موظفي اجهزة الدولة المختلفة، وعليه فإننا نطالب الحكومة بدراسة السبل والامكانات المؤدية إلى تحسين الاوضاع المعيشية بزيادة رواتب موظفي الدولة والحد من ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار، خاصة في ظروف تشكل فيها مشكلة البطالة تحدياً رئيسياً اخر يتطلب مراجعة لكافة السياسات والمشاريع التي أنشأتها الحكومة لحل مشكلة البطالة، واخص بالذكر صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق ضمان قروض المشاريع الصغيرة، وصندوق المعونة الوطنية، وذلك بتفعيل دورها لتساهم في توفير فرص العمل التي نطمح اليها.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : اما فيما يتعلق بمشكلة الطرق في المملكة، فانها مازالت دون المستوى المأمول، بجانب البطء في تنفيذ بعضها او البطء في صيانة بعضها الاخر، فطريق اربد ـ جرش ـ عمان ولايخفى عليكم متى بُدِىءَ بتنفيذها حديث الشعب في كل مناسبة خاصة إزاء الوعود المتكررة بوقت انجازها واستعمالها دون ان نرى وفاء بالوعود، واسأل الحكومة هل في نيتها اتخاذ الاجراءات الجادة اللازمة لسرعة الانجاز وتقليل الهدر في المال والوقت مما يعانيه مواطنونا في الطرق البديلة ومنذ سنوات؟

اما شبكة المياه وشبكة الاتصالات فهي متآكلة وتحتاج إلى تغيير وزيادة في خطوطها لزيادة خدمة المواطنين.

اما بالنسبة للبعد القومي، وبعد الامن القومي بالذات فيتطلب العمل على رأب الصدع وجمع الشمل العربي، وهذه احدى المسؤوليات الكبرى على عاتق هذه الحكومة، وهذا المجلس الموقر، وصولا إلى علاقات عربية عربية، وعربية دولية، سليمة وواضحة، تحفظ الوجود العربي، والكرامة العربية.

وفي ختام قولي هنا اسأل الحكومة : إلى اي مدى ستلتزم في تنفيذ ما وعدت به من خلال بيانها الوزاري خطاب العرش السامي لاقرر منحها ثقتي؟

بكل تأكيد دولة الرئيس نحن معاً في خدمة الوطن والمواطن في ظل قائد الوطن وباني نهضته.

حفظكم الله ورعاكم وسدد بالرشد خطاكم انه نعم المولى ونعم النصير

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد ابراهيم سمارة، الكلمة الان للسيد حاتم الغزاوي والمتكلم الذي يليه الدكتور عارف البطاينة.

السيد حاتم الغزاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين :

يسرني بداية ان اتوجه إلى جلالة الملك الحسين المعظم راعي مسيرة هذا البلد باسمى آيات الحب والتقدير والاخلاص على تكريس النهج الديمقراطي في هذا البلد الذي كان هذا المجلس من ثماره. هذا البلد الذي يفاخر بان مواطنه صاحب القامة المنتصبة والجبين العالي هو رأسماله الكبير والحقيقي وليس الدرهم والدينار. وهذا الشعب الصامد بوحدته الوطنية تترسخ وتتعزز كل يوم رغم كل عواصف التغيير التي طأطأت لها رؤوس الآخرين وبقيت فينا الرؤوس عالية تخط طريقها في عالم يكتنفه الغموض لا مجال فيه الا للاقوياء واستطاع هذا البلد الصغير ان يكون كبيراً بلا عدد وقوياً بلا عدة وذلك بكم وبحكمة قيادتكم الهاشمية الشجاعة التي تعرف كيف تشق طريقها عبر المسالك الصعبة مسترشدة بنور الايمان موروثاً عن صاحب الرسالة ﷺ وببصيرة لقيادة هم الرواد فيها. فهنيئاً للحسين بكم تلتفون حوله وهنيئاً لكم بالحسين مرشداً وملهماً وحامل الشمعة المضيئة عبر دياجير الظلام.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمون : ليس احلى من ان يعيش الفرد واقعه والدول والحكومات ايضاً واقعها. وان السباحة عكس اتجاه التيار محفوفة بالمخاطر. فالاسلم ان يعرف المرء موقعه ويحافظ عليه لا ان يخسره ويتراجع خطوات إلى الوراء ولا أحسب هذه الحكومة الا انها تتلمس طريقها وفق المعايير التي استقرت قواعدها بسرعة مذهلة يحميها ويرعاها النظام العالمي الجديد احادي القيادة. وان اية حكومة تعيش مثل هذه الظروف القاسية، لابد ان تكون مسيرتها محفوفة بالمخاطر. فالامال والطموحات كبيرة وضيق ذات اليد يكبلها بالقيود وعوامل القوة والسيطرة القديمة والجديدة تهبط بها إلى الاغوار السحيقة، فلنترفق بهذا البلد ونأخذ بيده كي نعبر جميعاً إلى بر الامان، ولنتذكر دائماً ان ممثلي الشعب هم اصحاب العيون الساهرة على الدوام حيث ينام الاخرون وما يسهون عنه اليوم يفطنون اليه غداً فلنتعامل جميعاً وحسن الظن رائدنا ولننظر إلى المستقبل بعيون تشع منها اشراقة الامل.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : من هذه المنطلقات، فان قواعد الانصاف تقتضي منا ان نعطي كل ذي حق حقه وان نسجل بكل شجاعة واضطلاع بالمسؤولية انجازات الحكومة وكل توجه خير تسعى للقيام به في المستقبل نحو تحقيق الخير لهذا الشعب والرفاهية المنشودة لاجياله المقبلة. واننا والله جميعاً ابناء اسرة اردنية كبيرة واحدة تقودنا ان نقول للمحسن احسنت، ونمتلك الشجاعة لان نقول للمنحرف، قد والله انحرفت.

وتأسيساً على ذلك ومن وحي البيان الوزاري فإننا نسجل للحكومة :

١ ـ ايمانها بوحدة الامة العربية وعزمها تجاوز العقبات والسلبيات التي تكتنف مسيرة التضامن العربية واعتمادها مبدأ نبذ الفرقة والخصام واحلال التفاهم والوئام، وكذلك

ايمانها بمفهوم الامن القومي الشامل والمصالح المشتركة للوصول إلى المستقبل المشرق الكريم.

٢ ـ دعمها منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الهوية الوطنية واحترام حقها في العمل لتحقيق اهداف الشعب الفلسطيني الشقيق وقضية المركزية الاساسية.

٣ ـ التوجه نحو تحقيق سلام عادل دائم ومشرف ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه، سلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه على ترابه الوطني.

٤ ـ ان القوات المسلحة والاجهزة الامنية المختلفة والدفاع المدني العام هي راعية امن الوطن واستقراره وحامية استقلاله ومنجزاته واعتبار حرية المواطن وكرامته الانسانية وامنه الشخصي والعام وثوابت في سياسة الحكومة ينبغي الحرص عليها واستمرار توفير الرعاية والدعم اللازم لها ولمنتسبيها.

٥ ـ الشروع في تطبيق اللامركزية الادارية وتفعيل دور المحافظين والاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات وتحقيق مبدأ الحرية والمشاركة في صنع القرارات وتحمل المسؤوليات ونقل سلطة اتخاذ القرار إلى حيث يكون المواطن.

٦ ـ مباركة الجهود المبذولة للعمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث تتولاه خيرة الكفاءات من ابناء الوطن يعملون دون غاية، او التمييز، بعيداً عن المحسوبية والفردية وان استحداث ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتفعيل دوره هو نقطة مضيئة في هذا الاتجاه.

٧ ـ ايلاء الحركة الفكرية والثقافية والادبية والشبابية الاهتمام بما يحقق الرأي الحر لكل المواطنين، واطلاق حرية الصحافة المسؤولة ووضع استراتيجية للاعلام الاردني قادرة على التعامل مع المتغيرات على الساحتين العربية والدولية.

٨ ـ جهود الحكومة نحو تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات وتخفيض اعباء الديون الخارجية من خلال اعادة هيكلة المديونية الامر الذي تحقق نظراً لما يتحلى به هذا البلد من مصداقية في الوفاء بالتزاماته، كما اننا نحيي جهودها في سبيل توفير مناخ استثماري مستقر يسهم في توفير فرص عمل جديدة للخريجين والعاطلين عن العمل.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب : وتقتضي اصول المواطنة الحقة في مجتمع الديمقراطية الذي نحياه وقواعد الاضطلاع بالمسؤولية التي شرفنا شعبنا الطيب بحملها ان نكون الامناء عليه الواعين لهمومه وتطلعاته وايصالها إلى حيث لا يستطيع إلى ذلك سبيلاً وعليه فانني باسمه أقول :

١ ـ ان مواطننا يعاني احياناً من افتئات بعض الجهات الوظيفية على بعض حقوقه هبوطاً كلما علت درجة الوظيفة، يساعد في ذلك

طيبة القلب التي يتحلى بها غالبية مواطنينا وتحول دون وصولهم إلى صاحب القرار، فلم تكون طيبة القلب عبئاً على صاحبها؟!

واننا بانتظار جهود تطوير الجهاز الاداري وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري، وإلى ان تطال هذه الجهود التجاوزات والمخالفات فان لنا في صاحب الوظيفة ان يكون خلقه وضميره خير رادع وهذه لن تزرعها الانظمة والقوانين.

٢ ـ اننا نثمن جهود الحكومة في القضاء على البطالة وجيوب الفقر من خلال مشروع تنويع مصادر الدخل للاسر الفقيرة ودعم صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية. فقد تساهم هذه المشاريع اسمياً بالحد من مشكلة البطالة عند بعض الفئات ولكنها لا ترقى إلى سد جيوب الفقر بحيث تتهيأ اسباب الحياة الحرة الكريمة للمواطنين. وكيف العمل مع البطالة من اصحاب المؤهلات والتخصصات . اننا نهيب بالحكومة ان لا تألو جهداً لمعالجة هذا الوضع بما يتيسر من امكانيات متاحة او في تهيئة الظروف للاستثمارات الكبيرة من الخارج وكذلك البحث عن فرص عمل لهؤلاء الخريجين لدى الدول الشقيقة والصديقة.

٣ ـ اما في مجال التربية والتعليم، فاننا لا ننكر ان المدرسة قد دخلت كل مواقعنا سواء بالريف او القرية او المدينة ولكننا في الوقت نفسه نتطلع ان يصل الكتاب الى يد الطالب مع اطلالة العام الدراسي لا ان يتأخر اياماً او اسابيع، وان يكون في الصف مدرسَهُ وليس بانتظار تعيينه ولا ان يثقل كاهل المدرس بتخصصه او سواه الامر الذي يتأثر معه العطاء. وانني انتهز هذه الفرصة ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين لانادي بالصوت العالي ان قد آن الاوان كي تظهر نقابة المعلمين الى الوجود ترعى شؤونهم وتحمل همومهم وتدافع عن مصالحهم. اذ كيف يطالب المعلم بتربية النشء التربية السليمة وتعليمه التعليم الكفؤ والمستقيم وهو يئن تحت وطأة شظف العيش وهموم الحياة الكثيرة.

اما التعليم الالزامي فالواقع يقول ان الالزام فيه يتعلق بتوفير مقاعد الدرس والكتب المجانية والمدرسين والالتزام بالانتظام بمقاعد الدرس من قبل اولياء الامور او الطلاب. فما اكثر من هم في سن هذه المرحلة وقد غادروا المدرسة او لم يدخلوها ابتداء فلم لا تفعل القوانين التي تعالج هذا الوضع.

اما بالنسبة لتكاليف الدراسة الجامعية فانها تثقل كاهل اولياء الامور وخاصة اصحاب ذوي الدخل المحدود وان تخفيض الرسوم او الغائها لهو امر يستحق العناية من هذه الحكومة وسيقابل بكل الارتياح والثناء من قبل المواطنين. واذا ما تم ذلك فلتحكم الرقابة على الجامعات الاهلية في هذا الخصوص.

٤ ـ اننا نعتز بما وصل اليه الوطن من نهضة في

المجال الصحي بحيث توفرت العيادة في كل قرية والمركز الصحي لكل مجموعة قرى والمستشفى في مركز كل لواء ومحافظة، ولكن المعاناة من نقص الدواء والمضادات والاخصائيين كبيرة. فهل يتهيأ للوطن اسباب استمرار هذا الاعتزاز؟ وهل يأتي اليوم الذي يتمكن فيه كافة المواطنين من الانتظام في تأمين صحي شامل؟

٥ ـ في مجال الزراعة :

أ ـ يعاني قطاع الزراعة من تلوث مياه سد الملك طلال حيث تصب فيه مخلفات بعض محطات التنقية لمياه الصرف الصحي الامر الذي ادى في بعض الاوقات إلى عزوف الدول المجاورة وسواها عن استقبال منتوجات وادي الاردن.

ب ـ تعاني منطقة الاغوار من شح في مياه الري وذلك لاسباب تتعلق بالمصدر الرئيسي المتمثل في نهر اليرموك واخرى تتعلق بنظام الري على الرغم مما تبذله سلطة وادي الاردن من جهود للسيطرة على هذا النقص متمثلاً بانشاء السدود او اتباع اسلوب الانابيب المضغوطة، واننا نطالب ـ خاصة بعد اكتمال هذه المشاريع ان تزود الاراضي المروية باستحقاقاتها من المياه وذلك حسب ما أعد من دراسات في هذا الخصوص واننا نطالب بتوزيع الاراضي المستثناة من التوزيع على مستحقيها من ابناء الوادي لا على المحسوبين والمتنفذين.

ج ـ وإلى ان تتم دراسة توزيع انواع المحاصيل على مختلف قطاعات وادي الاردن فاننا نرى اطلاق يد المزراع فيما يتعلق بزراعة الاشجار المثمرة بضمانة الحد المسموح به من مياه الري المخصصة للدونم الواحد. واعفاء المزارعين المخالفين بزراعة الاشجار المثمرة الذين شجعهم على ذلك عدم وضوح القوانين التي تحكم هذا الخصوص.

د ـ اما فيما يتعلق بالتسويق الزراعي، فالمزارعون عموماً سواء في وادي الاردن او الاراضي المرتفعة او الصحراوية يعانون من قصور في هذا الخصوص. متمثلاً في تدني اسعار منتوجاتهم بحيث تكاد تغطي الحد الادنى من النفقات الامر الذي احس بوطأته مستهلكو هذه المنتوجات بما فيهم اصحاب الدخل المتدني. وان المزارعين ليطالبون بوضع سياسة تسويقية يشترك في وضعها اتحاد المزارعين وخبراء في هذا المجال بما يحقق الربح المعقول للمزارعين حتى تستمر اعمال الزراعة ولا تتوقف لعدم وجود التمويل اللازم لها، ولعل ايجاد اسواق خارجية لتصدير هذه المنتوجات والتوسع في انشاء المصانع لامتصاص الفائض منها وكذلك تيسير سبل الشحن الجوي من شأنها جميعا ان تسهم بمعالجة هذه الناحية ولست اعلم احدا

من المزارعين يستطيع القيام بذلك. فمن يا ترى يكون؟

هـ ـ ان تكاليف وسائل الانتاج تثقل كاهل المزارعين وان احكام السيطرة عليها من قبل الاجهزة المختصة فيما يتعلق بصلاحيتها وجودتها وكذلك اثمانها من شأنها ان تدفع بالزراعة الى الامام مواكبة تطور العالم في هذا المجال. ولا انسى ارتفاع اثمان مياه الري التي يعجز البعض احياناً عن دفعها في ظل المواسم السيئة المتتالية التي يعيشها. ناهيك عن الكوارث الطبيعية المتمثلة بالسيول وموجات الصقيع المتلاحقة التي تقضي على مزروعاتهم نهائياً. ولعل استحداث صندوق للتعويض عن مثل هذه المخاطر يُنعش الامل في نفوس المزارعين ويمكنهم من استمرار الالتصاق بهذه الارض رمز الخير والعطاء. وبهذه المناسبة فانني اعتبر ان ما تتقاضاه امانة العاصمة والبلديات الاخرى من رسوم على دخول المنتوجات الزراعية إلى اسواقها المركزية خير رافد لهذا الصندوق.

و ـ ينوء المزارعون تحت وطأة المديونية لجهات الاقراض الرسمية المختلفة وكذلك الوسطاء والخيرون الامر الذي يجعلهم يعيشون دائما كابوس تنفيذ صكوك هذه الديون ماثلة امامهم بالاضافة لعدم تمكن البعض منهم من الوفاء بثمن الارض التي يفلحها رغم مرور سنوات كثيرة على ملكيته لها ناهيك عما ترتب عليها من فوائد منذ ذلك التاريخ وان المزارعين ليحدوهم الامل ان تستجيب الحكومة للتخفيف من هذا العبء عليهم لا بل ان تعفيهم منه اسوة ببعض المشاريع التي سبق واقيلت عثراتها في الماضي وليس احق من المزارع المسكين ان تقال عثرته وان يجد الصدر الحنون يلوذ به . ومن ذا يا ترى صاحب الصدر الحنون غير الحكومة؟

ي ـ المبادرة لدفع فوائد المقترضين من المنظمة التعاونية والتي سبق وقامت الحكومة باعفائهم منها قبل حوالي العامين، علماً بان مؤسسة الاقراض الزراعي قامت بدفع مثل هذه الفوائد منذ ذلك التاريخ

٦ ـ في مجال التأمين: ليس هناك شك بقدرة شركات التأمين الاردنية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم حيث ان قانون مراقبة اعمال التأمين لعام ١٩٨٤ وتعديلاته والذي تشرف على تطبيقه وزارة الصناعة والتجارة قد نظم اعمال التأمين على اسس علمية صحيحة وتولدت الثقة العالية بسوق التأمين الاردني من قبل معيدي التأمين العرب والاجانب وان استمرار هذه الثقة يتطلب تقليص عدد شركات التأمين العاملة مع ضمان حد ادنى معقول لرأس المال بحيث يكون الاشراف عليها متيسرا. ونظرا لتشعب اعمال التأمين وتعامله مع

قطاعات واسعة من الجمهور، وتخفيفا من ضغط العمل على المحاكم التي تحال اليها نزاعات هذه الشركات مع المؤمن لهم، فاننا ندعو الى انشاء محاكم متخصصة في قضايا التأمين للبت بها بالسرعة المطلوبة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: اما فيما يتعلق بدائرة لواءي الاغوار الشمالية والكورة الانتخابية فانني الخص مطالبها بما يلي:

١ ـ اعداد دراسة جديدة لواقع الخارطة الانتخابية في الدائرة من حيث عدد النواب الممثلين لها مع الاخذ بعين الاعتبار فصل اللواءين حيث قد خلا لواء الكورة من ممثل له في هذا المجلس واظنه الوحيد بين اقرانه.

٢ ـ التوسع في انشاء الابنية المدرسية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب وللحد من نظام دوام الفترتين.

٣ ـ توسيع شكبات الهاتف الالية في قرى اللواءين وربط قرى لواء الكورة الجنوبية بشبكة الهاتف الالي.

٤ ـ ايصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية خارج مناطق التنظيم بتمويل من فلس الريف.

٥ ـ توسعة الطرق الرئيسية في اللواءين وكذلك الطرق التي تربط لواء الكورة بالاغوار حيث قد اثبتت ضرورتها خاصة مع تساقط الثلوج حيث كانت طرقاً بديلة جيدة سلكها المواطنون.

٦ ـ البدء باستثمار خامات الفوسفات في لواء الكورة والتي ثبت توفرها بشكل تجاري مع ما تحققه من توفر فرص عمل كثيرة لابناء اللواءين.

٧ ـ انشاء كلية زراعة في منطقة الاغوار ترفده بالاختصاصين من ابناء المنطقة والتي سينخرطون فيها مؤكداً نظراً لقربها.

٨ ـ زيادة الدعم المالي المقدم للبلديات والمجالس القروية لتقديم افضل خدمة للمواطن.

٩ ـ اعفاء المواد الخام اللازمة لصناعة عبوات البولسترين من الرسوم الجمركية حيث انها المادة الزراعية الوحيدة الخاضعة لمثل هذه الرسوم.

١٠ ـ دعم الاندية الرياضية وتهيئة الظروف المناسبة لها لممارسة نشاطاتها وكذلك المنتديات الثقافية مع التوسع في فتح مراكز الشباب.

١١ ـ دعم الجمعيات الخيرية ورياض الاطفال.

١٢ ـ الاهتمام بحمامات المياه المعدنية في الشونة الشمالية وطبقة فحل مع الاهتمام بالمناطق الاثرية في طبقة فحل.

١٣ ـ افتتاح مديرية قضاء في بلدة المشارع تخدم قرى اللواء الجنوبية ذات الكثافة السكانية العالية وكذلك توسيع خدمات مكتب احوال وجوازات المشارع بحيث يصبح مكتب صرف جوازات.

١٤ ـ افتتاح مكتب لترخيص المركبات في اللواءين في منطقة متوسطة وذلك نظراً لكثرة المركبات وللتخفيف من الضغط على المركز في اربد.

١٥ ـ نقل مكاتب سلطة وادي الاردن في عمان إلى منطقة الاغوار حيث انها المنطقة المعنية برعاية شؤونها.

١٦ ـ افتتاح مكتب للتدريب المهني في منطقة الكورة اسهاماً برفد المنطقة ببعض المهن المفيدة.

١٧ ـ توزيع ارض الدولة المتاخمة لحدود البلديات والمجالس القروية على المحتاجين وهم كثر لاقامة مساكن لهم عليها وكذلك سرعة انجاز المخططات المتعلقة بالاراضي التي تم توزيعها وتسليمها لاصحابها لوقف الغرامات الكبيرة التي يدفعونها.

١٨ ـ اعطاء الاولوية لابناء الوادي ممن يمتهنون الزراعة عند توزيع اراضي السلطة المستثناة من التوزيع.

١٩ ـ استمرار اجراء الصيانة اللازمة للطرق الزراعية وقنوات الري المحاذية لها.

٢٠ ـ التوقف عن ملاحقة المزارعين الذين قاموا بزراعة مساحة بسيطة من ارضهم باشجار الحمضيات اعتقاداً منهم، انها ستعين مستقبلاً بالانفاق على ما يزرعون من خضروات تفتك بها الآفات ويلاحقها باستمرار تدني الاسعار واعادة ربط اراضيهم بشبكات الري التي فصلت عنها وانني بهذه المناسبة لاتساءل ما ذنب هذه الارض وهذه الاشجار تقطع عنها المياه لتلقى مصير الهلاك.

دولة الرئيس، النواب المحترمون : واخيراً فقد استبشر الموظفون العاملون والمتقاعدون من مدنيين وعسكريين وكذلك افراد اسرهم خيراً للزيادات التي طرأت على رواتب بعض المراكز والوظائف مؤخراً وهم ينظرون اليها على انها مقدمة لزيادات في رواتبهم فارجو ان لا تخذلوهم.

وفي الختام فانني اتوجه بالدعاء إلى العلي القدير ان يأخذ بيدنا جميعاً وان نعمل بروح الفريق الواحد لخدمة هذا البلد واعلاء شأنه بين الامم مسترشدين بقول حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم «فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام شكراً للسيد حاتم الغزاوي، الكلمة الان للدكتور عارف البطاينة، والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل.

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، من على هذا المنبر اتشرف بان ارفع التحية الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم الذي يواصل الجهد والعمل على ترسيخ الحياة الديمقراطية وخدمة اهداف هذه الامة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لقضية العرب المركزية وما وصلت اليه المفاوضات.

فانني على ثقة بان الاسس والثوابت الاردنية التي تقوم على تحقيق السلام العادل والشامل المؤدي لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من تثبيت دولته المستقلة على ترابه الوطني، ستلتزم بها كل حكومة تتصدى لحمل المسؤولية، وستبقى عيون ممثلي الامة تراقب باستمرار مدى الالتزام بتلك الثوابت، مذكراً الحكومة بما جاء في خطاب العرش السامي الذي لم يتطرق لموضوع التطبيع في هذه المرحلة، ذاك التطبيع الذي نسمعه على لسان بعض المسؤولين في هذه الحكومة من خلال تصريحاتهم المتلاحقة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: لقد اعتمدت هذه الحكومة خطاب العرش بياناً وزارياً لها... ذلك الخطاب الذي تضمن المبادىء الصحيحة لفلسفة الحكم باسلوب واع تميز بالصراحة والوضوح والموضوعية وعالج جوانب هامة من متطلبات الوطن وتطلعات الشعب، الا ان التزامي بامانة التمثيل تقتضي مني ان اكون صادقاً مع الناخبين مثلما انا صادق مع نفسي.. ومثلما تقتضي مني مناقشة الحكومة التي تتعهد بتطبيق هذه المبادىء.

جاء في البيان الوزاري ان الديمقراطية الاردنية قد قطعت شوطاً كبيراً في ترسيخ مبادئها. تلك المبادىء التي كفلها الدستور، نعم كفلها الدستور كنصوص مكتوبة لم تحاول هذه الحكومة تطبيقها عملياً وظهر ذلك من خلال تجاوزها على الاعراف الدستورية في مناسبات عديدة من أبرزها :

١ ـ تعديل قانون الانتخاب الذي اثار الشكوك لعدم تعديله وفق الاصول الدستورية لان الحكومة لم تكن مضطرة للتعديل بهذه السرعة، حيث اقتبست فكرة هذا القانون المعدل اقتباساً مبتوراً، فطالما انها عدلته ليصبح لكل ناخب صوت واحد كان عليها ان تجعل الدوائر الانتخابية بعدد اعضاء مجلس النواب لا ان تبقيها على حالها، وكم من المناطق الانتخابية حرمت من ممثل لها تحت هذه القبة، وابسط الامثلة ان مائة الف ناخب في لواء الكورة لم يمثلوا في المجلس النيابي الثاني عشر.

٢ ـ طالما ان الحكومة قد عدلت القانون بهذه السرعة، كان عليها ان لا تتمادى في خطأها، ولا تجعل من هذا القانون المعدل متعارضاً مع نص المادة السادسة من الدستور التي اعتبرت الاردنيين امام القانون سواء لا فرق بينهم في العرق او الدين او الجنس.

وخلاصة القول هنا ان تعديل قانون الانتخاب بهذا الاسلوب والمضمون وضع الحكومة والمجلس في موضع شبهة كانت الحكومة في غنى عنه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : جاء في البيان باننا نعمل على بناء دولة عصرية اساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وتجسيداً لهذا المفهوم فان الحكومة احدثت حقيبة وزارية للشؤون القانونية، دون الاشارة لاية علاقة تربط الوزارة المستحدثة وكلاً من ديوان التشريع ووزارة العدل

واللجان التي شكلتها الحكومة من المختصين المتميزين لاعداد مشروعات القوانين، مثلما لم تشر لمصير ما كانت تسمى بوزارة الشؤون البرلمانية بعد ان اسندت مهمة توطيد العلاقة بين السلطتين التشريعة والتنفيذية لوزارة الشؤون القانونية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: اما في موضوع تطبيق اللامركزية الادارية مالياً وادارياً كان على الحكومة ان تتريث بتطبيقها حتى يصدر تشريع الادارة المحلية والحكم المحلي بعد التشاور مع اعضاء مجلس الامة تمشياً مع الدستور نصاً وروحاً. ولو تجاوزنا هذه النقطة الى نقطة اخرى وردت على لسان الحكومة من انها ستواصل تطوير الجهاز الاداري، بحيث تتولاه خيرة الكفاءات من القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية، فانني اتساءل هنا عن الاسس التي اعتمدتها هذه الحكومة في التعيينات بالوظائف القيادية خلال الستة اشهر الماضية مثلما اتساءل عن مدى التزام الحكومة بالاسس المشار اليها في البيان، مؤكداً ان تجاوزات قد حصلت وان الحكومة لم تراع الاسس الواردة في البيان.

دولة الرئيس، ايها الزملاء المحترمون : عند تشكيل هذه الحكومة جاء بكتاب التكليف السامي ان عليها ضمان ضرورة استمرارية العمل، بالاضافة لمتابعة ما بدأته الحكومة السابقة، من مشاريع عديدة، وهذا ما أكد عليه خطاب العرش السامي. وهنا يذكر دولة رئيس الوزراء انه طلب من اعضاء الحكومة السابقة لحكومته وضع وزرائه في صورة تلك المشاريع لضرورة الاستمرارية والاسراع في تنفيذها. وايماناً منا بالالتزام بالمصلحة الوطنية قمنا بتنفيذ ما طلب منا ومما يؤسف له ان بعض وزرائه لم ينفذوا رغبة دولته، اذكر على سبيل المثال لا الحصر ما حصل :

١ ـ في وزارة الاشغال العامة فيما يتعلق بطريق عمان / اربد الذي كان من المقرر انجازه في ١٩٩٣/٧/١٥ بعد عمل تحويلة طولها ٥ كم تقريباً، لم تنجز بعد لغاية الان رغم اعتماد سكان شمال ووسط المملكة على هذه الطريق، ومعاناتهم التي كلفتهم وتكلفهم ارواحاً واموالاً وجهوداً باستعمالهم الطرق البديلة غير المؤهلة لهذا الكم من السير.

٢ ـ مثل اخر عندما اشارت الحكومة في بيانها من انها تعمل لرفع طاقة استيعاب المستشفيات الحكومية، ناقضت نفسها حين صدر قرار وزير الصحة بوقف مشروع توسيع مستشفى الاميرة بسمة الوحيد في اربد، والذي يخدم المحافظة بكاملها وذلك بعد ان جرت الدراسات المستفيضة واعدت المخططات التي تحملت بسببها الخزينة مبالغ لا يستهان بها، ومن ذلك يتضح ان الحكومة لم تلتزم بمضمون كتاب التكليف السامي فيما يتعلق باستمرارية وانجاز المشاريع التي بدأت بها الحكومات السابقة مما يدعوني للاعتقاد بان هذه الحكومة لم تلتزم بما تعد به في البيان الوزاري، واذا ما حصل ذلك فلكل مقام مقال.

اما فيما يتعلق بموضوع دعم الحكومة للقطاع الطبي الخاص كما جاء في البيان، فلم توضح الحكومة في بيانها ماهية هذا الدعم، وهل هو على حساب القطاع العام، املاً ان تكون الحكومة قد عنت تشجيع هذا القطاع، ولكن ليس على حساب قطاع اخر.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: فيما يتعلق بكل ما تطرق له البيان الوزاري من امور اقتصادية واجتماعية كمواضيع التصحيح الاقتصادي والبطالة ومكافحة الغلاء والفقر تلك الامور التي تشغل بال مجلسنا ولم تشغل بال الحكومة حينما قررت زيادة رواتب اعضائها في هذا الظرف بالذات فمع التأكيد على ضرورة معالجتها، وايجاد الحلول العملية لها انني واختصاراً للوقت اكتفي في هذا اليوم بما اشار اليه الزملاء الكرام في هذه الامور.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : لاحظنا جميعاً وشعرنا بالغبن من جراء الدور الاعلامي الرهيب الذي مورس ضد امتنا طوال السنوات الماضية وعلى الاخص منذ حرب الخليج حيث تعاظمت اهمية الاعلام بشتى صنوفه.

وبرز منذ تلك الفترة الدور الريادي للاعلام الاردني ولصحافتنا المستقلة على وجه الخصوص.

ان الصحافة صنو الحرية بدونها تتحول إلى عنصر هدم وتضليل، وبقدر الحرية المسؤولة والمتاحة تنمو الصحافة ومصداقيتها ودورها الوطني والقومي والاخلاقي. انني اذ اوجه خالص التحية لصحافتنا الاردنية ودورها الريادي ومصداقيتها فانني انقل اليكم ما دار همساً طوال الاشهر الماضية من شكاوى رجال الصحافة الذين باتوا يشعرون بان وزارة الاعلام تمارس عليهم دور الرقيب مما يدعوني للطلب من الحكومة ايقاف هذه الممارسات الخاطئة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : لا يفوتني بهذه المناسبة ان احيي ما جاء في خطاب العرش السامي من تقدير واعتزاز قائد الوطن وبانيه لمنتسبي الجيش العربي، القوات المسلحة الاردنية واجهزة الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني فهم وبحق كما وصفهم جلالة القائد الاعلى فرسان الامة ورجالها الصادقون الشرفاء فلهم منا جميعاً كل دعم وتقدير واكبار.

وختاماً اسأل المولى عز وجل ان يبقى الاردن واحة امن واستقرار في ظل القيادة الهاشمية التي قدمت عبر مسيرتنا الخيرة الفكر النير والبصيرة الثاقبة والتضحيات الجسام.

قال تعالى : «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم.

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور عارف البطاينة، الكلمة الان السيدة توجان فيصل، والمتحدث الذي يليها السيد جميل الحشوش.

السيدة توجان فيصل :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

ان ما نقوم به اليوم هو أخطر مهمة بين مهامنا كافة فنحن الذين اختارنا الشعب لنقرر باسمه كيف تدار اموره وهذا هو معنى الديمقراطية ـ لا لنتولى هذه الادارة بانفسنا وانما نوكل بها بدورنا جماعة اخرى هي السلطة التنفيذية بان نعطيها ثقتنا. وبالطبع نحاسبها لاحقاً إذا اخطأت او حادت عن الصواب. الا ان ملاحقة الخطأ بعد ان يتم، كما عرفتم بالتجربة السابقة، امر صعب ويستنزف الكثير من الوقت والجهد الذي كان يمكن ان يبذل فيما هو اجدى كما ان اثار الخطأ او الفساد لاتنمحي بازالة مصدره، وليست مديونيتنا التي نئن تحت ثقلها إلا مثالاً واحداً من نتائج بعض الخطأ وبعض القصور او التقصير وبعض الفساد، ليس الا.

ومن هنا فان الحذر في اتخاذ القرار والدقة في الامتحان ليستا نوعاً من التشدد والمغالاة، بل هو واجبنا الذي نامل ان يتفهمه اخوتنا رئيس واعضاء الحكومة المكلفة، والذين نكن لهم جميعاً الاحترام، ولكن للعديد منهم مايزيد على الاحترام وهو الاعجاب والتقدير. ومع ذلك لانملك الا ان نعاملهم كفريق واحد تحدد ملامحه الرئيسية بمجمل ملامح افراده من جهة وتوجهات ومواقف رئيسه من جهة اخرى.

اما الشق الثاني من تقييمنا لهذا الفريق، وهو برنامجه الذي يترجم نواياه وخطة عمله والتزاماته امامنا كمجلس للشعب، فقد حاولنا ان نقنع الرئيس المكلف بتقديمه منفصلاً عن خطاب العرش في الحوار الذي دار في هذا المجلس حول دستورية اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً للحكومة، ولكن اصرار الرئيس المكلف على الخطاب جعل العديد منا يتوقف عن متابعة الحجة الدستورية لاننا ايقنا ان الحكومة تصر على الاحتماء بخطاب العرش، مع ان شعبية جلالة الملك تظل خاصة به ولا تجير لغيره، ومع ان ما ورد في خطاب العرش اذا اخذ كبيان وزاري لايعكس ملامح هذه الحكومة بالذات. فما ورد في خطاب العرش من منجزات مثلاً ليس بالضرورة منجزات او حتى توجهات لهذه الحكومة قصيرة العهد بتولي السلطة، انما هي منجزات تراكمية لحكومات سابقة، وتوجيه عام صادر عن رأس الدولة لم تزد هذه الحكومة على ان اعلنت التزامها به، وغني عن القول ان اعلان الالتزام هذا بديهية وشرط مسبق لقيام اية حكومة اصلاً.

وحين لا تقدم الحكومة بيانها الخاص، اي حين لا تعد بشيء جديد مستقبلي، فانها لاتبقى لنا سوى اداءها القديم المجرب ليصبح المعيار الوحيد سواء في قياس قدرتها على الاداء المستقبلي، او في تلمس التزامها الفعلي بما ورد من توجيهات في خطاب العرش عند مباشرتها التطبيق الفعلي لسلطاتها اذا حازت الثقة وليس هذا المقياس، يا حضرات السادة النواب، مقياساً او مؤشر بسيط. فما مارسته الحكومة هذه في هذه الفترة القصيرة، بغض النظر عن كمه وامتداده الزمني، فانه كبير جداً وخطير جداً في نوعه وعمق اثره على مختلف الاصعدة.

فمن اهم ما قامت به هذه الحكومة دون الحكومات السابقة انها تبنت خطة إدارية جديدة اعتمدت لامركزية الادارة في المحافظات، وبغض النظر عن الجدوى الموضوعية للخطة ذاتها، فان الحكومة نفذت خطتها هذه بان جيرت جزءاً من سلطات العديد من الوزارات الى المحافظين والحكام الاداريين، وهم في الواقع موظفو وزارة واحدة هي وزارة الداخلية، وتسرعت الحكومة في هذا الاجراء قبل ان تعيد تحديد علاقة الوزارات ببعضها البعض، وسلطة كل منها، بل ـ وهذا هو الاهم ـ تاريخ كل منها، فزادت بذلك من سلطة الحكام الاداريين الذين أثقلوا مسيرتنا في مراحل عدة بتجاوزات عرفية مازال الكثير منها مستمر حتى الان، وذلك بدلاً من وقبل ان تعزز سلطة المجالس المنتخبة في هذه المحافظات والتي يجب ان تكون العماد الاول في عهد الديمقراطية، ووصل الامر بها الى الدعوة إلى ان يكون نواب المحافظات اعضاء في المجالس الاستشارية للحكام الاداريين!!.

فهل يعقل، يا حضرات النواب، ومهما ساقت الحكومة من مبررات تبدو براقة من الخارج، ان تصبح الوزارة التي مازالت تستعصي على المرحلة الديمقراطية وتعاند دخولها باكثر من ممارسة نعرفها جميعاً، واعني وزارة الداخلية، ان تصبح هذه الوزارة سيدة الوزارات وحلقة الوصل الاولى والكبرى ببقية الوزارات، وعنق الزجاجة التي تمر بها كافة الخدمات الاساسية والتي كان العديد منها محيداً وخارج لعبة العصا والجزرة حتى في الفترة العرفية؟؟ هل يعقل ان نأتي الان ونخلط ما يسمى ـ تجاوزاً ـ «الاعتبارات الامنية» بكافة مناحي الحياة الخدمية البسيطة والضرورية؟ وهل يعقل ان يصبح نواب الامة مجرد مستشارين عند بعض موظفي وزارة الداخلية؟!.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام :
هذه الحكومة التي لم تحقق شيئاً فعلياً في مجال حل مشكلة البطالة او تحسين الدخول، او التخفيف من وطأة الفقر، قامت برفع اسعار بعض اهم السلع الاساسية ومنها الوقود المستعمل في تدفئة الفقراء وهو الكاز، وعدد من المواد التموينية الاساسية بنسبة تتراوح بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة. وهي نسبة تشكل خروجاً صريحاً على ما حدده خطاب العرش من ضبط للغلاء في حدود ٤,٥٪، ونحن نعرف كربات وأرباب اسر، ما تبع هذا الموقف من قبل الحكومة من رفع لاسعار كافة السلع والمواد الاخرى التي هي اساسية ايضاً لمعيشة الانسان الحضارية او حتى شبه الحضارية، وبنسب تقارب هذه او تزيد ولم تحرك الحكومة ساكناً لضبط هذا الارتفاع او تحاسب من قام به او حتى تبرر لنا حدوثه!! وها نحن على اعتاب شتاء جديد، واذا نسي مترفونا فإننا نذكرهم بان الشتاء الماضي شهد حالات مجاعة ومرض تسببت بحالات وفاة غير معترف بها رسمياً، وشهد ايضاً حالات موت جماعي لاسر بأكملها اختناقاً بسبب عدم توفر وسائل التدفئة السليمة، وهي حالات ولو انها

فرضت الاعتراف بها لفظاعتها ولكنها للاسف لم تفرض البحث الجاد في اسبابها وعلاج هذه الاسباب، وإلا لما جاءت بالذات خطوة زيارة سعر وقود التدفئة قبل خطوة علاج حالات الفقر هذه او حتى حصرها بدقة وموضوعية لمحاصرة احتمالات تعرضها لذات الكوارث والمآسي ثانية!!.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام:
وفي الحديث عن الوحدة الوطنية ومدى ايمان والتزام الحكومة بها نذكر اولاً ان الاردن كان دوماً مجسداً لهذا الشعار حتى قبل ان يرفعه بهذا الاصرار مؤخراً بسبب ظروف سياسية طارئة حاول البعض استغلالها للنيل من هذه الوحدة ذلك ان الاردن، منذ قيامه كان بوتقة صهر للعديد من العرب وغير العرب من اصول ومنابت وعقائد متعددة جمعهم ايمانهم بهذا البلد واجواء الحرية ورسالة الوحدة والتحرير القومية التي جسدتها قيادته، وساوى بينهم دستور لم يفرق في حق المواطنة وواجباتها بناء على عرق او دين أو اصل او منبت جغرافي للجدود ومن هنا فإن اصرار الحكومة الحالية على متابعة اجراءات بدأت في عهد الحكومة السابقة، بل بالاحرى تفعيل هذه الاجراءات التي تقوم على النبش في اصول بعض من يحمل الجنسية الاردنية بحكم الدستور والقوانين المبنية على هذا الدستور، ومصادرة او الانتقاص من هذا الحق الدستوري لهؤلاء وحرمانهم حتى من حق اللجوء إلى القضاء لينظر في مظلمتهم، وكل ذلك تحت حجة (السيادة) كما تريد الحكومة ان تفهمها، وكأن سيادة الاردن اصبحت مهددة من ابناءه ومن الذين ساهموا في بناءه وليس من الذين يحاولون املاء ارادتهم على الامة من خارجها، اقول ان هذا الاجراء الذي يتم باسم السيادة الوطنية هو بحد ذاته خرق سافر للوحدة الوطنية.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام :
اذا كانت هذه الحكومة، كما سبق وذكر عدد من زملائي الكرام، لم تقدم لنا من برامج وانجازات سوى ما اعتبرته انجازاً في مباحثات السلام، فاننا نحتفظ لانفسنا بحق التقدم بتقييم مغاير تماماً لكل ما تم منذ بدء هذه العملية. واذكر هنا انني كنت شخصياً ضمن معارضي هذا التحرك منذ بداياته في مدريد، وليس معارضة للسلام، فليس فينا من لايتمنى ان يحل السلام بارضنا وبالعالم كله، ولكنه اعتراض على التوقيت والالية وانني الان، اذ اوثر ان اقيم العملية باكملها وبشموليتها العربية وليس بمنظار قطري، ارى ان المسؤولية عن كل ما نتج عنها وعلى كل مسار، تظل جزئيا على الاقل مسؤولية كل من بدأ بتحريك العجلة اصلا في وقت كان التحرك فيه في هذا الاطار خطأً في نظر بعضنا، ولم يتم لهذا البعض في الحكومات المتعاقبة وفي هذه الحكومة، حرية التعبير الكافية المتعادلة، وبالتالي حق المشاركة بالحجم الذي يمثلونه في القرار الوطني الجماعي.
واضافة إلى التهميش الاعلامي الذي عانينا منه، فاننا عانينا ايضاً من تعتيم على الحقائق واحتكار للمعلومة من قبل الفريق المفاوض

الذي ابقانا في العتمة فيما يخص الكثير مما كان يجري.

وإذا كان بعضنا الان، وبعد ان اصبحنا نواباً قدمت له بعض التبريرات والمعلومات، فاننا نحتفظ بحق الشك المشروع في دقة اية معلومة او مبرر لا يطرح امام الاعلام لتكون لكافة الاطراف حق تأييده او تفنيده او البحث فيه، فنحن لانشارك دولة الرئيس المكلف اعتقاده بان الاعلام لايجب ان يقود السياسة وهو رأي ابداه في لقاءه معنا كتجمع فالاعلام هو اولاً مصدر المعلومات الاساسي لكافة الناس، وهو ثانياً منبر الحوار الحر البناء للجميع وليس للنخبة فقط نواباً ووزراء وفرق تفاوض والبديل عن سياسة لا يشارك فيها الاعلام ويقودها الرأي العام هي سياسة يقودها رأي فردي او فئوي.

وعلى اية حال، لم تكن هذه هي الحالة الوحيدة التي تم القفز فيها عن حقوق الاعلاميين والحد من حرياتهم وتسلط الرأي الواحد عليهم، والذي لم يتجاوز رأي الحكومة واحياناً رأي بعض من نجح في منافسة الحكومة على هذا الاحتكار بأساليب هي ايضاً غير ديمقراطية اقول هذا عن تجربة كإعلامية لاكثر من عقدين قبل ان اكون برلمانية، وليست الاشهر الستة الاخيرة خير هذين العقدين بمقياس ان هذا عهد ديمقراطية وما سبقه كان عهد عرفية، وان كانت السنوات الاربع الماضية افضل فعلاً بالمقياس العام، وهذا ما يجعلنا نقول انه حتى الديمقراطية المفتوحة تظل كنزاً يجب الحفاظ عليه كما تجب تنميته.

واذا كانت احدى اهم منزلقات ما سمي بالمسيرة السلمية انها سمحت بطرح مفهوم اقليم شرق اوسطى يضم تركيا واسرائيل، ويستثني العراق المحاصر، فان هذا في رأيي المتواضع تكريس لحصار العراق لا يتفق مع ما يعلنه الاردن دوماً من التزام بالسعي لرفع هذا الحصار الجائر، ولاكون اكثر تحديداً، فانه مما يؤخذ على هذه الحكومة بالذات انها مهدت لفئة دون غيرها سبل الاستفادة من هذا الحصار والاتجار به وعليه، ولعل الاجدى هنا من لوم الحكومة ومحاسبتها ان اتوجه إلى زملائي في المجلس الكريم بطلب توحيد جهودنا كممثلين لشعب لا يرضيه هذا الحال لرفع الحصار فعلاً عن العراق الشقيق لا لمجرد الدعوة له في خطبنا وشعاراتنا.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام :
انني اذ اسجل عميق تقديري لمعالي الدكتورة ريما خلف وثقتي التامة بقدرتها على القيام بمسؤوليات الوزارة الموكلة اليها خير قيام فانني لا اعتبر مجرد تعيين امرأة في منصب سياسي قيادي دليلاً على توجه صادق لانصاف المرأة، ولا بادرة لتصحيح ما لحق بها من غبن، فتعيين امرأة واحدة ينصف هذه المرأة القديرة، ولكن اعطاء الفرصة للكفؤات على كافة مستويات المسؤولية وتعديل القوانين التي تنتقص من حق المساواة التي منحها الدستور للمرأة هما الاجراءان الكفيلان بانصاف القطاعات العريضة من نسائنا، وهو مالم تحُرك هذه الحكومة، وقبلها الحكومات

السابقة، ساكنا من اجل تحقيقه.

ولكن هذه ليست الحالة الوحيدة التي يهمّش فيها الدستور او يخرق بالخروج على نصه او روحه من قبل هذه الحكومة، فقد تم مثل هذا الخرق في شأن اخطر بكثير وهو الشأن الديمقراطي، ونحن مجلس جل اعضاءه ناضل وعانى سنوات من عمره وهو يدعو للديمقراطية، والديمقراطية هي التي وضعتنا في هذا الموقع اليوم.

ولاشير الى بعض تجاوزات الحكومة على الدستور وعلى الديمقراطية اذكر بالمادة ٥٤ ـ فقرة ٣ من الدستور موضع الخلاف في الجلسة السابقة بين رئيس الحكومة وبعض الزملاء النواب وتنص المادة على انه «يترتب على كل وزارة تؤلف ان تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقداً وان تطلب الثقة على ذلك البيان، واذا كان المجلس غير منعقد او منحلاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة» انتهى الاقتباس.

اي ان هذه المادة تحاول علاج مشكلة لا شرعية اية وزارة لاتحصل على ثقة مجلس النواب بان تحدد لها موعداً أقصى للحصول على هذه الثقة، وتغطي فترة عدم توفر هذه الغطاء الشرعي بمظلة الملك الذي هو السلطة العليا دائمة الشرعية في البلد، وذلك الى ان ينعقد مجلس النواب فتؤول إليه صلاحية اعطاء او حجب الثقة. اي ان المادة في نصها وروحها تقرر لا شرعية الحكومة بلا ثقة وهي مادة تقر ضرورة الحصول على الشرعية من مجلس النواب وليس الحالة العكسية التي خلقتها الحكومة حين بادرت بالتنسيب بحل المجلس الذي كان يجب ان ينعقد لا ان يحل ليصبح وجود الحكومة شرعياً.

ومما يؤكد هذا التفسير الذي ذهبت اليه الفقرة ٣ من المادة ٥٤ ما ورد في الفقرة ٢ من نفس المادة والتي تنص على انه «يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام اذا طلب ذلك الوزير المختص او هيئة الوزارة ولايحل المجلس خلال هذه المدة».

وواضح هنا من تحديد التأجيل بمدة بهذا القصر، وهي عشرة ايام فقط، وبالنص على عدم جواز حل المجلس خلال هذه المدة ان مقصد واضعي الدستور الواضح الجلي هو عدم جواز حل المجلس النيابي بسبب التخوف من عدم اعطاء الثقة للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي الذي حل لاجله المجلس السابق، اضافة إلى رغبة الحكومة في تمرير تعديل قانون الانتخاب في غياب المجلس التشريعي ولدي من منطق الوقائع والبينات ومن اقوال دولة الرئيس المكلف ما يثبت صحة السبب الذي اوردته لحل المجلس.

اما السبب الذي اعلنته الحكومة عندما قامت بالحل فهو سبب غير وارد وغير مقعول لانه ببساطة غير دستوري. فقد قالت الحكومة آنذاك انها حلت المجلس لعدم جواز نزول اعضاء البرلمان لانتخابات ثانية. وهذا مناقض للدستور حيث ان المادة ٦٨ ـ ١ تنص على ان «مدة مجلس النواب اربع سنوات شمسية تبدأ

من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية» وتشير الفقرة الى جواز تمديد مدة المجلس من قبل الملك وليس اختصارها والفقرة ٢ من نفس المادة تنص على انه «يجب اجراء الانتخابات خلال الشهور الاربعة الاخيرة من انتهاء مدة المجلس، فاذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس او تأخر بسبب من الاسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد» انتهى الاقتباس.

وبما ان النص الدستوري قد نص على وجوب قيام المجلس لاربع سنوات شمسية ووجوب اجراء الانتخابات في فترة هي من ضمن هذه السنوات الاربع ، فان التجاوز على الدستور هنا في اجراءات الحكومة لا لبس ولا مجال لشك فيه، والتجاوز على الدستور وخرقه هو خرق للديمقراطية.

وهذا الخرق لم يقتصر على حل المجلس بل تجاوزه إلى اصدار قانون مؤقت دون توفر الشروط الدستورية كما نصت المادة ٩٤ ـ ١ وهي كون المجلس منحلاً او غير منعقد وفي امر يستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لاتحتمل التأخير، فالتدابير الخاصة بالانتخابات لم تكن طارئة، والحكومة تعرف كما نعرف جميعاً ان هذه الانتخابات اتية قبل اربع سنوات من موعدها والتدابير التي يمكن ان تؤجل اربع سنوات يمكن ان تؤجل بضعة اشهر اضافية حتى يأتي مجلس جديد يقوم بالتعديل، اضافة الى ان غياب المجلس القديم كان مفتعلاً وقسرياً فالحالة هنا ـ ولنقرب المثال من دولة رئيس الحكومة كونه طبيب ـ كحالة تجاوز اذن المريض او ولي امره في اجراء عملية جراحية مستعجلة لا مجال لتأخيرها في حالة غياب المريض عن الوعي وغياب الولي او القريب الذي يحق له ان يقبل او يمنع اجراء العملية، اما ان تضرب المريض على رأسه فتفقده الوعي ثم تتعذر بغياب وعيه وقراره لتجري له العملية دون اذنه او اذن وليه فتلك ممارسة تخرج عن انسانية الطب وواجبه إلى حقل الجريمة، وكذلك اجراء الحكومة في تعديل القانون بعد حل مجلس النواب يكون قد خرج من حقل تفعيل وتطبيق واحترام المساواة الدستورية إلى اغتيال الدستور.

ولا حاجة لمزيد من بيان التجاوز على الديمقراطية في مرحلة ما بعد اصدار القانون وهي مرحلة التسجيل وتوزيع البطاقات والانتخابات، فتلك فترة عادت فيها وزارة الداخلية وعاد عدد من الحكام الاداريين الى رحلة العرفية، وكلنا كنواب وناخبين نعرف تفاصيل صداقاتنا مع الوزارة في هذه الامور ونعرف معاناتنا من اجراءاتها، واؤكد انه لولا حرص جلالة الملك شخصياً ومتابعته لتفاصيل ما كان يجب ان يشقل بها وقت سيد البلاد لما تحقق الحد الادنى من النزاهة لهذه الانتخابات ولما اتيح لغالبية من دخل المعركة بنظافة وشرف ان ينجح فيها، ومع علمي بان شرفاء وقديرين اخرين لم يوفقوا في اجتياز عنق الزجاجة هذه، ومع احتفاظي بالحكم النهائي على درجة نزاهة الانتخابات لحين بيان نتائج عمل لجان الطعون، فانني كبقية زملائي اؤكد على ضرورة منع تكرار ما حدث نهائياً ، وذلك بالاسراع في تعديل قانون الانتخاب الحالي بما يضمن اعلى قدر ممكن بشرياً من العدالة والنزاهة والديمقراطية.

ولان الديمقراطية، حضرات الزملاء الكرام هي الحل، وهي التي امنا بها قيادة وشعباً ونواباً، وهي التي افرزت هذا المجلس، وهي التي تتيح لنا ان نقف هذا الموقف باسم الشعب وامام الشعب فانني اتمنى ان لا نخذل نفسنا وناخبينا وان نكون فعلاً خيرة الخيرة التي لاتتنكر للرحم الذي انجبها فتعطي الثقة لحكومة اثبتت ان قناعاتها في نهج الحكم لا علاقة لها بالديمقراطية وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة توجان فيصل، الكلمة الان للسيد جميل الحشوش والمتحدث الذي يليه السيد ضيف الله المومني.

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

من ارض المعاناة، ومن اعمق نقطة على وجه الكرة الارضية، اقف هذا اليوم، مشرفاً بالثقة والامانة التي اولاها اياه، شركائي في معاناة يعود زمنها إلى عمق التاريخ الحديث.

انني ايها السيدات والسادة امثل اكثر فئات الشعب معاناة من التمييز على المستويين، الشعبي والحكومي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

كان الحسين، وسيبقى ويحكم جذوره الهاشمية، رمزاً عربياً واسلامياً، تتطلع فئات الشعب التي امثلها، ان تسير الحكومات في المستقبل على الاسس التي وضعها جلالته في خطابه السامي، لتصحيح المسيرة، وليأخذ كل ذي حق حقه تمشياً مع قوله حفظه الله، ومتعه بموفور الصحة والعافية: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

من ثوابت الحسين والمنطلقات التي ارساها جلالته على مدى الاربعين عاماً الماضية والتي عاد وكررها في خطابه السامي فانني ابدأ مناقشتي لبرنامج الوزارة الحالية :

اولاً : في المجال السياسي : لقد حبانا الله بقيادة امنية، امتزجت فيها الجذور الهاشمية مع خبرة الحسين الطويلة على مستوى العالم، حيث اصبح ينظر اليه دولياً بانه اوسع قادة العالم اطلاعاً على الشؤون الدولية، ولذا فانني وبكل امانة، ومادام الحسين يوجه سياستنا الخارجية فانني على ثقة كاملة باننا في ايد قادرة وامينة، وسنبقى كذلك، كما اتطلع بصدق إلى ان يتولى جلالة الحسين قيادة السفينة العربية لاعادة اللحمة بين الاشقاء وليتمكن من ازالة الظلم والحصار الجائر عن شعب العراق الشقيق.

ثانياً : في قضية فلسطين : ان قضية فلسطين، الارض وما عليها من اناس ومقدسات، هي قضية العرب والمسلمين الاولى، ويكفينا ضمانة قول الحسين في خطابه السامي : (اما المقدسات في قدس الاقداس،

مهوى افئدة جميع المؤمنين بالله من اتباع الديانات السماوية الثلاثة، فاننا لا ، ولن نعترف بسيادة عليها الا لله سبحانه وتعالى).

وكذلك قوله : (واننا لن نفرط او نسلم بمسؤولياتنا الدينية والتاريخية في القدس، وتجاه الاوقاف والمقدسات الاسلامية في فلسطين للمجهول).

ثالثاً : في الوضع الداخلي : ان دعاة التفرقة، ودعاة الوطن البديل، هم اعداء لهذا الشعب ومتآمرون على مصيره ومقدراته، فالفلسطينيون والاردنيون شعب واحد انحدروا من نفس الاصول والجذور، وعاشوا في ضفتي الاردن الخالد كعائلات وعشائر لا يفرق بينها الا اماكن سكناها، كما هي الحال الان بين اخ يعيش في عمان واخ يعيش في الكرك، حتى جاء الاستعمار لينبت بذرة التفرقة بيننا، مثلنا في ذلك، مثل بقية اجزاء العالم العربي والعالم الثالث الذي خضع لسيطرة الاستعمار. انني ايها السيدات والسادة لست مع المثل القائل (الاردنيون والفلسطينيون شعبان بينهم علاقة مميزة) انما انا مع القول بان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد عاشوا وسيبقوا يعيشون على ضفتي الاردن).

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: من منطلق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذي ركز عليه جلالة الحسين، ويشمل ذلك كافة الاردنيين، من شتى المنابت والاصول فاننا في هذا البلد الامين، نعتز ونفتخر باننا، وتحت الراية الهاشمية لانفرق بين عربي وعربي، او عربي ومسلم ونؤكد على ضرورة تكافؤ الفرص، لا فرق بين مواطن واخر في تسلم الوظائف العامة وخاصة المناصب العليا، ويجب ان يكون المقياس الوحيد هو الكفاءة وما قدمه كل شخص في خدمة وطنه وشعبه ومليكه، لا يفضل من هو من خارج المنبت او الاصل الاردني والفلسطيني على غيرهم او العكس.

دولة الرئيس حضرات النواب: طالما سمعنا، وسنسمع الكثير الكثير عن التطوير الاداري وكما قال الحسين في بناء الدولة العصرية المنيعة، ولكننا لانزال نرى الحكومات المتعاقبة تضع الشعار دون التنفيذ، واسمحوا لي ان اقترح ان اولى خطوات التطوير الاداري يجب ان تبدأ في تخفيض عدد الوزارات الهائل والذي لا يتفق ابداً مع حجم هذا الوطن حيث يعيش على ارض هذا الوطن حالياً اكثر من مائتي وزير ووزير سابق والذي لايحاكيه الرقم الموجود في امريكا او بريطانيا او روسيا وغيرها من الدول الكبرى، كما انه من اولى معطيات التطوير الاداري ان تتحول بعض الوزارات الحالية إلى مؤسسات عامة يديرها اكفاء وتبقى سياساتها ثابتة، لاتخضع لتغيير الحكومات واهواء الوزراء حتى يسير هذا الوطن على اسس ثابتة في مجالات التربية والتعليم والصحة والزراعة والمياه والري، والطاقة والاشغال العامة وغيرها من الشؤون التي يجب ان تسير حسب معطيات ثابتة تعود بالنفع على الوطن والمواطن وتبقى الوزارات التي يمكن ان تتغير في ظل التعددية السياسية

كوزارة الخارجية والداخلية والمالية وغيرها.

رابعاً : في مجال الخدمات : أ - في مجال التعليم : من منطلق المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص فانني اتساءل، اين المساواة بين ابناء الاغوار الجنوبية والبادية بخاصة، والجنوب عامة مع مناطق اخرى من المملكة في هذا المجال؟ كلكم يعلم : ان خيرة المعلمين والاساتذة تتواجد في المناطق الاكثر نمواً وحيث تتوفر كافة الخدمات وظروف الحياة الشبه مخملية. انني ارى ان على اي حكومة تريد ان تترجم ثوابت الحسين على الارض، عليها ان تعطي امتيازات كبيرة، مادية واسكانية، وحتى حقوق تقاعدية اشبه بحقوق العسكريين لتشجع (خيرة الخيرة) من المعلمين لهذه المناطق التي تعتبر نائية وظروف معيشتها صعبة، كما يجب على الحكومة ان توفر الابنية الملائمة للمدارس مراعية في ذلك ظروف البيئة والمناخ لتنهض بهذه المجتمعات على المستويين التعليمي والاجتماعي.

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لاذان المغرب

- وبعدها اكمل السيد جميل الحشوش كلمته.

السيد جميل الحشوش : دولة الرئيس، حضرات النواب : انني متأكد ان معظمكم لا يعلم انه لايصل إلى مرحلة التوجيهي في الاغوار الجنوبية الا واحد من كل عشرة ولا ينجح في مرحلة التوجيهي الا نسبة واحد من كل خمسة ولا يدخل الجامعات الا نسبة واحد من مائة ممن يلتحقون في المدارس.

ب - في مجال الرعاية الصحية : من منطلق المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص، فانني اتساءل اين المساواة بين هذه المناطق والمناطق الاخرى في هذا المجال حيث لا تتوفر لابناء هذه المناطق الامكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة وابنية لتتم معالجة معظم الحالات المرضية وفي الموقع دون تعريض المرضى لخطر الموت بنقلهم من اماكن سكناهم إلى المراكز الموجودة في الاماكن الاكثر حظاً، ولهذا لا بد للدولة ان تعطي نفس الحوافز التشجيعية التي ذكرتها في الفقرة السابقة لتوفير النخبة في مختلف الاختصاصات وكذلك اقامة المستشفيات والمراكز الصحية المتطورة لتتلائم وظروف الجو السائدة هناك.

دولة الرئيس، حضرات النواب: لايفوتني في هذه المناسبة ان اؤكد على ضرورة ان تعمل الحكومة وبشكل جدي وعاجل على ان تشمل مظلة التأمين الصحي كل مواطن ومواطنة، بغض النظر عن موقعهم او حالتهم الاجتماعية او الوظيفية.

ج - في مجال الزراعة : الزراعة، ايها السيدات والسادة، هي العمود الفقري لاقتصادنا المحلي، فمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، لماذا لايعطى المزارعون والزراعة نفس الفرص والحوافز التي تعطى للصناعة والصناعيين خاصة في مجال شركات التأمين، فالزراعة معرضة اكثر من الصناعة بكثير للنكسات نتيجة لتقلبات الطقس والافات الطبيعية ولذا لا بد من

تأسيس شركات تأمين عامة او خاصة ليطمأن المزارع إلى قوت اولاده وسداد ديونه المتراكمة، كما لابد من اقامة مشاريع اسكان حقيقية ومناسبة للمزارعين في تجمعات سكنية صغيرة وبهذا تشجع اهل الارض المشتتين في انحاء المملكة للعودة لزراعة ارضهم خاصة بعد اطمئنانهم على توفر التعليم المناسب والرعاية الصحية، لهم ولابنائهم وكذلك توفير التأمين الزراعي المناسب.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: لا بد من التنويه في هذا المجال، ان مزارعي الاغوار الجنوبية طالبوا، بدون جدوى ومنذ زمن بعيد، بتأسيس اتحاد للمزارعين اسوة باتحاد مزارعي الاغوار الشمالية والوسطى، مما يجعلنا نتسائل مرة اخرى : اين المساواة؟ واين تكافؤ الفرص؟

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: يعتبر التسويق من اهم عناصر الزراعة واكثرها تأثيراً على واردات المزارعين ولكنه في بلدنا مع الاسف الشديد يسير بطريقة عشوائية لابل ومشبوهة في بعض الاحيان ولا بد من النهوض بمستوى مؤسسة التسويق من الناحيتين الفنية والادارية لتتمكن من خدمة الزراعة والمزارع على اكمل وجه.

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين : ان محافظات الجنوب تعاني وبشكل ملحوظ من عدم فعالية وزارة الزراعة في موضوع استطلاح الاراضي والطرق الزراعية اما العذر الذي يسمعه كل مزارع انه لاتتوفر في المحافظة جرافات وآليات كافية للقيام بالاعمال المطلوبة حتى ان الزائر لهذه المحافظات يشاهد اثار الفيضانات التي جرت في الجنوب قبل عامين ونصف ولم تقم الحكومة بالاجراءات الوقائية المطلوبة في مجاري السيول بما يكفي لوقاية الاراضي من فيضانات مستقبلية.

ان ما يطلب من الحكومة بالاضافة إلى كل ذلك ان تستثمر اموالاً مناسبة في مجال البحوث الزراعية لتتوفر للمزارع الاردني كافة متطلباته من بذور وادوية ومواد اخرى باسعار مناسبة مما سيؤدي بالطبع الى توفير العملة الصعبة وتطوير الخبرة الزراعية في الاردن لتقدمها بدورها الى دول اخرى قد تكون بحاجتها خاصة وان طبيعة الارض تختلف بين منطقة واخرى من الاغوار إلى الصحراء مروراً بالمناطق الجبلية والسهلية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: اننا جميعاً مهتمون في موضوع الامن الغذائي، فهذا شأن استراتيجي لابد لنا من التأكيد عليه، والتأكد من ان الحكومات المتعاقبة توليه اهتمامها ورعايتها القصوى، فلا يجوز ان يكون امننا الغذائي رهينة بايدي الاجانب وتقلبات الاسعار والجشع. وفي هذا المجال فانني اذكر ان الدولة قامت منذ بضع سنين بتأجير اراض في الجنوب لشركات خاصة، وباسعار رمزية من اجل إنتاج الحبوب الضرورية لأمن المواطن الغذائي، ولكن هذه الشركات الخاصة قامت بزراعة الفواكه والخضار لان ذلك يوفر لها الربح الاوفر، ضاربة عرض الحائط بمصلحة الوطن

والمواطن، ولا زلنا مع الاسف، وفي احسن الحالات نستورد اكثر من ثلثي حاجتنا من الحبوب والاعلاف.

د ـ في مجال البطالة والفقر : من نفس منطلقات الحسين، المساواة وتكافؤ الفرص، انني اتساءل ماهي الحلول التي تطرحها الحكومة لحل معضلة البطالة والفقر، حيث ان برنامجها يركز على مؤسسات العون الاجتماعي ورغم ما في ذلك من نظرة انسانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين إلا انها تخلو من الحفاظ على كرامة الانسان والذي قال عنه الحسين انه «اغلى ما نملك» لابأس، ايها السيدات والسادة من ان تقوم هذه المؤسسات بمساعدة من لايستطيع العمل ولكنها لاتتفق وكرامة انسان قادر على العمل، فلا مناص من تأمين العمل الشريف لكل اردني قادر عليه، وفي رأيي ان جزءاً هاماً من الحل، يكمن في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واعادة النظر في التقاعد الذي يجري في سن مبكر بالاضافة إلى التوسع في نشاطات صندوق التنمية والتشغيل وكذلك التدريب المهني بدلاً من التركيز في سياستنا التعليمية على التدريس الاكاديمي.

هـ ـ في مجال البيئة والسياحة والشباب : من منطلق المساواة وتكافؤ الفرص، ماهي الخطوات التي اتخذتها الدولة او تنوي اتخاذها في مجال البيئة بالنسبة للاغوار الجنوبية اسوة بالمناطق الاخرى من المملكة، لقد خرجت علينا دائرة البيئة بدراسات وتحليلات كثيرة عن مناطق متفرقة من الاردن حول التأثيرات البيئية بسبب تلوث الهواء والماء لاسباب تواجد المصانع والاليات، ولكنني لم اسمع باية دراسة حول البيئة في الاغوار الجنوبية من حيث التأثير المباشر للمناخ على حياة المواطنين هناك، فبالاضافة إلى نشاطات البوتاس توجد هناك مشاكل مناخية يجب معالجتها بشكل جذري. لتوفير الوقاية الصحية للمواطنين . وفي مجال السياحة فان مناطق الاغوار الجنوبية تستطيع ان توفر مراكز سياحية شتوية مثالية اذا ما قامت الدولة بتأسيس المراكز المناسبة للسياحة الداخلية والخارجية، خاصة وان الجميع يعرف ان مياه البحر الميت، وطينته يمكن استغلالها لاغراض علاجية يمكن ان تجلب اليها السواح والمرضى من كافة انحاء العالم مما يعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي بالخير العميم.

وفي مجال الرياضة والشباب ومن منطلق المساواة وتكافؤ الفرص اين المساواة بين محافظات الجنوب والمناطق الاخرى من المملكة في هذا المجال، حيث لاتزال الاندية الرياضية والمراكز الشبابية تقع في اخر سلم اولويات وزارة الشباب، دعماً وتجهيزاً، فهل يجوز ايها الاخوة ان تخلو مساحة تقدر بثلاثة ارباع المملكة من مدينة رياضية؟

و ـ في موضوع المؤسسات والشركات المتواجدة في الجنوب : من منطلق المساواة وتكافؤ الفرص، فانني اتساءل عن الدور

الذي تقوم به المؤسسات في تنمية المجتمع الحالي، وكما هي الحال في مثيلاتها في مختلف المناطق الاخرى من المملكة، فهل قامت مثلاً، جامعة مؤتة بنفس القدر مما قامت به جامعة اليرموك في محافظة اربد؟ وانني بكل صدق وامانة اقولها عالية مدوية ان جامعة مؤتة لاتدري ان هناك اغوار جنوبية، وان كانت تدري فالمصيبة اكبر.

اما بالنسبة للمؤسسات الأخرى، فالجنوب ايها السيدات والسادة، يوفر للمملكة معظم ما تحصل عليه من العملة الصعبة، كمردودات للمصادر الطبيعية، مثل البوتاس والفوسفات والاسمنت الابيض، والزجاج والصادرات الزراعية وغيرها وكذلك كمردودات اقتصادية من النقل (ميناء العقبة) والسياحة في البتراء وغيرها كقلعة الكرك وصخور رم.

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين: من منطلق قول الحسين في خطابه السامي إلى هذا المجلس الكريم (ان موازنة هذه الدولة ستكون موازنة محافظات) فانني اكتفي في كلمتي هذه بالقول، انه مادام هذا توجه الحسين، فانه من الاولى ان تنعم كل محافظة بجزء كبير من وارداتها الاقتصادية، وانني ايها السيدات والسادة، اذ أطرحُ ما أطرح، فانني لا احسد المحافظات الاخرى ولكنه يطرح من منطلق ان محافظات الجنوب لم تحظى بالدعم الذي تستحقه حسب مواردها ومساحتها وتضحياتها ومن مبدأ : «اذا كنتم اخوة فتقاسموا» ورجوعاً للقول الشعبي : «حواس السم يذوقه».

ز ـ في مجال البلديات والمجالس القروية :

كلنا يعرف، ان البلديات في كل انحاء المملكة تعاني من ضائقة مالية، فما بالكم بالبلديات في محافظات الجنوب؟! هل تعلمون ايها السيدات والسادة ان امانة عمان الكبرى تتقاضى اربعة بالمائة من ثمن كل صندوق خضرة او فاكهة تنتج في الاغوار الجنوبية وتباع في عمان؟! نعم، عمان عاصمة الوفاق والاتفاق، وعاصمة كل العرب، ويجب ان تحظى بالدعم والرعاية، ولكنني اوكد لكم ان ٧٥٪ من سكان الاغوار الجنوبية لم يصلوا عمان، ليس لعدم حبهم في ذلك، انما لعدم تمكنهم من ذلك، وما أطرحه هنا ايها الاخوة ان تحظى بلديات المناطق الزراعية في الجنوب وغيرها، بنصيب من الضريبة التي تدفع في سوق عمان المركزي من منطلق المساواة والحق والعدل، وما ينسحب هنا على الرسوم الزراعية ينسحب ايضاً على شركات البوتاس والفوسفات وغيرها، كرسوم طبيعية لا ان تقوم البلديات باستجداء هذه المؤسسات لدعمها ورفد مواردها المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد جميل الحشوش، اعلق الجلسة لمدة «١٥» دقيقة ثم نعود لنستأنفها بعد ذلك.

ـ وهنا رفعت الجلسة لمدة «١٥» دقيقة ثم عادت بعد للانعقاد ـ

ـ استئناف الجلسة ـ

دولة رئيس المجلس : نستأنف الجلسة، السيد ضيف الله المومني والمتحدث الذي يليه الدكتور بسام العموش.

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

«والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر». صدق الله العظيم

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء، الاخت الكريمة : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان الذي يشير للمسؤول لسلبيات ممارسة المسؤولية يكون قد أمّل كثيراً بالتصحيح والتغيير لتحل الايجابية محل السلبية فينعكس ذلك على مصلحة الوطن والمواطن. وهذا ما أشار له عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله «رحم الله امرءاً اهدى الي عيبي» لذلك اقول: ان وحدة الامة وضمان كرامتها وسعادتها رسالة عظيمة لاتنهض بها الا نفوس مؤمنة تطهرت بهدي الله فاصبحت مؤهلة لتطهير النفوس، واشير بذلك إلى دعامتين ارجو من الله ان تؤخذا بعين الاعتبار للوصول إلى ما نريد بدل مضيعة الوقت حيث الدعامة الاولى. عبادة الله وحده دون الشهوات ومن ثم طلب العون والنصر منه وحده ليس من غيره، هكذا ثبت في تاريخنا عندما كان الضعف ينتاب امتنا فترة من الزمن فتتذكر عامل الوحدة والعزة فتركن اليه فتنهض بعد كبوة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الامن النفسي والاطمئنان المستقبلي يوفران للانسان طاقة خلاقة من العمل النافع المنتج للامة والوطن، هذا عكس ما يحدثه الضيم والغبن الذي يلحق بالانسان وخصوصاً اذا احس به حيث ان كثيراً من الممارسات التي شاهدنا في العملية الانتخابية تثير كثيراً من التساؤلات، لا اريد التفصيل ابداً انما مرورا سريعاً إلى بعض السلبيات او سلبية واحدة لاننا رأينا وقوف المسؤول هنا فقط وليس هناك ايضاً لذلك فان للعدل في الممارسة دور كبير في تهدئة النفوس سواء في ذلك الحاكم والمحكوم. ولتذكر قول الفارسي الذي جاء عمر بن الخطاب فوجده نائماً فقال فيه .

امنت لما اقمت العدل بينهم

فنمت نوم قرير العين هانيها

واتابع حول هذا المعنى، اي معنى تحقيق العدالة، كيف نسمي الاستمرار بالعمل بقانون او نظام اثبت بطلانه وفشله حيث كان قد وضع اجتهاداً لخدمة المصلحة واذا به غير ذلك ومثال ذلك قانون إفراز الاراضي الذي أضّر بمصلحة المواطنين خصوصاً في المناطق التي تقل فيها ملكية المالكين فأهملت الارض من جراء تطبيق هذا القانون.

بالاضافة إلى نظام التقاعد القديم الذي يطبق على النخبة المتقدمة في السن من موظفين وضباط متقاعدين قدماء الذين لم يتوفر لهم العيش الكريم بعد ان قدموا زهرة شبابهم لهذه

الامة. هذا شيء قليل من كثير من القوانين التي لم تعد تخدم الامة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ما ارى سلسلة الحكومات التي تعاقبت على الساحة بعد حرب الخليج الا واقعة تحت ضغط الواقع الموهوم، بان الاولى لنا ان نقبل ما قد كتب علينا من اثار الحقبة الزمنية الماضية التي استطاعت توجيهنا الوجه المادية البحتة متناسين الواقع الذي يجب ان يكون عقيدة لنا وهو «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء» وشتان بين الواقعين حيث جرنا الواقع العالمي الجديد إلى مؤتمرات السلام الموهومة والذي لن يتحقق الا بعودة كل يهودي إلى المكان الذي جاء منه وهيهات ان يكون ذلك بغير الاعداد والاستعداد الايماني والجهادي.

انني اتساءل كيف نسينا معاملة الشعوب جميعاً عبر التاريخ لليهود، فان نحن نسينا معاملة رسوالله ﷺ لهم حين قال بعد نقضهم العهد واعتدائهم على امرأة مسلمة في المدينة قال رسول الله ﷺ هذه الجملة التي ارجو من الله ان تكون في الاذان الصاغية تماماً حتى تدخل إلى زوايا العقل زاوية زاوية «والله لا يساكنونا فيها بعد اليوم»، ان نسينا ذلك فكيف ننسى النظرة الامريكية لهم حيث ان فرانكلين رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي كان يغار على الاجيال الامريكية القادمة ويخاف عليهم من خطر اليهود للذلك ابدى وأبدى غيره العدل لليهود حتى يرسلونهم إلى منطقة اخرى فكانت منطقتنا كبرميل نفايات بشرية فوق الصناعية لهذا العنصر الفاسد المفسد من العناصر البشرية فمنينا نحن بالمصائب والنكبات لجيلنا واجيالنا المستقبلية.

وفي هذا المجال اذكر ببعض مواقف العزة العالية وليست الاسلامية ولكن اذكر بمواقف عزة كانت في التاريخ بمثال لمفكر فرنسي اطلق شعارا ووضعه امام حكومته لترجمته عمليا وهو بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان سنة ١٨٧٠ حيث قال «على الفرنسي ان يعيش ليثأر» احفظ هذا المثال يا اخي وهذا القول يا اخي حتى يتقيض لنا ان نأخذ من امثال هؤلاء الحكمة وهن ضالة المؤمن. فسخرت وسائل الاعلام والتربية وكل مقدرات البلد لخدمة هذا الشعار فماذا أعددنا اليوم للثأر من الهزيمة بل الهزائم والنكبات والنكسات، وهل نستطيع ان نسمي هجوم السلام ثأرا، لا اتوقع ايها الاخوة ان لنا طريقاً للثأر واحدا سلكه اجدادنا على فترات من التاريخ وثبت نجاحه كما ثبت فشل كل طريق غيره الا وهو طريق اعداد الاجيال اعداداً ايمانياً جهادياً.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : الديمقراطية الغربية التي نتغنى نحن بها شكلاً نوعاً ما، اريد ان اتحدث عن مفهوم واحد للديمقراطية الغربية المتطورة عن الديمقراطية الأثينية القديمة يقول مفكروها ومنهم جون لوك «الغرض من وجود الحكومة السهر على مصلحة المحكومين فان لم تسهر على مصلحة المحكومين وجب على الشعب تغييرها» وبهذا تحقق الرخاء المادي وتحققت السعادة المادية

نوعاً ما وتحققت المساواة وتكافؤ الفرص نتيجة استعمال العقل البشري وتوصله إلى مثل هذه النظريات والذي اريد ان اقوله نريد ان تترجم مثل هذه المبادىء عملياً علها ان تقودنا إلى التيقن من ان الحكم لله يقصّ الحق وهو خير الفاصلين واذكر بالممارسات الخاطئة التي نلمسها من الحكومة وهي حين تريد تعيين موظفين كبار نلمس التحيز يلمسه الصغير قبل الكبير، يلمسه الفقير قبل الغني واضحاً ونلمس التركيز على جهة واحدة من ابناء الاسرة الواحدة دون الاخرى وكأن البلد مزرعة لفئة من ابناء الشعب الواحد فجلالة الملك ينادي بانها اسرة واحدة فلماذا التمييز بين مناطق الاسرة الواحدة؟ فالظلم ظلمات ومثال اخر وهو احتكار بعض الوظائف وكأنها تركة لورثة معينين فوصل بهم الامر إلى استبعاد موظف في احدى الوزارات من غير حاشيتهم شاءت الاقدار إلى وصوله استبعدوه إلى مكان اخر ليس من اختصاصه ومازال عائما منذ ٤ سنوات في ديوان الخدمة المدنية ولا ذنب له الا لأنه من ابناء احدى عشائر جبل عجلون وكأنه كتب لهذه المنطقة او لهذا الجبل ان لا يكون ابناؤه في الوظائف المتقدمة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : وقبل ان انهي كلمتي لانني اختصرت كثيراً كما طلب مني الامين، وقبل ان انهي لابد من المرور على نقطتين تهمان لواء عجلون والذي اتشرف بتمثيله في هذا المجلس الكريم :

* ترفيع اللواء إلى محافظة حيث ان الذي يطالع التاريخ الحديث لشرق الاردن يلاحظ ان عجلون كانت احدى ثلاث حكومات قبيل مقدم المغفور له جلالة الملك عبدالله بن الحسين سنة ١٩٢١ وهي حكومات عجلون ـ السلط ـ الكرك.

وقد انسلخ من عجلون محافظتان وعدة الوية وبقيت عجلون على حالها فالعتب من اهالي اللواء على ابناء وعلى ممثلي السلط والكرك ومنهم دولة رئيس الوزراء الذين لا يقدمون المساعدة لهذا اللواء للاخذ بيده حتى لايسير دائمًا في مؤخرة القافلة وماهذا إلا دليل حي وملموس على اهمال الحكومات المتعاقبة لهذا اللواء.

* الاجحاف بحق عجلون في عدد المقاعد النيابية، فليس من العدل ان يمثل اللواء الذي يقارب عدد سكانه مئة وعشرة الاف بثلاثة مقاعد حيث يجب ان ينال هذا اللواء حقه من الممثلين حسب نسبة عدد السكان كما هو في باقي المناطق.

واخيراً ان لواء عجلون لم ينل نصيبه من الاهتمام والرعاية من قبل الحكومات كما أسلفت سواء من ناحية الخدمات والتعيينات ولم ينل ابناؤه حقهم في مراكز الصف الاول كما اسلفت، لهذه الاسباب ولغيرها من الاسباب التي تختلف قناعاتي بالنسبة لهذه الحكومة فانني اعلن حجب الثقة عن هذه الحكومة متمنياً منها في حال حصولها على الثقة ان تنفذ جميع ما ورد في بيانها الوزاري متوخية في ذلك العدل والمساواة بين الجميل. واذكر الايجابية الوحيدة لهذه الحكومة وهي ان رئيسها اكرمه الله استبعد من التشكيل الوزاري

جميع النواب لأن الشعب اختار نوابه لموقع واحد لا لموقعين والله أسأل التوفيق لما يرضي الله... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً شكراً للسيد ضيف الله المومني، الكلمة الان للدكتور بسام العموش، والمتحدث الذي يليه السيد سميح الفرح.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيما».

صدق الله العظيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ان امتنا تمر بظروف صعبة وأوضاع خطرة تقتضي منا ان نفتح اعيننا وننظر بمنظار الحضارة والتجربة نثبت عند ثوابتنا دون جمود او انحراف، يتمثل هذا الخطر بقوة السرطان اليهودي المدعوم والمتحالف مع امريكا التي اصبحت وحيد القرن لهذا العالم، ويقابل ذلك تفكك عربي اسلامي كل دولة منغلقة على ذاتها، هم الذين يقودونها ان يستمروا في سدة الحكم دون رعاية للاهداف الاستراتيجية للامة ومنطلقهم المصلحة الذاتية الشخصية.

لقد دخلت امتنا تيهاً زاد عن تيه بني اسرائيل، فمنذ عام ١٩٢٤م وامتنا بلا هوية يمتص دمها الاستعمار واذ ناب الاستعمار ومر عليها حين من الدهر في التآكل الداخلي والصراع الفكري حين توجه بعض ابناء الامة الى وهم الالحاد، وافتعل اخرون معركة (لا وجود لها) بين العروبة والاسلام. واستمر النزيف في الامة وبخاصة بعد زرع الخنجر اليهودي وكانت أزمة الخليج الاولى والثانية واذ بالامة في حالة يرثى لها يطعنها خصمها وتطعن نفسها بيدها في حروب سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية. ونحن في الاردن وان كنا في موقع لا يملك الثروة والسطوة ولكنه قدرنا ان نكون في وسط الميدان نفاخر بالرجال والمهارات، نفاخر بشيء من الاستقرار وشيء من الحرية والتعددية يحسدنا خصمنا عليها ويتمنى زوالها وكثيراً ما سمعنا عن امنيات الخصوم ان يلحق الاردن بركب الاخرين الذين نفذوا اوامر الاجنبي بالمعارك الداخلية والهاء الامة عن عدوها الحقيقي لتدخل معارك الوهم والخوف ولا طائل ولا جدوى الا الدماء والاشلاء والسجون والرعب والتشريد.

هذا البلد الطيب باهله وارضه يحتاج إلى المخلصين الذين ينظرون للامور باعتبار المتغيرات المستقبلية التي نراهن عليها. هذا البلد له دوره فهو ارض الحشد والرباط له وعد مع الرسول الكريم ﷺ أن يكون منطلقاً للمعركة الفاصلة مع اعداء الانسانية والحضارة والاسلام ولن يكون ذلك باردن ضعيف ولا

بوطن يخترقه الاعداء ولا بمواطن مصلحي، ومن هنا فهمت الحركة الاسلامية ومنها جبهة العمل الاسلامي المعادلة تماماً فكانت مشاركتها الايجابية حتى لايقع العزل السياسي، وكان المنهج الاصلاحي حتى لا تقطف الثمار وهو فجة. شاركت الحركة الاسلامية في انتخابات ١٩٨٩ وأدت الدور الذي تستطيع خلال البرلمان الحادي عشر وليس ذلك غريباً عليها فان تاريخ الاردن لم يسجل اية دنية او سوء عليها انها كانت دائما مع مصالح الوطن والامة والاسلام. وهاهي تشارك في انتخابات (١٩٩٣) من باب تجذير التجربة وتعميقها وتفويت الفرصة على الاعداء الحضاريين للامة ومع هذه الايجابية فانها كانت دائماً ناصحة مذكرة آمرة بالمعروف ناهية عن المنكر، تعني بالموضوعات لا الاشخاص لان تجريح الاشخاص ليس من اخلاقها، ولهذا فقد تعاملت مع شتى الحكومات الاردنية من منطلق الاسلام والحرص على الاصلاح والتقدم نحو الحياة الافضل، بغض النظر عن رؤساء الحكومات والاطقم الوزارية اياً كانوا. واليوم نستمر على نفس النهج نتحدث عن البيان الوزاري للحكومة لا عن الاشخاص والاسماء وأحب ان يكون نقاشي للبيان في ضوء النقاط التالية:

اولاً : الحكومة وموقفها من الاسلام :

تقول المادة الثانية من الدستور [الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية] ويقول البيان الوزاري [وستواصل حكومتي بل ما تستطيع من قدرات العمل على تعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة خصوصاً في مجال الدفاع عن سمعة الاسلام الحنيف وجوهره وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة في وجه كل ما مسها من غبار] وتكرر هذه المعنى في نهاية البيان الوزاري.

اقول لطالما تحدث المسؤولون في هذا البلد عن احترام الدستور وتفعيل مواده وانني اتساءل حول الاسلام الذي نريد هل الاردن بلد يطبق الاسلام ؟ وهل وجود المآذن والمساجد هو الاسلام ؟ هل الاسلام اجزاء ومزق ؟ ام انه دين شامل كامل. انني اؤمن بالاسلام الذي يتناسب مع كل زمان ومكان والذي يفتح باب الاجتهاد للمختصين ليقولوا وجهة نظرهم فيما يجَدُ من اشياء عبر الزمان والمكان. الاسلام وبكل صراحة كما يعرف القاصي والداني غير مطبق في الاردن الا في مجالات محدودة اخذت اسم الاحوال الشخصية وتم تعطيل الاسلام في الجوانب الاخرى الهامة كالسياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك. ليس أحد أولى من الاردن بهذا الاسلام وقد انتسبت المملكة إلى بيت رسول الله ﷺ ان الاسلام على الطريقة العلمانية لا يرضى الله تعالى ولا يقبله المسلمون الواعدون وان واقع هذا البلد وكل بلاد المسلمين يؤكد ان الاسلام هو الحل اذا اخذت به الحكومة والشعب معاً. الاسلام هو الحل ليس شعاراً انتخابياً لحركة او جماعة او حزب بل هو شعار مأخوذ من قوله تعالى (ان تنصروا الله ينصركم).

انني اسأل وبصوت عال من ترجمة ما ورد

في الدستور عن الاسلام وكذلك ما ورد في البيان الوزاري.

لقد اشترطت الحركة الاسلامية على حكومة الرئيس مضر بدران لنيل الثقة شروطاً كثيرة كان اولها (التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية) ولم نر درجة واحدة من التوجه نحو الاسلام بل ما نراه هو العكس وانني اتساءل عن رأي الحكومة التي تناقش بيانها اليوم عن هذا الامر الهام. هل تنوي ولو مجرد نية ان تتوجه نحو الاسلام وماهي ادوات هذا التوجه وهل السادة الوزراء يحملون في حقائبهم تعليمات بهذا الخصوص.

ان الاسلام ديننا جميعاً وليس لحزب او جماعة وانني اتحدى اذا كنا ديمقراطيين حقاً ان نجري استفتاء على الشعب لنعرف رأيه في هذه القضية هل يريد استمرار الحكم العلماني ام انه يريد الحكم الاسلامي ؟ انني احب ان ارى غيرة الاردن على هذا الاسلام في السياسة الخارجية والداخلية والاعلامية والتعليمية واننا اليوم ونحن نستقبل كريستوفر وزير الخارجية الامريكية فاننا نتمنى على وزارة خارجيتنا ان يكون لها احتجاج رسمي على استقبال كلينتون لسلمان رشدي لان ذلك الاستقبال استفز مشاعر ما يزيد عن مليار مسلم. وتتسابق الدول للاعلان عن وقوفها ضد الارهاب الاسلامي المناهض لسلمان رشدي ولانجد فعاليات واضحة للسفراء العرب والمسلمين ولا وزارات الخارجية لنشعر ان هذا الاسلام له اب يدافع عنه ويذود عن كرامته.

ان المسلم لا يؤمن بالأذى والحقد ولكن الاخرين هم الذين يمارسون هذا الامر تجاهنا في فلسطين والبوسنة والعراق وليبيا والصومال وكشمير وغيرها.

ثانياً : الحكومة وموقفها من القضية الفلسطينية : لقد تحدث البيان في اكثر من موقع عن القضية الفلسطينية وانها قضية شعب فلسطين مع التركيز على اهتمام الاردن بالمقدسات ورعايتها وان السيادة عليها لله تعالى وحده وان الحل الانسب للقدس يكون بتشكيل هيئة اسلامية عليا. ولم يتحدث البيان عن اليهود انهم اعداء بل ذكرهم بانهم ابناء ابراهيم وانهم لهم الحق في العيش في ظل سلام عادل ودائم وشامل. لم يتحدث البيان عن فلسطين التي نعرفها في الجغرافيا الحقيقية والتاريخية وانني لست بحاجة لاستجلاء رأي الحكومة في هذه المسألة لان الامر واضح كل الوضوح. منذ مؤتمر مدريد وقد اكد دولة رئيس الحكومة المكلفة لجبهة العمل الاسلامي حين تمت المقابلة بين يدي التعديل الوزاري على استمرار نهج مدريد وواشنطن.

لا اريد ان اكرر ما قاله اخوتي في جبهة العمل الاسلامي ولكنني هنا اذكر بكلمات للحسين كنا نتغنى بها في وقت بعيد عن مدريد وواشنطن اذ قال : (الارض ارضنا والقدس قدسنا ولن نفرط بذرة من ترابها الطهور).

ان تدويل القدس أمر يرفضه الشرع ويرفضه المسلمون والوطنيون الواعون واننا لا نرى حلاً لقضية فلسطين إلا ان يرجع كل

وافد اليها من حيث جاء وهذا يعني ان يعود ابناء ثمانية واربعين الى حيفا ويافا وان يعود شامير إلى بولندا ولا خيار إلا خيار القوة بالجهاد. ان فلسطين لاتتسع لاثنين اما شعب فلسطين او شتات الصهاينة ولم العالم من الشواذ.

اننا كأمة ضعيفة في الوقت الحاضر لايجوز ان ننطلق من ضعفنا لاننا امة لاتموت ولكن المتغيرات قادمة ولقد ضرب الضعفاء مثلاً في الصمود وكانت النهاية لصالحهم سواء في فيتنام او افغانستان وها هو حزب الله في جنوب لبنان يزعج اليهود ايما ازعاج وها هي كتائب عز الدين القسام تسيل دموع اليهوديات رداً على دموع نساء فلسطين التي لا يثأر لها احد.

ان المفاوضات في ظرف الضعف تعني التنازل. لان القوي سيفرض شروطه وقد فعل فها هي منظمة عرفات تعترف بالدولة اليهودية ولم يقابل ذلك اعتراف بدولة فلسطين بل بالمنظمة، وها هم العرب يدينون الارهاب بينما يستمر المستوطنون بقتل الفلسطينيين، مفاوضات في اوسلو ومذابح في غزة وقصف للبيوت بالصواريخ المضادة للدبابات. ليقل التاريخ اننا كنا ضعفاء ولكن العار كل العار ان يقول اننا تآمرنا على انفسنا قصدنا ام لم نقصد. وان ما حصل في كامب ديفيد حيث وعدوا الناس بتحويل مصر إلى ارض الخيرات واذ بها تتحول إلى مسرح للاغتيالات ونهب للاقتصاد وسوق للمخدرات ومرتعاً للايدز ويتغلغل اليهود إلى الاسواق وتستمر المأساة. فهل نعي الدرس؟

انني وانا اتحدث عن القضية الفلسطينية اجد نفسي بلون الاسلام والعروبة الوطنية رافضاً لاتفاق غزة اريحا ولجدول الاعمال الاردني الصهيوني حرصاً على الاردن وارضه وشعبه. هذا التوقيع الذي تم لا نقبله ولا نؤيده بل ندينه لان علامات الوطن البديل تلوح في الافق وانني اتساءل عن الخطة التي وضعتها الحكومة لمنع تنفيذ مؤامرة الوطن البديل التي هي مؤامرة على الاردن وفلسطين معاً.

وانني ادعو الحكومة ان تضع ادق تفاصيل الحلول مع اليهود امام نواب الشعب.

اننا مع منظمة التحرير ولسنا مع منظمة التوقيع واننا مع الاردن الآمن المستقر ولسنا مع وجود علم اليهود في عمان. اننا مع غرس عداوة اليهود في نفوس اولادنا ولسنا مع تطبيع العلاقات معهم. ان مخاطر التطبيع كبيرة ولا ادرى من اعطى الاشارة للبدء بالتطبيع قبل التوقيع؟ ومن هو صاحب الامر بالتوقيع قبل ان يقول الشعب كلمته؟

ان الاردن لا يستطيع ان يحمل هموم الامة كلها ولا يستطيع ان يحقق المعجزات ولكنه يملك ان يثبت على المبدأ دون ان نلطخ تاريخنا بشيء مشين. لقد عرض على الاردن كامب ديفيد فرفض وكان عليه ان يرفض مدريد وما وراءها؟ ان السلام المزعوم له استحقاقات ومنها تقليص قوة الجيوش العربية واولها الاردن حتى تكون ساحته سهلة الابتلاع. ومن الاستحقاقات فتح الاسواق الاقتصادية وانني ارى الامر جد خطير حيث ان دهاقنة

المال في العالم هم اليهود الذين يستطيعون شراء مصفاة البترول الاردنية والفوسفات والاسمنت وسحاب الصناعية وعندها نتحول إلى عبيد عندهم.

ومن الاستحقاقات التطبيع الثقافي والاعلامي فهل ستبدأ عملية اعادة النظر في المناهج التي تذكر اليهود ومواقفهم التاريخية المشينة؟ وهل ستصبح خطبة الجمعة التي تذكر قتلة الانبياء مطاردة؟ وهل ثمة علاقة بين التطبيع الاعلامي واسناد حقيبة وزارة الاعلام لأحد المفاوضين مع الاحترام لشخصه الكريم.

وبما اننا في بلد ديمقراطي فلماذا يحجب التلفاز الندوات المضادة للحل السلمي ويبث المؤيدة؟ لماذا لا نتحاور علناً جهاراً نهاراً؟ يهود يجلسون على الطاولات التفاوضية واخرون يحملون السلاح ولا تناقض عندهم. ان الرافضين للحل السلمي وطنيون مخلصون غيورون لا يجوز كتم انفاسهم ولا اغتيال كلماتهم ولا يجوز ان تكون الوسائل الاعلامية وبخاصة التلفاز بيد المؤيدين للسلام المزعوم.

ثالثاً : الحكومة والعلاقات العربية والدولية: تحدث البيان الوزاري عن العلاقات العربية والدولية يقول البيان الوزاري [وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق التضامن العربي الكامل] ويقول [اما علاقاتنا مع الدول الصديقة فستواصل حكومتي رعايتها وتنشيطها على اساس الثقة والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل وتحقيق المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية] واذا كان لي من تعليق على العلاقات العربية فانني ادعو إلى تعزيز علاقات الشعوب وان لا تكون هذه العلاقات مرهونة بتراضي الحكام ان نجحت قمتهم نجحنا وان فشلت فشلنا. انني ادعو إلى فك الارتباط بين علاقات الشعوب وعلاقات الحكام وادعو إلى تكوين لوبي شعبي عربي في كل قطر يرفض كل قرار لاية حكومة تؤيد القطيعة العربية لقد مرت البلاد العربية بظروف سيئة وما ساءت العلاقات بين وزارات الداخلية، والاولى ان لا تسوء علاقات اسواق العمالة العربية كما حصل بعد ازمة الخليج الثانية فما ذنب الفلسطينيين والاردنيين في تلك الازمة؟

وهل هم الذين اعطوا الاشارة الخضراء للعراق لدخول الكويت؟ انني ادعو إلى المصالحة العربية التي يكون للشعوب فيها دور وادعو إلى وجود هيئة للامن الاقتصادي العربي فيما يتعلق بالعمال العرب في البلاد العربية وفي هذا المجال فانني احب ان اسمع شيئاً مما بذل من جهد حقيقي حكومي لضمان حقوق الذين كانوا يعملون في الكويت وادعو حكومة وبرلمان الكويت إلى اعادتهم لاعمالهم من جديد.

ان الوحدة العربية من صميم اسلامنا واذا كان المنظور الحالي يقول باستحالة الامر في الوقت الحاضر فلنحي مجالس التعاون شريطة ان نرى شيئاً من التطبيق على ارض الواقع كالغاء التأشيرات وتسهيل العبور والتكامل الاقتصادي والاعلامي والثقافي.

اما علاقتنا مع الآخرين فانني اؤكد على ما

جاء في البيان من عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعملياً فاننا لم نتدخل في انتخابات الرئاسة الامريكية ولن نرتب شيئاً لانتخابات الكونغرس القادمة ولكن هل تفعل امريكا وغيرها نفس الشيء؟

ان السفير الامريكي عندنا يصول ويجول ويتدخل في كل شيء وآن لحكومتنا ان توقفه عند حده وان يتم استدعاءه لوزارة الخارجية ليحترم الاعراف الدبلوماسية والا فلنرفع صوتنا عالياً في وجهه بانه غير مرغوب فيه.

رابعاً : على الصعيد الداخلي :

١ ـ **الانتخابات التي مضت :** انني اعتقد ان الانتخابات كانت نزيهة في مناطق دون اخرى وقد كانت هناك ممارسات لم نجدها في انتخابات ١٩٨٩ وانني اتهم جهات معينة بالتدخل في الانتخابات ولقد رأينا في المنشورات التي وزعت وثائق تنشر لا تملكها الا تلك الجهات مما يدل على ضلوعها. واننا نسمع عن اعتقالات لمن وزع منشوراً بطريق غير مشروع ولكننا لم نسمع عن اعتقال احد من اصحاب مناشير ١٩٩٣ وللحكومة ان تقول انها مناشير مرشحين فيما بينهم وقد يكون ذلك ولكن اكرر السؤال: لماذا لم يقم مرشحو ١٩٨٩ بهذا الاسلوب؟ ومن اين جاء المرشحون بالمعلومات التي لاتملكها إلا تلك الجهات.

وبخصوص لجان الطعون فانني اعتقد بضرورة العدول عن ان تكون لجان النظر في الطعون من المجلس وانه لابد من اسناد النظر في الطعون إلى قضاة عدول حيث يقدم الطاعنون طعنهم خلال مدة اقصاها ثلاثة ايام بعد ظهور النتائج ويعطي القضاة مدة اسبوع إلى عشر ايام لابداء الرأي ويكون حكمهم قابلاً للاستئناف امام محكمة العدل العليا والتي تبت الامر خلال ثلاثة ايام وبعد الانتهاء تتم دعوة المجلس النيابي دون وجود اي طعن. اما الوضع الحالي فانه غير منطقي وارى ان عملية الطعن ستكون شكلية لامتصاص اشخاص الطاعنين ولن يخرج اي نائب طعن فيه اذ ليس من المنطق بعد ان يدخل المجلس ويقسم ان يخرج منه ثانية. وانني ادعو الى تعديل قانون الانتخابات وتوزيع المقاعد بالتساوي وليس معقولا ان يكون لمليون ساكن مثلاً في الزرقاء اربعة نواب.

٢ ـ **امن الوطن :** تحدث البيان عن امن الوطن واستقراره ونحن مع هذا الامن وهو عندنا عبادة نتقرب بها إلى الله تعالى ولايتحقق الامن الا بالحرية المسؤولة لابنائه، لا يتحقق الامن بكثر السجون ورجال الامن ولا بالارهاب والتوعد ولا بحجز جواز او منع من سفر بل يتحقق الامن بغرس الايمان في النفوس قال تعالى «الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون». وانني ادعو وقد بدأ اختراق الامن بكثير في بلدنا إلى التشديد على مخترقي الامن اياً كانوا ولا بد ان يقف كل واحد عند حده. ان حرية المواطن وامنه وحرمة منزله وشعوره

وعقيدته امر لايجوز اغفاله ما دمنا نقول الانسان اغلى ما نملك. ان الذين يخترقون الامن كثر ولا يجوز ان نحصر مخترقي الامن في لصوص المنازل وحملة السكاكين والمشارط بل ان ترخيص الخمارة خرق للامن وان بث المسلسل والفلم الداعر خرق للامن وان الرقص الفاجر والنوادي الليلية والحفلات الماجنة خرق للامن، ان الفن براء مما ينسب اليه فالفن رسالة اخرى ليست هذه الصورة المسخ التي نراها. واذا كان القانون هو الذي يخترق الامن فتلك هي المصيبة الكبرى وبهذه المناسبة فانني اتمنى على اخواني اعضاء المجلس ان نتعاون لالغاء كل قانون يخترق امن هذا البلد واستقراره.

٣ ـ **البعثات الدبلوماسية** : يقول البيان الوزاري (اصدرت حكومتي نظاماً خاصاً بالسلك الدبلوماسي ونظاماً لتنظيم وزارة الخارجية وادارتها يضمن رفع مستوى الاداء والمستوى المعيشي للعاملين في بعثاتنا الدبلوماسية) وانني اتساءل في هذا المقام عن الدور الفاعل الذي يقوم به الدبلوماسيون الاردنيون. ان معلوماتي المحدودة تقول ان البعثات الدبلوماسية مظهر من مظاهر المحسوبية في دولتنا حيث يرث الولد عن ابيه مثل هذه المواقع ويصل اليها المتزلفون وكثيراً ما الحق اشخاص ببعثات دبلوماسية وهم لا يفقهون في السياسة الخارجية شيئاً ولا هم مؤهلون ولا تحتاجهم تلك البعثة وان أخباراً يندى لها الجبين عما يجري في بعض البعثات الدبلوماسية افبعد كل هذا نريد ان نحسّن لهم الوضع المعيشي وهم يعيشون فوق الريح سكن مجاني ومأمنون بالمواصلات وتذاكر السفر المجانية ويقضون اكثر اوقاتهم في الولائم والحفلات ومع كل ذلك فالاداء ليس بشيء. انني ادعو وزارة الخارجية لتقديم تقرير مفصل في هذا الشأن وادعو الحكومة إلى تحويل ما تنوي تقديمه للدبلوماسية إلى الفقراء الاردنيين.

٤ ـ **التمييز بين ابناء الوطن** : تقول المادة السادسة من الدستور فقرة (١) (الاردنيون امام القانون سواء لاتمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين).

ويقول البيان الوزاري [وستواصل حكومتي امتداداً لجهود الحكومات السابقة العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازاً فاعلاً تتولاه خيرة الكفاءات من ابناء الوطن القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية، والعاملين ابداً على خدمة ابناء الوطن دون غاية او تمييز].

اقول ان هذا الكلام الجميل في الدستور والبيان الوزاري يصطدم بصخرة الواقع فنحن نرى التمييز واضحاً كل الوضوح بين المواطنين وبمعادلات ومكاييل فتارة نجد التمييز بين الفلسطيني والاردني وتارة نجده بين الشمالي والجنوبي وثالثة نجده بين عشيرة واخرى. ان منع المواطن الذي يحمل جواز السفر الاردني والجنسية الاردنية من الدخول إلى اي موقع

هو ضرب من التمييز وإلا فلماذا اعترف له بالجنسية؟ لماذا الخطوط الحمراء على اردني دون آخر اننا نلمس كما يلمس كثيرون من ابناء هذا الاردن انهم قد ضربت امامهم العوائق وانني اتحدث عن بعض العشائر بانها من المغضوب عليهم حيث لا نجد في اكثر عشيرة في الاردن دبلوماسياً واحداً ولا سفيراً ولا محافظاً واذا بلغ العسكري رتبة معينة احيل إلى التقاعد.

آن لنا ان نشعر الجميع بانهم ابناء وطن واحد وان وجودهم في المواقع لاتقف امامه حواجز ظالمة وان التنافس مفتوح امام الجميع وفق معادلة القدرة والكفاءة.

٥ ـ **السياسة الاعلامية** : يقول البيان الوزاري [وقد بادرت وزارة الاعلام بوضع استراتيجية للاعلام الاردني]

اننا متعطشون لسياسة اعلامية واضحة تنبع من الامة وحضارتها وثقافتها وتحرص على الوطن والمواطن. وان الاعلام الذي لايحترم الاسلام جدير بان يقدم للمحاكمة فهو يعاند المادة الثانية من الدستور. وان حرية الصحافة لاتعني حرية الفجور وانني اتعجب من السماح بنشر الصور الخليعة في الصحف والمجلات ثم بعد ذلك يقول وزير الاعلام السابق انني لا اجد في قانون المطبوعات ما يمكنني من منعها.

ان السياسة الاعلامية خطيرة وبخاصة في هذه المرحلة واننا نحذر من التطبيع الاعلامي ونحذر من احتكار وسائل الاعلام لصالح الحكومة. اننا بحاجة إلى اعلام يتفهم الوضع النفسي الذي تعيشه امتنا فيقدم ما يرفع المعنويات ويشد الى الذات والاصالة مع دعم المنطق والعقل دون ان نصنع جيل الهزيمة والميوعة بانفسنا. لايجوز للسياسة الاعلامية ان تصنع ازدواجية مع الاعلام المسجدي الهادف والتعلمي الوطني الواعي ولابد ان تصب كل اجهزة التوجيه في خط واحد لا ان تصنع خطوطاً متناقضة.

وانني بهذه المناسبة احيي الاصلاء من الاعلاميين الذين يستعملون اقلامهم كسلاح يدافعون عن الامة وهويتها وحضارتها ويتميزون عن الذين يؤجرون اقلامهم بعد ان اجروا عقولهم وولاءهم.

وللاعلام الاردني دور خاص لان بثه يقتحم خطوط العدو الصهيوني، وينظر عرب فلسطين إلى الاعلام الاردني على انه اعلامهم فليكن الاعلام بمستوى الظرف والمرحلة.

وانني ادعو وزارة الاعلام إلى افساح المجال للبرامج الجادة وبخاصة البرامج المتعلقة بالشعائر والعبادات التي يجهلها الكبار قبل الصغار وكذلك تلك الندوات الاجتماعية والسياسية بالمنظار الاسلامي الواعي.

ان استمرار نشر الدعايات الفندقية امر يصيبنا في عقر دورنا وهل انتقلت كل البضائع الخارجية إلى بلدنا؟

وانني اتمنى على وزارة الاعلام وبخاصة التلفزيون عدم تشويه كلمات النواب كما حصل بالامس.

٦ ـ **التعليم المدرسي والجامعي** : يقول البيان

الـوزاري [وفي مجال الـتربيـة والـتعـليـم سـتـواصل حكومتي السير في خطة التطوير الـتربـوي الـتي بوشر بها منذ ست سنوات مع تأكيـد دور التربية الفـاعل في مـرحلة التـحول الديمقراطية والتركيز بشكل خاص على الابعـاد النوعـيـة ويشمل ذلك الارتقاء بـمـهنة التـعليم اداء ومكانة وتطوير المناهج والكتل المدرسية].

وانـنـي اذ اسـجـل تـقـديري لتـوجـه وزارة الـتربيـة والـتعليم للاسـتـغناء عن الابنيـة التي لاتصلح واعـتماد ابنية جديدة تتناسب مع الجو الذي تقـتـضـيه العملية التعليمية وكذلك اقدر تـأهـيـل المـعـلمين فـانني ادعـو ان يكون هذا الـتـأهيل شـامـلاً لكل حملة الدبلوم بما فـيـهم خريجو البولتيكنيك.

لقـد خـلا البـيـان الوزاري من الحديث عن المعلم ومكانتـه الاجـتماعية والاقتصادية ولم تتم الاشـارة إلى التوجه لانشاء نقابة للمعلمين. ان العناية بالمعلـم اداء وكـفاءة لايجوز الا ان يقترن بـوضـعـه المالي فكثير من المعلمين لا تكفـيـهم رواتبـهم مما يجعله يعـمل في الصنف الثـاني من الـيـوم جـزاراً او بـائع خـضـار او سـائقـاً مـع الاحترام لكل المهن الشريفة.

واحـب ان اؤكـد عـلى ضرورة فـتـح الاعين عـلى تـطـويـر المناهج وبخـاصـة اذا ربط هذا الـتطوير بالعـملية السلمـيـة مما يعني تسريب الافـكار التطبـيـعـيـة لابنائنا ولقـد اطلعنا على رسـالة امـريكيـة مـوجهة إلى حكومتنا منها إلى وزارة التربيـة والـتعليم تطالب بتـعـديل المناهج للتناسب مع توجـه الحكومة الاردنيـة في مسألة الـسـلام. ولـقـد نشرت الجـوردان تايمـز نص تلك الرسـالة واتمنى ان اسـمع تكذيبـاً لصـحة هذا النبأ, وارجـو ان لايفـهم انني ضـد تطوير المناهج ولكن التطوير الذي ندعـو اليـه ونقـبله هـو الـتطوير نحـو الافـضل. ان وزارة التربيـة والتـعليم مـدعـوة لانقـاذ الاجيـال التي تردى تعليـمـهـا وتراجـعت ثقافتها والجميع يذكر اننا اصـبـحنا نرى طلاباً يتـخـرجـون من الثـانوية الـعـامـة وهـم لايحـسـنـون الـكتـابة المتـوسطة والمقروءة.

امـا الـتـعـلـيم العـالي فـانني وان كنت مع اسـتـقـلال الجـامعات الا ان هذا لايعني الغاء الرقـابة على هذا التـعليم الذي تحول فيه بعض مـدرسي الجـامـعات إلى بائعي كتب ومذكرات واصبـحت الجامعات لمجرد جمع الرسوم حيث لا متابعة لقيمة ما يعرض على الطلبة من عمل وثقـافـة. ان كـثيراً من الطلبة منعهم الفقر عن دخـول الجامعات ودخل آخرون بالمحسوبية او لانهـم يـملكون المال. اننا ونحن على اعـتـاب الـقـرن الحـادي والـعشرين لابد ان نضع خطة للوصـول إلى التعليم المجاني في الجامعات وهذا تـعـمل به كـثير من الدول العـربيـة، ولابد ان نسـاعـد الطلبة في الجامعات بايجاد اتحاد الطلبة الذي ينشدون.

- وهـنـا أنـصـت الجـمـيـع واسـتـمـعـوا لاذان العـشـاء، ثم اكمل الدكتور بسام العموش كلمته -

الدكـتـور بسـام العموش : دولة الرئيس ، الاخـوة المحترمين : اما عن الاساتذة الجامعيين فـانني استـهـجن عدم وجود نقابة لهم، حيث

ان هذا القطاع لا يتـوقع منه الفـوضى بل لابد من صـيـانة حـقـوقـهم ولابد من ايجاد مؤسسة ترعى شؤونهم وتربطهم ببعضهم البعض.

ولـقـد آن الاوان لانـصـاف حملة الدكـتـوراة مـن مـوظـفـي الـدولـة ولو قـارنا رواتب هؤلاء برواتب نظرائهم في الجـامعات لما بلغت نصف رواتـب الـدكـاتـرة في الجـامـعـات ممـن عـينوا حديثاً.

ان الديمـقـراطية التي تلف العالم تقف على ابواب الجـامـعـات حيث يفرض رئيس الجامعة والـعـمـداء ورؤسـاء الاقـسـام على هذه المواقع فـرضـاً فلماذا تبـقى هذه الصروح تعيش اجواء المحسوبية والدكتاتورية والشللية.

٧ ـ **البطالة والفـقر** : يقـول البـيان الوزاري [كما واصلت حكومـتي جـهـودها للحد من مشكلة البطالة والفقر].

واحـب ان اؤكـد عـلى تكثيـف المشروعـات الرامية الى تخفيف هذه المشكلة بتفعيل صندوق التنمـيـة والتـشـغـيل وصندوق المعـونة الوطنيـة وصندوق الزكـاة فانني احذر ان الامر يستفحل وان جـيـوب الفقر اصبحت متسعة وان سياسة التنمـيـة الاجتماعية في هذا المجال محدودة ولعل بـعض المؤسـسـات الخيرية المحليـة والاجنبـيـة تـقـوم بـاضـعـاف مـا تـقـوم به وزارة التنمـيـة الاجـتماعـية. بل ان الوزارة تضع العراقيل امام هذه المؤسـسـات وتكتم انفـاسـهـا بحجة عدم اسـتـغـلال الـبـعض لهذه المؤسـسـات علماً بان بعض المسـؤوليـة في التنمـيـة الاجـتماعـيـة قـد اقـترف جـرائم وجـرائم وقـف لهـا المـجـلـس النيـابي الحـادي عشر. انني ادعـو إلى سيـاسة الصدقة المنتجة التي تحول الفقير إلى غني لا ان نسـتـمـر على سـيـاسة الصدقة المستهلكة التي يسـتـمرىء فيها المتسول عمله لان غيره يطعمه ويسـقـيـه وانني اشك بالحل السـحري للبطالة ولـكـنـهـا تحـتـاج إلى جـهـود وبـرامج وادعـو الحكومـة إلى اتبـاع سـيـاسة احياء الموات وهي سـيـاسـة نبوية تقول (من احيا ارضاً ميتة فهي لـه) ونـحـن في هذا البلد الزراعي نحـتـاج إلى الجـهـود الشـبـابيـة لاستغلال ما يسمى باملاك الـدولـة حتى نحـيل هذه الارض الطيـبـة إلى ارض منتـجـة يرتبط بها ساكنها حين يشعر انها ملكه الخاص.

٨ ـ **الوضع الصحي** : ان بلدنا فـيه خير كثير حـيث الكوادر الطبـيـة المتـقـدمة والصروح الـعـلاجـيـة الـكـبـيرة ومـع ذلك ورغم قلة عـددنـا فـهـناك قطاع من الناس لاتأمين له ولايملك ان يتـعـالج حـتى في المستشفيات الحـكـومـيـة الـتـي تعـاني من الضـيق وقلة الاجـهـزة والـعناية. الحل لايكون بترخـيص المزيد من مـسـتـشـفـيـات القطاع الخـاص فـحـسب بل بتـحـسين وضع المستشفيات الحكوميـة وعلى سـبيل المثال لا الحصر فان مـسـتـشـفى صغيراً في الزرقاء قد اوكلت له مهمة معالجة ما يقرب من مليون انسان مع انه مـسـتـشـفـى يصلح ان يكون في قـرية كبيرة.

٩ ـ **السلطة التشريعـيـة وموظفوها** : لقد قـام المـجـلـس الـسـابق برفع مـذكـرة إلى الحكومـة يطالبـهـا باسـتـقلالية مجلس الامة

مالياً وادارياً ولكن الحكومة لم تستجب حتى الان. ان موظفي هذا المجلس يبذلون جهداً كبيراً ويحتاجون إلى تقدير مقابل واتمنى على هذه الحكومة النظر بجدية في هذه المسألة.

وفي ختام كلمتي فانني ارجو ان تتحقق بعض النقاط التالية :

١ ـ سرعة تقديم قانون جديد للبلديات.

٢ ـ اظهار نتائج الرقابة والتفتيش للملأ مما يشجع المظلومين لاخذ حقهم ويردع المتغطرسين عن غيهم.

٣ ـ ايجاد مركز معلومات يخدم السادة النواب كي يستطيعوا ان يقولوا ما يشاؤا وفق حقائق وارقام بعيداً عن الخطابة الانشائية.

٤ ـ الاستمرار في دعم المواد الاساسية وعدم رفع الدعم مهما كانت الظروف.

٥ ـ تعميم فكرة تأهيل الموظفين اسوة بوزارة التربية والتعليم لتشمل كل وزارات الدولة وفق نظام خاص.

٦ ـ اعادة النظر في الضمان الاجتماعي بما يحقق العدل لجميع المواطنين.

وفي الختام اسأل الله تعالى ان يجنب اردننا العزيز كل سوء وان يحفظ امننا واستقرارنا وآسف للاطالة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور بسام العموش، الكلمة الان للسيد سميح الفرح والمتحدث الذي يليه السيد فياض جرار. وارجو من الاخوة الاهتمام بموضوع النصاب، وهذه الجلسة ستستمر حتى ترفع من قبل الرئاسة.

السيد سميح الفرح : دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : احييكم تحية الحق والعروبة وبعد،

اننا ونحن نستأنف دورتنا البرلمانية الثانية عشر في ظل مسيرتنا الديمقراطية والتي ارسى دعائمها جلالة القائد المفدى والتي اصبحت نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية والعالم اجمع، رغم كل العواصف والاعاصير التي اجتاحت المنطقة، لاننا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجاً لمبادىء الحرية والعدالة والكرامة وحقوق الانسان وبالتعاون الصادق والامين بين مجلسنا والسلطة التنفيذية دون ان نغفل دور الرقابة والتشريع، ستتمكن وباذن الله من مواجهة كثير من التحديات التي تواجه بلدنا في مختلف المجالات.

ولا يفوتني ان اتوجه بالشكر والتقدير إلى سيد البلاد الذي امر باجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر وباجواء حرة ونزيهة اوصلت هذه المجموعة من ابناء هذا الشعب إلى قبة البرلمان ليكونوا خيرة الخيرة كما ارادها الحسين املاً ان نكون جميعاً عند حسن ظن شعبنا الذي اودع في اعناقنا مسؤولية تحمل الامانة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : لقد اثبتت التجربة الملموسة خلال الفترة

الماضية ان الديمقراطية كانت وستظل الضمانة الحقيقية للاستقرار السياسي الداخلي ولترسيخ وحدة وتماسك الجبهة الداخلية وانها سلاح الاردن الاقوى في مجابهة الاخطار والضغوط الخارجية ولتعزيز موقفه ودوره الفعال في المنطقة العربية وفي الاطار الاقليمي والدولي دفاعاً عن قضاياه الوطنية والقومية. وقد كان صدور الميثاق الوطني والذي يمثل مع قانون الاحزاب منعطفاً ومكسباً كبيراً للبلاد لان جميع التيارات الفكرية والسياسية قد ساهمت في صياغته مما اشاع مناخاً سياسياً جديداً واطلق حيوية الشعب وجدد قواه، مما ساهم في بناء وتطوير دولة المؤسسات والقانون وتعميق النهج الديمقراطي في البلاد والقائم على التعددية السياسية وضمان ممارسة كافة ابناء الشعب لحقوقهم وحرياتهم بما فيها المشاركة السياسية والرقابة على السلطة التنفيذية واحترام حقوق الانسان وحرياته العامة وتحقيق المساواة بين المواطنين ومكافحة كل اشكال التمييز بينهم.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام: لقد مر على اردننا منذ ارتضينا الديمقراطية كنهج حياة، تحديات كبيرة رافقتها متغيرات سريعة على الساحة الدولية والعربية واستطاع الاردن من خلال قيادته ووحدة شعبه على ان يخرج منها دون ان تترك بصماتها السلبية على واقع الحياة بشكل عام ودون ان نغفل التحديات التي يتعرض لها بلدنا، والسعي والبحث عن معالجة المشاكل التي تواجه مجتمعنا في كل جوانبه دون القفز عن برنامج التصحيح والذي جاء لمعالجة الاختلالات بالاقتصاد الاردني والذي نسعى جميعاً لتصحيح مساره وتطويره نحو الافضل لخلق حالة من التوازن بين استهلاكنا العام والخاص ومواردنا المالية وبين نفقات الدولة وزيادة المدخرات والتفاوض والسعي مع صندوق النقد الدولي بان لاتطول برامجه ذوي الدخول المحدودة في مجتمعنا لانها اصبحت تشكل شريحة واسعة مع قناعتنا بانه لايمكن في غياب سياسة التصحيح ان يستأنف اقتصادنا نموه بشكل صحي وسليم ويستعيد عافيته مالم تقم الحكومة بالاجراءات التالية :

١ ـ تسريع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار ورفع مستوى الانتاج التي تخلق فرص عمل جديدة.

٢ ـ استغلال مواردنا بشكل امثل وهي الزراعة والسياحة والبوتاس والفوسفات وغيرها.

٣ ـ السعي الجاد والحثيث في بناء احتياطي للمملكة من العملة الصعبة.

٤ ـ تحديث القوانين والانظمة في مجال تشجيع الاستثمار.

٥ ـ حماية الاجور من ضغوط التضخم وحماية الاقتصاد الوطني الاردني.

٦ ـ انتهاج سياسة تنمية وطنية مستقلة معتمدة على سواعد ابناء شعبنا وعلى عقولهم وارادتهم.

٧ ـ النهوض باوضاع القطاع الزراعي باعتباره القاعدة الاوسع لاقتصادنا، وذلك من

خلال انتهاج سياسة زراعية وطنية تهدف إلى توفير احتياجات الشعب من الغذاء وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق درجة متقدمة من الامن الغذائي.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : لقد ارتبط الاردن وفلسطين تاريخياً بروابط وثيقة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بفعل مخاطر الغزو الصهيوني والنضال المشترك الذي خاضه الشعبان الفلسطيني والاردني في مواجهة هذه الاخطار لاحباط المخططات الهادفة إلى ابتلاع فلسطين وتبديد الهوية الوطنية المميزة للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المستقلة، فمع الهجرة والنزوح ووحدة الضفتين تزايد الترابط الموضوعي بين الشعبين الاردني والفلسطيني وزادت مسؤوليات الشعب الاردني تجاه القضية الفلسطينية كما تزايد الاحساس بالمخاطر الصهيونية لدى ابناء الاردن، وادى من جانب اخر إلى تعزيز وتوثيق الوحدة الكفاحية بين الشعبين واصبحت مقاومة مشاريع التوطين والتذويب والحلول المنفردة جزءاً من مهمات الاردن وقيادته.

كما ان اعتراف الاردن بدولة فلسطين وقرار فك الارتباط القانوني والاداري بالضفة الغربية المحتلة، جاء على قاعدة اعطاء دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل الدولية واجبار اسرائيل على التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني، ان ذلك يجب ان لايعني الغاء دور الاردن في الصراع العربي الاسرائيلي وذلك لان الاردن دولة مواجهة وان جزءاً من اراضيه ومياهه معتدى عليها، ولكن الواجب الوطني والقومي يملي علينا دعم النضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويتعاظم هذا الواجب في ضوء العلاقة التاريخية والمصيرية التي تربط بين الشعبين الاردني والفلسطيني.

ان معركة المفاوضات التي يخوضها الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والاطراف العربية الاخرى وفي ظل الظروف الدقيقة التي يشهدها العالم نحو تشكيل نظام عالمي جديد احادي القطب وحالة الاحباط والتشرذم والتفكك التي تسود العالم العربي هي التي دفعتنا ان نذهب إلى مدريد وفق شروط صعبة حددت خياراتنا ولكننا دفعنا من خلال المفاوضات إلى السعي لتحسين شروطنا والتي تمخض عنها اتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي والاجندة الاردني الاسرائيلي، وانه من اهم اسلحتنا الان هو وحدتنا الوطنية والوقوف صفاً واحداً وراء المفاوض الاردني والدعوة لتوحيد الصف الفلسطيني وراء المفاوض الفلسطيني ليكون اداة ضغط على المفاوض الاسرائيلي.

هذا ويمكننا القول بان الحكومة في علاقاتها وفي مجمل نشاطاتها المتعلقة بالعملية التفاوضية لاتزال متمسكة بالثوابت الاردنية المعلنة من حيث التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الاخرى للسعي للوصول إلى سلام عادل وشامل يستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

انطلاقاً من رؤيتي وقناعتي بان مستقبل شعبنا ووطنا ليس معزولاً عن بعده القومي، فانني ادعو حكومتنا الرشيدة على العمل المتواصل من اجل اعادة التضامن العربي على اساس الاحترام والمصالح المتبادلة وخاصة نحن كأمة عربية مستهدفة المصير، لاننا نملك ثروات وموارداً واسواق تجارية اصبحنا مطمعاً للقاصي والداني، لعلنا نصل بجهود كل الخيرين في الوطن العربي الى المصالحة العربية وخاصة ونحن نملك كل المستلزمات التي تفرض علينا توحيد الصف في ظل اجواء التكتلات التي بدأت تظهر في هذا العالم.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : ان خطاب العرش الذي اعتمد كبيان وزاري تقدمت به الحكومة من هذا المجلس لنيل الثقة على اساسه قد كان شاملاً لمختلف جوانب الحياة الاردنية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومحور هذا الخطاب هو الانسان الاردني الذي نسعى جميعاً بان يعيش بسعادة وكرامة في وطن حر.

ان البيان الوزاري قد جاء ليعبر عن طموحات كل المواطنين اذا ما ترجم إلى خطط عملية تنفذ على ارض الواقع لتصل إلى كل المواطنين اينما كانت مواقعهم.

وانني اتمنى على الحكومة في حال حصولها على الثقة ان تنفذ باولويات جميع ما وعدت به ولي كامل الثقة بان دولة رئيس الحكومة ووزرائه الكرام قادرين على ذلك املين ان يولوا لواء مادبا وقضاء ذيبان اهتماماً واضحاً واكيداً للمطالب التالية :

١ ـ حاجة اللواء وقضاء ذيبان إلى مستشفى يستوعب الكثافة السكانية لان المستشفى الحال ورغم الكادر الطبي الجيد الا انه يفتقد إلى كثير من الاجهزة والاسرة وما شراء مستشفى النديم الا باكورة اعمال هذه الحكومة مما يؤكد حرصها ونيتها في ترجمة خطاب العرش السامي الى خطة عملية ملموسة بدانا نتلمس مردودها.

٢ ـ رفع لواء مادبا إلى محافظة وقضاء ذيبان إلى متصرفيه.

٣ ـ اقامة كلية مجتمع في اللواء لتخفيف عبء التنقلات والمصاريف على ابنائها.

٤ ـ توسيع الطريق الواصل بين المثلث الصحراوي ومدينة مادبا، لان هذا الطريق مقرر منذ عدة سنوات ولم ينفذ حتى الان وقد تسبب في كثير من الحوادث المؤلفة.

واخيراً، وبصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الاردنية سيكون قراري حول الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة الوطنية الاردنية التالية :

اولاً : التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لاخر في مختلف التطورات السياسية.

ثانياً : التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وزاري وليس كما جرى في التعديل الاخير، وذلك ترسيخاً لمبادىء الديمقراطية والتعددية السياسية.

ثالثاً : تحقيق العدالة في التعيينات.

رابعاً : صياغة قانون انتخابات عصري

يلائم المرحلة الحالية ويحقق العدالة الدستورية ويتجنب السلبيات في القانون الحالي.

خامساً : اعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعة والسياحة وتشجيع الصادرات الوطنية بما يلائم المرحلة المقبلة وحماية الاقتصاد الوطني.

سادساً : تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين اسوة بالزيادة التي احدثت للقيادات العليا مؤخراً. وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

سابعاً : وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة والفقر، ارتفاع الاسعار وذلك بالاستعانة بذوي الاختصاصات الوطنية اولاً من المولا عز وجل ان يوفقنا في خدمة الوطن والامة تحت ظل الراية الهاشمية المظفرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد سميح الفرح، السيد فياض جرار غير جاهز لكلمته، الكلمة للسيد عبدالعزيز جبر غير موجود، السيد احمد الكوفحي غير موجود ايضاً، السيد انور الحديد تفضل، المتحدث الذي يليه الدكتور محمد الحاج.

السيد انور الحديد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب : ابدأ من حيث انتهى خطاب العرش السامي والذي نجتمع اليوم لمناقشته على اعتبار انه بيان الوزارة الذي تطلب الثقة بموجبه (وليس هناك من شك ان مسيرة الوطن المباركة، تحتاج إلى كل جهد مخلص وعمل دؤوب وتعاون مثمر بين ابناء أسرتنا الواحدة مسؤولين ومواطنين) وإذا ما كانت هذه هي منطلقات البيان الوزاري لحكومة الرئيس المجالي فان هذا المجلس والذي جاء ممثلاً للشعب بكافة فئاته، ليؤكد ان هذا هو مبتغاه في ان يعمل كل مسؤول اينما كان مركزه ويعطي خير ما لديه من عطاء وذهن ومنطق موصول لاعلاء شأن هذا البلد، وخدمة مواطنه الذي يستحق منا ان نعطيه خير ما لدينا.

واذا ما كنت موجزاً في تناولي لبيان الثقة بالحكومة فإنني انطلق من قواعد ومبادىء أساسية تحكمها الرغبة الاكيدة في ان اكون إلى جانب الحق بعيداً عن لغو الكلام وحذلقته، داعياً الله المولى العلي القدير ان يمنحنا القدرة على قول الحق وتبني مواقف الرجال الذين لايحيدون عن جادة الصواب ولا يطمعون إلا إلى مرضاة الله وتمثيل ابناء شعبهم الذين قاموا بانتخابهم اصدق وأنبل تمثيل.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : قد لايكون لي الكثير على خطاب العرش فهو الكلام الذي نحترمه ونجله، ونؤمن ان خلفه جهد القائد قبل جهد هذه الوزارة التي لم يمض على قيامها الا اشهر محدودة . واذا ما كان خطاب العرش قد استفاض في الحديث عن منجزات الحكومة فإن ذلك يمتد ليشمل الفترة الواقعة ما بين خطاب العرش السابق

والخطاب الحالي وقد يتجاوزه.

ومن هنا تأتي اشكالية الحكم على برنامج عمل هذه الوزارة فيما يتعلق بحجم انجازها في الشهور السابقة وبرنامج عملها في المستقبل.

وبالتأكيد فانه ليس امامنا برنامج عمل واضح المعالم وانما لدينا رئيس وزراء نثق برغبته العارمة في اعطاء صورة نقية للعمل السياسي والعام، ووزراء تربطنا بهم علاقات معرفة طويلة من خلال مراكز عملهم السابقة نرتاح لبعضهم وندرك ان البعض الاخر ليس قادراً على حمل الامانة والخروج من دائرته الضيقة في ان يكون للجميع في الاردن وقد كانت امنية ان يأخذ التعديل الذي اجراه دولة رئيس الوزراء في الحسبان هذا الجانب، الا ان الرهان على التعديل قد جاء خلافاً لتوقعاتنا.

واذا ما كنت راغبا في بناء قراري على برنامج هذه الوزارة، دون شخوصها، فان معرفتنا لحجم السلطة وصلاحيات وزرائنا واسلوب ممارستهم تجعلنا في موقف الخائف على هذا البرنامج من مسؤولينا.

ولعلني اريد ان احدد موقفي من القضايا المطروحة في البيان الوزاري والتي تبدو انها تتمشى مع منطلقاتي وما انا واثق به واسمع في النهاية الاجابة على هذا الموقف التي سوف تحكم قراري.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : في الوقت الذي نقدر للحكومة انها قد هيأت كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية عبر قانون الانتخابات المعدل لكن هل لها ان تتغلب على الجوانب الاجرائية التي اظلت صورة الانتخابات بظلال كان بالامكان تجاوزها؟ فيتم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر بنائب واحد، وان تستبدل التسجيل في سجلات الناخبين والبطاقات الانتخابية وكل ما هو تكدير للناخب باسلوب حضاري يجعل المواطن قادراً على الانتخاب من خلال مواطنته وما لديه من وثائق اثبات شخصية وتعطي معنى سلبياً وصادقاً للاخوة المواطنين الذين حدد القانون لهم مقاعد مخصصة بحيث ينتخبون هم لا غيرهم ممثليهم.

ولعل الحكومة التي اجرت الانتخابات تدرك كافة الابعاد التي اتحدث عنها والتي تحتاج إلى موقف واضح وصريح منها نامل ان نستمع اليه من الرئيس المجالي.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ليس منا من لا يرغب في تحقيق السلام العادل والدائم والمشرف الذي ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه، فالحروب والثورات انما تنطلق من اجل الوصول في النهاية إلى هذه المعادلة. الا ان الدلائل التي عشناها في الفترة الاخيرة تطرح سؤالاً كبيراً هل لدينا القدرة التفاوضية على تحقيق هذا الهدف؟ وهل تشير الدلائل على ان هذا السلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة؟ وسوف يضمن للشعب الفلسطيني (الاهل والعشيرة) حقوقه المشروعة على ترابه الوطني؟ وهل استفراد اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي اتخذت قرار تفردها بالمفاوضات بكامل حريتها وبمحض اختيارها

كفيل بتحقيق طموحات الاهل في فلسطين؟

انني ادرك ان الاردن ومن خلال الاجندة التي وقع عليها للتفاوض مع اسرائيل ليس لديه مشاكل لا حلول لها مع العدو الاسرائيلي، انما خوفي ان نكون قد وقعنا في شراك الانفراد بالحلول التي لن تحقق لفلسطين وابناءها وللامة العربية الا جعجعة الصوت واذا ما كانت القدس رمز طهر الامة الاسلامية العربية، فهل لنا ان نصمد على مواقفنا من هذه القضية التي ليس للاردن الحق في التنازل عنها وان تبقى القدس اولاً واخيراً عربية اسلامية: واذا كان هنالك تطبيع مع العدو فان ذلك يجب ان لايتم الا بعد تحقيق السلام الشامل والعادل على كافة الجبهات التي ترضى عنه الاجيال القادمة.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : انني مع استمرار الدعم لقواتنا المسلحة واجهزة الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني وموظفي الدولة إلا ان سؤالي الكبير هو، كيف نترجم هذا الدعم الى واقع ملموس وخاصة بالنسبة لافراد وجنود هذه الاجهزة وصغار الموظفين والذين يعيشون في حدود الدخولات المتدنية والتي لا تفيهم تلبية حاجاتهم الاساسية؟

دولة الرئيس، والاخوة النواب : اذا ما كان تعزيز التضامن العربي والاسلامي هو مطلب حق نصر عليه، فان هناك حاجة ماسة إلى اعادة صياغة خطابنا السياسي في التعامل مع كل الدول العربية والاسلامية وان تكون لغتنا هي الاكثر دفئاً والاكثر وصولاً إلى هذا التضامن بدون اللجوء إلى الاستفزاز او الرد على المهاترات، فهذا هو قدرنا ان نكون في واسطة العقد وعلينا ان نبقى كذلك. واذا ما كان التضامن العربي والاسلامي هو احد ابرز مطالبنا فان الدعم كل الدعم يجب ان ينصب على دور فاعل للاردن في انهاء معاناة الشعب العراقي الاصيل، الذي ما بخل على العروبة من دم ابناءه في كل معاركهم ونضالاتهم. ولعل دماء شهداء العراق في جنين والمفرق وقناة السويس والجولان تشهد على اصالة هذا الشعب والذي يتوجب علينا ان نقاسمه موارد عيشنا، وان نعمل بكل امكانياتنا على اعادة شريان الحياة لكل صامد من ابناء العراق العظيم.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : في الوقت الذي نحترم توجه الاردن لبناء الوطن النموذج وبلورة مفهوم دولة القانون وتأكيد حقوق الانسان وامنه واستقراره وثقته بالمستقبل، فان السؤال المطروح على الحكومة ماهو البرنامج العملي لوضع هذا التوجه موضع التنفيذ؟ فلا استثناءات في الجامعات على اعتبار ان الجميع سواسية، ولا تعيينات في الوظائف الرئيسية لها رائحة الشللية والاقليمية، ولا مكاسب للبعض على حساب المصلحة العامة، ولا استغلال للمال العام لصالح مشاريع انتخابية، ولا وساطة ومحسوبية، واذا ما كان ما جاء في البيان الوزاري واضحاً ولا نقاش عليه فان سؤالي الكبير المطروح هل الوزارة الحالية قادرة على ان تكون نموذجاً مختلفاً عن الوزارات السابقة

فتضع الامور في نصابها؟

ان الجهاز الاداري قد وصل إلى مرحلة اصبح من الصعب اصلاحه الا بمعجزة، ولاننا نعيش عمر المعجزات فان كل ما نطمح اليه من الحكومة الحالية، ان تكون قادرة على ان توقف فقط هذا التدهور والتدني في الجهاز ولا تسهم في زيادة عطبه!.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : ان هناك حاجة إلى مزيد من فتح قنوات التفكير والتعبير والمشاركة للحركات الفكرية والثقافية والادبية والشبابية النشطة، وبالتأكيد فان ذلك يتطلب قدرة كبيرة من الحكومة لاتاحة الفرص للقطاع الخاص بما يؤمن اعلاما موازيا وخاصة في مجال التلفزيون والاذاعة بحيث لايبقى ذلك حكرا على المؤسسة الاعلامية الرسمية. ولعلنا هنا بحاجة إلى تأكيد ان المواطن الصالح هو ذلك الذي تخرج من مدرسة صالحة بمناهج مرتبطة بقيمنا الاسلامية والعربية فكره الوحدوي البعيد عن الاقليمية والطائفية. هذه المدرسة التي تصب اهتمامها على صهر ابناء الاردن في بوتقة واحدة فيتحدثون لغة واحدة ويدركون التعددية والديمقراطية على اساس انها الاسلوب الوحيد المتاح لنا للوصول إلى مجتمع العدالة والمساواة.

إن عجلة البناء الاقتصادي والاجتماعي لا تتوقف وان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومفهوم الدولة الحديثة هو ان يصب في الرفاهية الاجتماعية للمواطن ويقيننا اننا بحاجة إلى جهد مكثف في كافة مناحي حياتنا لمجابهة التسارع الحاصل في مجال البحث والتطوير العملي والتكنولوجي والذي اشعر ان الحكومة لم تعطه الاهتمام الذي يستحق. واذا ما كانت المجتمعات المحلية الاقل حظاً وكذلك الفئات الفقيرة والمحتاجة والمعوقة بحاجة إلى الكثير من الامكانيات لمواجهة قضاياها. فانني على قناعة بان الاسلوب التقليدي المعمول به في وزارات الخدمات لن يحقق الكثير ولن يؤتي هذه المجتمعات وهذه الفئات ما تستحق من عناية ورعاية. ان هذا الفقير في هذا البلد له حق معلوم، وان من واجبنا واعني الدولة ان تعطي هذا الحق بالكامل للفئات الفقيرة والمحتاجة وان تعمل على تحسين وضع المناطق الشعبية المسحوقة التي شرفتني بتمثلهم تحت قبة هذا المجلس النيابي. ولعلني استميح الحكومة العذر وانا اؤكد ان من واجبها ان تعمل على تأمين المسكن المدعوم لهذه الفئات. كما ان عدم اعطاء اهتمام خاص في البيان الوزاري لموضوع تأهيل ومساعدة العائدين من دول الخليج العربي وخاصة الكويت في اعادة استيعابهم وتأمين الاعمال المناسبة لهم سوف يكون له تأثير سلبي على النسيج الاجتماعي في هذا البلد، ونأمل ان يلقى الامر العناية والرعاية من كافة المسؤولين. فالموضوع ليس عابر ويحتاج إلى جهد مكثف لمواجهة احتياجات ابناء هذا الوطن الذين عادوا من الغربة بعد ان افنوا زهرة شبابهم هناك عندما كانت لديهم القدرة والمال وعملوا على دعم الاردن بكل امكانياتهم. والان جاء دورنا لنرد لهم الجميل فهل نكون على مستوى الطموح؟

دولة الرئيس، الاخوة النواب : واذا ما تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعـــوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٧ فانني اتمنى ان لا تبقى وثيقة احلام نحدث زوارنا الاجانب وبيوت التمويل عنها. كما تعاملنا مع الخطط السابقة، واذا ما كانت الخطة قد تم وضعها موضع التنفيذ فانه لم يكن خطأ لو تم اقرارها من خلال مؤتمر اقتصادي وطني كما دعا إلى ذلك مجلس النواب السابق عندما طالب بان يتم ذلك من خلال مؤتمر وطني تشارك به الفعالية الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

ولعلنا هنا بحاجة إلى تأكيد من الحكومة بان برنامهـــج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨ لن يتم الا من خلال القنوات الرسمية ومشاركة مجلس النواب في وضع اطارها، فنحن كنواب امة كما هي الحكومة حريصون كل الحرص على سلامة المسيرة وصدقها، وارجو ان تتم الامور كلها في العلن بعيداً عن اللجوء إلى الاساليب الادارية التي تحاول اخفاء الاجراءات والممارسات باساليب اصبح الكل يعرفها ولا يقبلها.

واذا ما كنا سعداء في الوصول إلى الاعتماد على الذات فان لنا الكثير الكثير على زيادة الانفاق الحكومي والذي تدل كل الدلائل على انه قد تضخم بدون مبرر وبدون جدوى وكفاءة وان هناك حاجة للجم هذا الانفاق الذي اذا ما استمر فانه سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية وخاصة اذا ما حاولنا تلبية حاجاته من خلال مزيد من الضرائب والرسوم التي أصبح من الصعب متابعة حتى اسماؤها!

واذا ما كان لي من وقفه عند الضمان الاجتماعي فهل تعترف الحكومة ان النظام الذي لدينا ليس هو ضماناً اجتماعياً بالمعنى المعروف والمفهوم. وانما ما لدينا هو نظام تأمينات اجتماعية للقادرين على الاسهام فيه مادياً؟ والسؤال المطروح حتى نضع ضماناً اجتماعياً يغطي كافة ابناء هذا الوطن ويحقق للمواطن امنا اقتصاديا واجتماعيا وصحيا.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : طويلة هي هومنا، وطويلة هي مطالبنا وتطلعاتنا، وفي الوقت الذي ندعو المولى العزيز القدير على ان يعطينا القدرة على تحمل اعباء المسيرة فاننا كلنا امل ان يتحقق للاردن وفي ظل القائد الرائد كل الطموحات في حياة امنة مستقرة، تعطي المواطن الاحساس الذي يبتغيه في ان يشعر انه يمتلك مصيره، وان الجميع في خدمته، واذا ما كان موقفي من هذه الحكومة سوف يأتي بعد الاستماع إلى ردود رئيسها على طروحاتي فانني ادعو الله العلي القدير ان يلهمنا الصواب والمنطق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد انور الحديد، الكلمة الان للدكتور محمد الحاج :

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله واصحابه الطيبين الطاهرين.

يقول الله جل شأنه «ولاتكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه».

ويقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه «من استرعاه الله رعيته فيأتي يوم القيامة وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فان الشعب الذي اعطانا ثقته الغالية واختارنا لنكون نواباً عنه لا شك انه يريدنا اليوم ان نكون صادقين امناء على هذه المسؤولية اوفياء لهذا الشعب الذي طالما اكتوي بنار الحكومات المتعاقبة التي شغلها البحث عن مصالح افرادها عن وضع السياسات الثابتة التي ترعى مصلحة الوطن وهذا الشعب.

وحينما ادينا القسم في هذا المجلس على ان نكون مخلصين لهذا البلد قيادة وشعباً وارضاً فان هذا القسم يفرض علينا ان نقول كل ما نقتنع انه يصب في مصلحة هذا الوطن وان نرفض وبكل قوة كل توجه او سياسة تورث ضرراً او تشكل اعتداء على حرية المواطن او امنه او استقراره.

وانني اذا اقف اليوم نائباً من نواب هذا الشعب اعطاني الدستور حقاً واضحاً ان أناقش بيان الحكومة واقيم سياساتها واقوم بحقي الطبيعي في محاسبتها ومراقبتها وتوجيهها فانني اجد لزاماً علي ان اضع مجموعة من الثوابت ارى ان الشعب الذي حملني الى هذا الموقع يتبناها ويتمناها.

الثابت الاول : ان الشعب الاردني شعب عربي مسلم يعتز بانتمائه الى الاسلام ـ المسلمون فيه يعتزون بالاسلام عقيدة وشريعة وحضارة، والمسيحيون يعتزون بالاسلام حضارة وتاريخاً ـ كما يعتز بانتمائه القومي إلى هذه الامة التي كانت مصدر اشعاع حضاري للعالم كله.

ولقد اثبتت الاحداث ان هذا الشعب متميز في انتمائه ووعيه فعلى الرغم من ضعف الحال وقلة المال الا ان ذلك لم يؤد به الى ان ينكفىء على قطريته ومشاكله الداخلية بل رأيناه يؤدي اداءه المتميز في نصرة قضايا امته، ويحرص على ان تبقى هذه الامة امه واحدة عزيزة ويرفض اي شكل من اشكال التبعية والولاء لاعدائها.

وهذا الثابت يعني ان هذا الشعب حريص على ان تحكمه الشريعة الاسلامية بقوانينها الحضارية وعدالتها المطلقة حيث يتحقق في ظلال هذه الشريعة الغراء الامن والاستقرار والرخاء وتحقق المساواة الحقيقية بين المواطنين في التعامل وتكافؤ الفرص، وتنتفي اسس الوساطة والرشوة والمحسوبية والشللية.

كما يعني حرص هذا الشعب على وحدة هذه الامة «وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون» وانني اذ اثمن ما ورد في البيان الوزاري من الدعوة إلى تحقيق اكبر قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية في سبيل استعادة مكانة الامة

العربية التي تليق بتاريخها ورسالتها الاسلامية العظيمة، بعدما اصاب الوهن هذه الامة وابتليت بما ابتليت به من الخلافات والخصومات الجانبية والرضوخ لهيمنة وغطرسة قوى الاستكبار والنظام العالمي الاستعماري الجديد.

انني اذ اثمن هذا الكلام عالياً فانني ادعو هذه الحكومة ـ ان كتب لها الحصول على ثقة هذا المجلس ـ ان تترجم هذا الكلام إلى واقع عملي وان تخطو خطوات ايجابية عملية في سبيل تحقيقه لاننا مدركون ان هذه الامة لايمكن لها ان تقف في مواجهة التحدي الكبير الذي تواجهه من اعدائها، بهذا الواقع المؤلم من الفرقة الاقليمية والقطرية، ان معركتها مع اعدائها معركة شرسة تستهدف تصفيتها او تحجيمها إلى حد الذوبان حتى تفقد هويتها الحضارية التي تعلن عن اصالتها وقوتها وتستهدف فرض مخططات النظام العالمي الجديد الذي يسعى الى افتراس هذه الامة وتحويل شعوبها إلى شعوب مستهلكة ومستهلكة معاً، ومنطقتها إلى سوق لترويج سلعهم ومنتوجاتهم.

والحكومة التي تستحق ثقة هذا الشعب ونوابه يتوجب عليها ان تحافظ على هذا الثابت وتضع خطة متكاملة تشمل التوجيه التربوي والاعلامي ذلك التوجيه الذي نريد منسجماً مع عقيدة هذه الامة وثقافتها يعزز فيها ثقته بنفسها، واصالتها الحضارية التي تستعصي على الذوبان والتغريب والتبعية.

الثابت الثاني : القضية الفلسطينية : ان ارتباط الاردن بهذه القضية ارتباط وثيق قام على لحمة هذين الشعبين ليكونا شعباً واحداً لاتربطه العقيدة والعروبة فقط بل ارتبط بوشائج الدم والنسب والمصاهرة حتى بات الفصل بينهما امراً غير ممكن.

ونحن نتعامل مع هذه القضية على انها قضية عربية اسلامية تهم كل مسلم يشهد لله تعالى بالوحدانية ولنبيه بالنبوة والرسالة كيف لا وهي قضية ارض الاسراء وقضية بيت المقدس اولى القبلتين وثالث الحرمين وقضية المسجد الاقصى الذين تشد اليه الرحال، الذي بارك الله فيه وفيما حوله ليشمل البركة كل بلاد الشام.

وهذا كله يعني ان التفريط بذرة تراب من هذه الارض المباركة جريمة كبرى، وان المساومة على اي جزء من هذه الارض ليست لاحد كان من كان لانها حق المسلمين جميعاً.

اننا مع السلام العادل المشرف الذي ترضى عنه الاجيال اجيال اردن الحشد والرباط، اردن مؤتة واليرموك اردن ابي عبيدة وشرحبيل ابن حسنة، ومعاذ بن جبل واجيال فلسطين الجهاد والانتفاضة، فلسطين حطين وعين جالوت.

ان السلام الذي نقبله هو الذي يعيد الحقوق الى اصحابها الشرعيين الذين ورثوا ارضهم جيلاً بعد جيل منذ الفتح العمري والوثيقة العمرية، ولكننا نتساءل اين هو هذا السلام الدائم والعادل والمشرف؟؟

هل نجده في تأييد حكومتنا لاتفاق غزة اريحا ذلك الاتفاق الهزيل الذي لم يحفظ لهذه الامة هيبتها ولم يضمن لها حتى الحد الادنى من حقها، ذلك الاتفاق الذي تجاهل حقنا التاريخي في القدس الشريف وتجاهل حق العودة الطبيعي لمن اخرجوا من ارضهم عبر هجرات متلاحقة منذ سنة ١٩٤٨ وتجاهل حقنا في السيادة على هذه الارض المباركة واعترف لليهود الغاصبين الغرباء بحقهم في اقامة دولة امنة مستقرة لا يجوز قتالها لاتفرض هيمنتها على فلسطين فحسب بل تفتح لها الابواب لتبسط هيمنتها السياسية والاقتصادية على المنطقة العربية كلها.

وهل نجد هذا السلام العادل في الموافقة السريعة لحكومتنا على جدول الاعمال تمهيداً لاتفاقية اردنية يهودية لانجني من ورائها شيئاً اللهم الا مسلسل التطبيع مع العدو الصهيوني الذي بدأنا نشاهد حلقاته الاولى في الاعلام ومناهج التربية ورفع المقاطعة عن بعض الشركات والحبل على الجرار.

وهل يمكن ان نحصل على هذا السلام العادل في مثل هذه المرحلة البائسة من تاريخنا، مرحلة الفرقة والضياع، مرحلة التمزق والشتات؟ مرحلة الغاء الجهاد ورفع الرايات البيضاء؟ وهل يمكن ان يصنع هذا الضعف سلاماً عادلاً ترضى عنه الاجيال؟ ولماذا تأتي استجابة العدو الصهيوني في هذه المرحلة بالذات لعملية السلام؟ الجواب واضح هو انهم يريدون ان يستثمروا هذا الضعف العربي، بل هم على عجلة من امرهم لانهم رأوا بوادر اليقظة عبر الانتفاضة المباركة وعبر الصحوة الاسلامية في كل مكان. وهل يمكن ان يعطينا اليهود سلاماً ترضى عنه اجيالنا؟

وهل قتلة الانبياء ؟ ناقضو العهود والمواثيق، المبدلون لكلام الله، يمكن ان يعطوا او يوافقوا على هذا السلام ويقدموه هكذا طواعية لامة ممزقة ضعيفة القت سلاحها والغت الجهاد سياجها وصدق الله العظيم اذ يقول «افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون».

اننا نهيب بحكومتنا وحكومات العالمين العربي والاسلامي ان تعيد حساباتها وان تتوقف عن السير وراء هذا السراب الخادع الذي يسمونه السلام مع العدو الصهيوني وماهو إلا ملهاة كاذبة تستهدف خداع الناس واسترخاءهم في الوقت الذي لايترك فيه العدو الصهيوني فرصة للإعداد والاستعداء والتسلح الا انتهزها.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

اما الثابت الثالث : فهو ثابت يتعلق بحرية المواطن وكرامته التي لاتتحق الا ضمن دولة القانون والمؤسسات. ولقد ضمن الدستور الاردني هذا الثابت حيث نص على ذلك في الفصل الثاني بجميع مواده من الخامسة إلى الثالثة والعشرين، وما ورد في البيان الوزاري يؤكد هذا الثابت حيث دعا البيان نصاً إلى ضرورة تركيز الجهود على بناء الوطن النموذج

وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لامنه وطمأنينته واستقرار وثقته بالمستقبل.

وعندما قرأت المواد الدستورية في الوزارة تحت عنوان حقوق الاردنيين وواجباتهم مادة مادة، وجدت وبكل صدق ان هذه الحكومة لا تلتزم شيئاً منها، فبينما ينص الدستور على ان الاردنيين امام القانون سواء لا تمييز بينهم نجد المارسات على خلاف ذلك ابتداء من القبول في الجامعات وانتهاء بالتعيينات فنظام القبول في الجامعات الاردنية نظام متخلف لا يوجد له مثيل في اي دولة في العالم ويكفي ان تعلم ان التنافس في العلامات مقتصر على حوالي ٣٠٪ فقط من مقاعد الجامعات واكثر من ٧٠٪ من مقاعدها اعطي حسب نظام الاستثناءات الذي يعد اعتداء صارخاً على المادة السادسة من الدستور.

اننا لسنا ضد هذه المكرمات ولكننا نرفض ان تكون على حساب بقية ابناء شعبنا فالمواطنون يجب ان يكونوا سواء وبينما ينص الدستور على حرية الرأي لكل اردني، نرى الاساليب العرفية التي يمارسها بعض مدراء الاوقاف من توقيف الخطباء ومنعهم من الخطابة دون محاكمتهم او محاسبتهم على اساس حتى على اساس قانون الوعظ والارشاد، وبات كل امام وخطيب مهدداً بنقله او انهاء عقده ان لم يستجب للتعليمات والتعاليم المتلاحقة.

وبينما اعطى الدستور حق الاجتماع فاننا نرى من الحكام الاداريين ما يناقض ذلك

وبالمناسبة فانني اؤيد ما ذكرته الزميلة توجان فيصل حول الصلاحيات التي اعطيت للحكام الاداريين حول ما يسمى باللامركزية بان وصول ما يسمى باللامركزية لان هذه قضية تحتاج إلى ضبط اعادة نظر اما الجميعات والاحزاب السياسية التي اعطى الدستور للاردنيين الحق في تأليفها، فان هذه الجمعيات وحتى لجان الزكاة ولجان اعمار المساجد لازالت تخضع لموافقة الجهات الامنية وأمزجتها في ذلك. ورغم صدور قانون الاحزاب السياسية الا اننا لازلنا نرى مضايقات على منتسبي هذه الاحزاب ولازالت هناك مؤسسات عامة وخاصة تمنع العاملين فيها من ممارسة حقهم في الانتساب إلى هذه الاحزاب التي تشكلت وفق هذا القانون.

وبينما نص الدستور على اعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية لاتخضع للمراقبة فان الجميع يعلم ان المراسلات والمكالمات الهاتفية تخضع للرقابة والتجسس عليها خلافاً لكل الاسس الديمقراطية والدستورية. وهل التعيينات في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات كما نص الدستور ام اننا لازلنا نعيش عصر الواسطة والمحسوبية والشللية.

وهل قانون العمل المتخلف الذي لازال سيفاً مسلطاً على رقاب العمال ايدي العطاء، هل هذا القانون يتناسب مع ما ورد في الدستور الاردني من حماية الدولة للعمل والعمال.

ولماذا توضع كل هذه العراقيل امام اخراج قانون نقابة المعلمين او امام انشاء اتحاد لطلبة الاردن.

ان على الحكومة ان لاتخاف من الديمقراطية والمؤسسية، بل عليها ان تخاف من التجاوزات والمزاجية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

والثابت الرابع ان الذي يحرص عليه هذا الشعب يكمن في حرص هذا الشعب على الحياة الكريمة نعم الحياة الكريمة التي تقتضي حصوله بعزة وكرامة على متطلبات العيش الكريم من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم وتأمينه لحقوقه الطبيعية: حق العمل وحق التعلم وحق العلاج وحق الانتقال والسفر والحقوق السياسية وفي مقدمتها حقه في ابداء رأيه بحرية وامان.

وفي هذا المجال فان الشعب يطالب الحكومة باجراء دراسة دقيقة جادة تشخص الداء وتضع له العلاج المناسب، لكل المشكلات التي تؤرق المواطنين وعلى رأسها مشاكل الفقر والبطالة وغلاء الاسعار والضرائب المتصاعدة والرواتب المتدنية والكلفة العالية للعلاج في ظل غياب التأمين الصحي الشامل وهذا بالاضافة إلى ما ترتب عن ذلك من فساد اجتماعي وزيادة حجم الجريمة وتطور اشكالها.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: لا اكتمكم ان هذه المشكلات الحساسة باتت تؤرق المواطنين وتقلقهم، وهم بصدق لا يرون جدية عند هذه الحكومة لمعالجة هذه المشكلات، اننا نؤمن ان مشكلة الفقر يمكن حلها وبسهولة في ظل الشريعة الاسلامية التي فرضت الزكاة تؤخذ من الاغنياء وترد إلى الفقراء، ولتقريب الصورة وتبسيطها اقول لكم ايها السادة ان زكاة المليون تساوي خمسة وعشرين الف دينار، ارأيتم لو اخذت الزكاة بقانون ملزم من اصحاب الملايين، واصحاب المصانع والمتاجر والمؤسسات وهي بلا شك تساوي عشرات الملايين في كل سنة ارأيتم لو حصلت هذه الملايين ووضعت في مؤسسات احسنت استثمارها وشغلت اعداداً كبيرة من العمال وسدت حاجات الاف الاسر الفقيرة هنا وهناك فهل يبقى في هذا البلد فقير واحد؟

وهذه الجريمة التي بدأت تتطور مع الاسف في بلدنا لو وجد هؤلاء المجرمون العقوبة الرادعة كما جاءت بها الشريعة الاسلامية لما تجرأ واحد من هؤلاء اللذين يتسكعون في شوارع مدننا إلى ما بعد منتصف الليل على الاستمرار في افعاله.

ولا تأتي معالجة الجريمة في العقوبة الرادعة فقط وانما تأتي عبر عملية تربوية تشارك فيها مراكز التوجيه الوطني، المدارس والمساجد ووسائل الاعلام المختلفة، ولكننا ومع الاسف نجد تناقضاً بين ما تعطيه هذه الجهات الموجهة وهذا التناقض يؤدي بلا ريب إلى تشويه في الشخصية واضطراب في السلوك.

ومن هنا فانني اتمنى على مجلسنا الكريم ان يوافق على تشكيل لجنة للاعلام والتوجيه

الوطني، وادعو الحكومة الى انشاء مجلس اعلى للتوجيه الوطني حتى نضمن وجود سياسة ثابتة وصورة واضحة تحدد هويتها الثقافية والحضارية تلك الهوية العربية الاسلامية التي تنشيء جيلاً منسجماً في تربيته مع عقيدته الاسلامية وانتمائه القومي وتراثه الحضاري ليتمكن هذا الجيل من مواجهة التحدي الحضاري الذي يستهدف فسخ شخصيته وطمس معالمها الحضارية.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : هذه هي الثوابت الرئيسية والمنطلقات الاساسية التي لابد لهذه الحكومة او اية حكومة تتربع على كرسي الادارة في هذا البلد ان توليها كل رعاية واهتمام.

أما عن موقفي من هذه الحكومة فانني مع احترامي وتقديري لشخصية رئيسها الذي عرفته رئيسا للجامعة الاردنية يوم كنت طالبا ويوم كنت مدرسا وكنت معجبا بادارته الحازمة وشخصيته القوية وجديته في العمل المتواصل لتطوير المؤسسة التي يديرها. الا انني ارى ان حكومته رضيت ان تحل مجلس النواب وتعطل الحياة النيابية لتنفرد بالسلطة دون رقيب او حسيب ورضيت ان تفرض على الاردن قانوناً رفضه النواب والاعيان وكل الواعين الغيورين على مصلحة هذا البلد ووقفت عاجزة عن حل مشكلات ابنائها وتتحد هذه الحكومة لرفع الاسعار وفرض ضريبة المبيعات دون ان تبدي رغبتها في زيادة رواتب الموظفين او تحسين احوال المتقاعدين او المستفيدين من الضمان الاجتماعي بقانونه الهزيل، ولا ادري كيف ترضى هذه الحكومة لنفسها ان تعيش في برج عاجي بعيد عن هموم الشعب وآلامه فلم تكلف خاطرها القيام بدراسة حال المعلم الذي يقضي وقت دوامه يربي الاجيال ويعلمهم ويقضي الليل يصلح اوراقهم ويفكر في الاسلوب الناجح لايصال المعلومات اليهم. او حال ذلك الجندي المرابط الذي لاتغمض جفونه حارساً على ثغور هذا البلد او حارساً لمؤسساته.

ان حكومة تتعامل بهذه العفوية مع هذه المشكلات الحادة التي تؤرق المواطنين، ولاتسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية التي تضمن سعادتهم وحل مشكلاتهم، حكومة لاتستحق ثقة الشعب الذي اوصلني إلى هذا الموقع وجعلني اميناً على ثقته الغالية «ربنا لاتزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور محمد الحاج وهو اخر المتحدثين سوف نستأنف جلستنا غداً الساعة التاسعة صباحاً وسيكون اول المتكلمين السادة، سعد السرور، سمير الحباشنة، عبدالله النسور، عبدالعزيز جبر، ترفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

« رفعت الجلسة »

امين عام	**دولة رئيس**
مجلس الامة	**مجلس النواب**
صالح الزعبي	**طاهر المصري**